عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

المؤسسات التنموية الدينية في فلسطين
دراسة تحليلية

رنا محمد ابراهيم طبيلة

القدس – فلسطين
2005

برنامج التنمية الريفية المستدامة
عماده الدراسات العليا
جامعة القدس

المؤسسات التنموية الدينية في فلسطين
دراسة تحليلية

مقدمة من:
رنا محمد إبراهيم طبيلة
بكالوريوس في الزراعة من جامعة النجاح/نابلس

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في التنمية الريفية المستدامة "بناء المؤسسات والتنمية البشرية"

2005

برنامج التنمية الريفية المستدامة
عماده الدراسات العليا
جامعة القدس

المؤسسات التنموية الدينية في فلسطين
دراسة تحليلية

اسم الطالب: رنا محمد ابراهيم طبيلة
الرقم الجامعي: (20111552)
اشراف: أ.د. مفيد الشامي

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ
شباط (2005)

من لجنة المناقشة المدرجة اسماؤهم وتواقيعهم

1. الدكتور مفيد الشامي رئيس لجنة المناقشة التوقيع.....
2. الدكتور اياد البرغوثي ممتحناً داخلياً التوقيع.....
3. الدكتور سائد الكوني ممتحناً خارجياً التوقيع.....

جامعة القدس – القدس
2005

الإهداء

إلى عمتي:-

حيث تنفست انفاسها

لأتنفس انفاسي

والى شقيقاتي:-

حنين و شادن

و اشقائي ابراهيم و اياد

الذين سهروا من اجل وصولي

والى استاذي:-

د. مفيد الشامي وكل من ساهم في هذا التحصيل

وفرحوا ففرحت بفرحهم

رنا محمد ابراهيم طبيلة

بيان وتعهد

اقر انا الطالبة / رنا محمد ابراهيم طبيلة .. مقدمة هذه الرسالة انها قدمت لجامعة القدس / فلسطين لنيل درجة الماجستير وانها نتيجة ابحاثي الخاصة بإستثناء ما تم الاشارة له حيثما ورد وان هذه الرسالة او أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة او معهد.

التوقيع.....

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر لبرنامج التنمية الريفية المستدامة في جامعة القدس/فلسطين ممثلا بادراته واساتذته الذين بذلوا كل الجهد معي في اتمام هذا المشروع الاول من نوعه.

واتقدم بالشكر للاخوة في المؤسسات والمنظمات التنموية الدينية الذين قاموا بالاستجابة لتعبئة استمارات البحث بصدق وامانة وكانوا المتعاونين والناصحين لانجاح هذه الدراسة.

واتقدم بالشكر إلى السادة في لجنة المناقشة الدكتور اياد البرغوثي والدكتور سائد الكوني على ما قاما به من خالص الجهد في مراجعة الدراسة وتقييمها والتكرم بالمشاركة في اثراء النقاش بعدا علميا ومعرفيا متميزا من خلال ابداء الرأي والملاحظة العلمية القيمة.

اتقدم بالشكر كل الشكر وعظيم التقدير الى كل من ساعد وساهم في انجاز هذا العمل واخص استاذي الدكتور مفيد الشامي والذي سار بهذا العمل منذ لحظة التفكير به وكان لإشرافه وتوجيهاته الاثر الملموس في تقليل الجهد قدر الامكان، والاخذ الجيد من العلم والمعرفة بطريقة مدروسه ضمن حسابات علمية خالصة وانجاح هذا المشروع والخروج به بالشكل المقبول المتميز في نهايته وقد اعطا ولم يبخل من وقته ما يكفي لتعليمي اصول البحث العلمي والمعرفة المتدفقه.

إلى كل اولئك مني الشكر والعرفان والتقدير

واشكر جمهور الحضور لاهتمامهم بالنقاش البناء الذي تم .

رنا محمد إبراهيم طبيله

الفهرس

الفصل الاول (القسم التمهيدي):

1.1 المقدمة 1

2.1 مشكلة الدارسة 2

3.1 أسئلة الدراسة 3

4.1 فرضيات الدراسة 4

5.1 هدف الدراسة 5

6.1 أهمية الدراسة 5

7.1 مجتمع الدراسة 7

8.1 ادوات جمع البيانات 8

الفصل الثاني (الأسس النظرية للدراسة):

1.2 المقدمة 10

2.2 التعريفات بالتنمية الاجتماعية 11

3.2 التعريف بتنمية المجتمع المحلي 16

4.2 أهداف تنمية المجتمع 20

5.2 مبادئ وآليات تنمية المجتمع 21

6.2 التجربة الفلسطينية في التخطيط للتنمية ومعوقاتها 26

7.2 التخطيط للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة 28

8.2 محاولات م. ت. ف والسلطة الفلسطينية للتخطيط الشامل 28

9.2 المبادرات للتنمية في فلسطين 31

مصادر الفصل 35

الفصل الثالث (المنظمات الأهلية في فلسطين):

1.3 المنظمات الأهلية في فلسطين 37

2.3 دور المنظمات الأهلية في فلسطين 38

3.3 نشوء المنظمات الدينية المسيحية في فلسطين 41

4.3 الهيئات الإسلامية التنموية في بيت المقدس 47

5.3 الدراسات السابقة 49

مصادر الفصل 55

الفصل الرابع (تحليل البيانات):

1.4 تحليل البيانات 57

2.4 نتائج الدراسة 124

الفصل الخامس (معالجة البيانات):

1.5 معالجة النتائج 164

الخلاصة 174

التوصيات 177

المراجع 179

الملاحق

قائمة بأسماء الجمعيات والهيئات والمنظمات مجتمع الدراسه 182

مصادر الفصل 186

استبانة الدراسة

9.1 المصطلحات

المصطلح	تعريفه
1- **التقسيم الجغرافي:**	تم اعتماد وتقسيم الضفة الغربية (المحتل سنة 1967) حيث قسمت إلى تسع محافظات واحيانا إلى ثلاث مناطق شمال الضفة الغربية ويضم محافظات نابلس – طولكرم- قلقيلية- جنين – سلفيت . وسط الضفة الغربي وتضم محافظات رام الله- البيره – القدس – اريحا. جنوب الضفة الغربية وتضم محافظات بيت لحم – الخليل.
2- **النشاط الاهلي:**	أي خدمة او نشاط تنموي او ثقافي او اجتماعي او غير ذلك يقدم تطوعا او اختياريا ويهدف إلى تحسين معيشة المواطن[1].
3- **منطقة نشاط الجمعية او المؤسسة (المجتمع المحلي):**	هي النطاق الجغرافي والذي تغطية الجمعية او الهيئة المعينة من خلال نشاطها وبرامجها، وتعني مستوى المدينة او القرية او المخيم الذي تقع فيه المنظمة، او الجمعية، او الهيئة الاجتماعية[2].
4- **اهداف المنظمة:**	هي الغايات التي تسعى الجمعية او المؤسسة تحقيقها من خلال مجموعة البرامج والانشطة التي تقدمها (هي المخرجات والنتائج المرجوة من هذه البرامج والانشطة والخدمات).
5- **المنظمات الجديدة:**	أي منظمة تطرح هدف وتقدم برامج وخدمات جديدة في المجتمع المحلي لم تكن مطروحة سابقا او تعتمد اسلوب عمل جديد.
6- **المنظمة او الجمعية التقليدية او المؤسسة:**	هي الجمعية او المؤسسة التي تعتمد اسلوب وبرامج عمل تقليدي من حيث الاداره وغالبا ما تهتم بالبعد الخيري الاجتماعي ومنها الجمعيات الخيرية والاندية الشبابية.
7- **الجمعية او الهيئة او المؤسسة:**	هي شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد من الأشخاص لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق هدف أو أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون الربح المالي أو تحقيق منفعة شخصية.

المصطلح	تعريفه
8- الجمعية او الهيئة او المؤسسة الاجنبية:	"أية جمعية خيرية او هيئة غير حكومية اجنبية ويقع مقرها او مركز نشاطها الرئيسي خارج الاراضي الفلسطينية او كانت اغلبية عدد اعضائها من الاجانب".
9- الجمعية العمومية:	هي الهيئة العامة والمكونة من مجموع اعضاء الجمعية وهي السلطة العليا في الجمعية او الهيئة.
10- مجلس الادارة:	وهو المجلس المنتخب من الجمعية العمومية لادارة الشؤون الادارية والمالية ... وغيرها للجمعية او المؤسسة او الهيئة.
11- تنظيم الداوية: من 1119 – 1292م.	"تنظيم ديني عسكري احتل المسجد الاقصى وحول قسما منه إلى كنيسة والقسم الاخر مخزن للغلال والسلاح واسطبل للخيول واطلقوا على المسجد انذاك (معبد سليمان) وعرفوا هؤلاء بفرسان المعبد او فرسان الهيكل او الداوية وكان يناط بهم حماية المعبد وتأمين مصادر التموين له.
12- تنظيم الاسبتارية من 1099م – 1396م:	تنظيم ديني مسيحي تمتد جذوره في الاراضي المقدسة إلى ما قبل قيام الحملة الصليبية الاولى اذ قام جماعة من اهالي (اما لفي) بتأسيس مستشفى في بيت المقدس من اجل ايواء الحجاج اللاتين الفقراء او الذين فقدوا نقودهم واموالهم اثناء الانتقال من اوروبا إلى الشرق وقد سمي فيما بعد بـ (مقر هيئة فرسان القديس يوحنا او الاستبارية)".
13- فرسان: (التيوتون) 1193م – 1290م:	"ظهر تنظيم التيوتون بعد معركة حطين بشكل رسمي وكان من اهم مهامه هو تأمين الممتلكات للكنيسة الالمانية في مملكة بيت المقدس لضمان الاستمرار والصمود في الارض المقدسة ويتبعوا الامبراطور فردريك الثاني"[1].
14- التنظيمات الدينية المسيحية الاخرى:	**"ومنها تنظيم الفرسان الكرمليين (منطقة الكرمل) وفرسان القديس جورج (منطقة اللد) وفرسان القديس لعازر (منطقة العيزيرية حاليا) وسميت البلده بإسمهم وكانت مهمتهم الرئيسية تركزت على رعاية مرضى الجذام، وفرسان القديس " توما " وفي غالبيتهم كانوا من الفقراء الأوربيون همهم تأمين المال والغلال إلى حجاج كانتربري ولم يكونوا ظاهرين ولم يعرف عنهم الباحثون كثيرا وعددهم قليل. وفرسان القديس "لورنس" وفرسان "الدونيمكان" وفرسان "الفرانسيسان" "[2].**

المصطلح	تعريفه
15- الحرب الصليبية:	"وهي الحرب الذي اعلن قيامها البابا "اربان الثاني" في مجمع كليرمون سنة 489هـ / 1095م وكان يحمل في مقدمة الجيش صليبا كبيرا لاعادته (كما يدعون) إلى موطنه الاصلي في بيت المقدس وتحرير بيت المقدس من المسلمين"[1].
16- الخانقا الصلاحية:	هي القسم من منزل بطريرك الروم الارثوذكسي في القدس والملاصق لكنيسة القيامة من الناحية الشمالية والذي استملكه صلاح الدين برضى الروم وحوله إلى جامع ورباط اوقفه للصوفية في رمضان 585هـ الموافق ميلادي 1189 وخصص فيما بعد للمجاهدين من كبار السن (المسنين) وهي اول خدمة متخصصة لهذه الفئة العمرية.
17- البيرمار ستان الصلاحية:	هي مبنى في الكنيسة المجاورة لدار الاسبتارية استملكه صلاح الدين في 585هـ الموافق 1189م واوقفه مستشفى للمرضى وجهزه بالعقاقير والادوية والاطباء واوقف له وقفا وعين له اداره خاصة "شبه مركزية" وكان المرضى به من كافة وجميع فئات الشعب دون تميز للدين او الملة وخدم فيه اطباء مسلمون ومسيحيون شرقيون وجعل العلاج مجانا للجميع.
18- المدرسة الصلاحية:	"وهي كامل كنيسة القديسه حنه استملكها صلاح الدين وحولها في رجب 588هـ إلى مدرسة دينية سنية وجعل وظيفة مشيختها من الوظائف السنية الشافعية.
19- المدرسة الافضلية:	وهي وقف من الملك الافضل (نور الدين ابن صلاح الدين) وقد اوقفت على فقهاء المالكية بالقدس الشريف.
20- المدرسة الميمونية:	وهي وقف اوقف سنة 593هـ من خازن صلاح الدين الامير فارس الدين (ابو سعيد الميموني)"[2].
21- المؤسسة التنموية الدينية:	هي اية مؤسسة او جمعية او هيئة تنموية تتبع ادارتها إلى طائفة، او ملة او دين معين ومحدد، ولا تسمح لاي طائفة، او ملة، او دين آخر، او افراد منهم بالتدخل المباشر او غير المباشر في تسيير عملها الاداري، او تحديد اهدافها.
المصطلح	تعريفه

22- α = 0.05	قياس احصائي من برنامج SPSS وهي عبارة عن هامش الخطأ المسموح به، وهذا يعني أن فترة الثقة في هذه الحالة عبارة عن 100% - 5% = 95% وتم اختيار هذا المستوى لأغراض تعميم نتائج العينة على مجتمع البحث.
23- P. Value=	وهي عبارة عن احتمالية الخطأ الناتجة عن حسابات الفحص الإحصائي المستخدم.

ملخص الدراسة

ازداد عدد الهيئات او الجماعات الاجتماعية تحت اسماء دينية مختلفة وبأهداف متعددة بعد دخول الجيوش البريطانية الاراضي الفلسطينية وقيام الدولة العبرية على الساحل الفلسطيني سنة 1948 ووجود حاجة لدى المحتلين للتغلغل داخل المجتمع والاسرة العربية.

هذه الدراسة تقدم العديد من الاجابات التي تدور في ذهن المواطن الفلسطيني. ولعبت المنظمات المجتمعية دورا مهما في توفير وتوسيع الخدمات الاجتماعية في مجالاتها المتعددة كالتنمية الاجتماعية والمرأة والتدريب والبحث العلمي وخدمات الاغاثة.

ونظرا لإرتباط افراد المجتمع بمبادئ وتعاليم الديانات السماوية فقد وجدت الجماعات والمنظمات التي ارتبطت بهذه المبادئ من خلال ربطها المباشر بالجامع والكنيسة. وقد ساعد في هذا العمل انتشار بعض المنظمات الاهلية العلمانية الاخرى والتي عمت الشكوك حول اهدافها وطرق عملها وانتمائها ومحاولاتها التأثير في الاسرة والتعليم والصحة والحياة اليومية.

- هدفت الدراسة الى معرفة واقع المؤسسات التنموية الدينية في فلسطين (الضفة الغربية) ومدى علاقتها بمؤسسات السلطة الفلسطينية والدول المانحة والجهات الاهلية والحكومية الداعمة لبرامجها.
- ومعرفة علاقة المجتمع المحلي بهذه المؤسسات ومدى تأثيرها على تطوير المجتمع.
- وعلى تأثير الدول او الجماعات المانحة على تحديد انواع البرامج والخدمات المقدمة.
- وعلى نوعية الفئة المستهدفة من خدمات هذه المؤسسة.
- ومركزية او لامركزية القرار في الادارة وعلاقة الممول (المانح) في القرارات والبرامج.

والدراسة هذه لها اهمية خاصة في التعرف على احوال وعلاقة المؤسسات التنموية الدينية بالسلطة والمجتمع المحلي والمنظمات الحكومية الخارجية والاهلية.
وللدراسة هذه اهمية خاصة كونها الدراسة الاولى في اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية التي تبحث في المؤسسات التنموية الدينية.

شملت الدراسة 94 مؤسسة دينية، من بينها 22.6% متواجدة شمال الضفة الغربية، 48.8% وسط الضفة الغربية 69% من المؤسسات يتواجد في المناطق الحضرية وبلغت نسبة المؤسسات الدينية ذات الطابع الاسلامي حوالي 60% بينما بقية المؤسسات ذات طابع مسيحي.

مجتمع الدراسة يتكون من 94 مؤسسة

الخليل (25) بيت لحم (40) القدس (74) رام الله (35) نابلس وسلفيت (25) طولكرم (21) جنين (20) قليقيلية (15) اريحا (9). ويعمل فيها (3000) موظفا تقريبا.

- اعتمد الباحث الاستبيان اداة لجمع البيانات ويتكون هذا الاستبيان من 180 سؤالا مغلقا ومقسما الى 15 خمسة عشر قسما.

اظهرت الدراسة ان 45% من المؤسسات التنموية في الضفة الغربية تعتمد التمويل الذاتي و64% من المؤسسات الدينية تعتمد على التمويل من مؤسسات دينية وطائفية اجنبية خارجية. وأن ما نسبته 65.5% من المؤسسات الاهلية لها علاقة مع الجهات المانحة.

و19% تعتبرها علاقة وصاية وتبعية من هذه المؤسسات في الضفة الغربية تعقوا أن التمويل الخارجي بغض النظر عن مصدره هو مقيد للعمل.

هناك نسبة عالية للمشاركة في تحديد الاولويات والاحتياجات بلغت هذه النسبة حوالي 47% وهناك نسبة اعلى في التنفيذ حيث وصلت الى 60%.

افاد 88% من المؤسسات على تقديم الخدمة لجميع المحتاجين بغض النظر عن الانتماء الديني او الطائفي وحوالي 90% من المؤسسات الدينية تعتمد أسلوب ان الخدمات يجب ان تكون شاملة ومتوازية.

30% من المؤسسات المدروسة افادت انه من الضروري ان تكون الادارة العليا للمؤسسة من الطائفة الممولة لتحقيق رسالة المؤسسة واهدافها.

افادت حوالي 75% من المؤسسات التنموية الدينية المدروسة ان العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية تساهم في بناء المؤسسة وتقدمها.

اظهرت الدراسة ان غالبية المؤسسات التنموية الدينية تعتمد التسجيل والعمل ضمن قوانين وانظمة الجمعيات افاد 8% من المبحوثين بأن البرامج والخدمات تقدم للفئة المستهدفة من ابناء الدين او الطائفة او الملة التي تتبعها هذه المؤسسة. وان المعتقد الديني للمؤسسة له علاقة واضحة بالفئات المستهدفة في عملية التنمية.

وفيما يتعلق بالسياسات المتبعة في تحقيق اهداف المؤسسة فإن المعتقد الديني يلعب دورا مهما فيها.

وان معظم المؤسسات الدينية تواجه العديد من المعيقات. وسجلت هذه الدراسة ان وسط الضفة الغربية قد حازت على النصيب الاكبر من وجود المؤسسات الدينية التنموية.

ويظهر من الدراسة ان هناك ظهور للمشاركة بين الفئة المستهدفة والمؤسسات التنموية الدينية وهناك تحديد واضح للمنطقة الجغرافية المستهدفة والفئة الاجتماعية المستهدفة كذلك وتحوي فلسفتها الاهتمام بالعنصر البشري والتنمية المستدامة.

اما فيما يتعلق بالسياسات المتبعة لتحقيق الاهداف فإن الادارة العليا في المؤسسة من البلد الممول اصلا او تتبع الطائفة التي تمول هذه المؤسسة سواء اكانت اسلامية او مسيحية لتحقيق اهدافها واغراض الطائفة.

اما علاقة هذه المؤسسات بالسلطة الوطنية الفلسطينية فقد وضعت في تناقض خاصة الاسلامية منها بعد وضع اليد على حسابات بعض المؤسسات الدينية في قطاع غزه والعائدة لحركتي حماس والجهاد الاسلامي بدعوا عدم حسن استخدامها ارضاء لجهات ضاغطة خارجية على السلطة الوطنية الفلسطينية.

وفي هذا يوصي الباحث بـ:

1. تعميق الدراسة والبحث للمؤسسات التنموية الدينية.
2. العمل على إيجاد درجة من الشفافية لقبول هذا النوع من المؤسسات في المجتمع.
3. الأخذ بالتنوع الديني والطائفي في مراكز الإدارات العليا فيها.
4. إكمال تسجيل هذه المؤسسات رسمياً لدى الجهات المعنية.
5. رفع أهدافها التشغيلية من التشغيل الفردي إلى التشغيل الجماعي والتنمية الاجتماعية.
6. نقل خدمات هذه المؤسسات الإغاثة الفردية إلى المشاركة في التنمية الشاملة.
7. الابتعاد عن المركزية في الإدارات العليا والأخذ بمبدأ المشاركة.

Abstract

After the entrance of the British forces to Palestine, the number of the entities or social groups, with different religious names and objectives, increased. Coincidently the establishment of the Jewish state on the Palestinian cost in 1948 and the occupiers' need to permeate in the Arab society and family, contributed to this increase.

This study presents a number of answers to the questions that occupy the mind of the Palestinian citizen. The social organizations played an important role in the provision and expansion of social services in the different aspects, like the social development and women, training, scientific research, and relief services.

Because of the people's attachment to the doctrine and principles of the divine religions; the groups and organizations that associate themselves to these principles have been found through attaching themselves directly to mosques and churches. The emergence of some secular civil organizations was an asset to the religious ones, since people were skeptic about their goals and manner of action, and their allegiance and affiliation, in addition to their attempts to have an impact on the family, education, health, and daily life.

- The study aimed at identifying the status of the religious developmental institutions in Palestine (The West Bank) and the extent of their relations to the Palestinian Authority and the donor countries, in addition to the civil and formal bodies who support their programs.
- Identifying the local community's relation to these organizations and to what extent they contribute to the development of the society.

- The influence of the donors on the determination of the programs and services provided.
- Their influence on the selection of the target category which will receive the services.
- Centrality or decentralization of decision making in the administration and the relation of the donor to the decisions and programs.

This study have a particular significance in identifying the status of and the relations between the religious developmental organizations to the P.A., the domestic community, and the governmental local and foreigner organizations.

This study have a significant importance, also, since it's the first one in the Palestinian territories which take as it's subject of research, the religious developmental organizations.

The study involved 94 religious associations, among them were 22.6% based in north West Bank, 48.8% central West Bank. 69% of the organizations is located in the rural areas and the religious organizations that have Islamic characteristics were about 60%; while the rest of the organizations are Christian in nature.
The community of study consists of 94 religious associations
Hebron (25) Bethlehem (40) Jerusalem(74) Ramallah (35) Nablus and Selfit (25) Tulkarm (21) Jenin (20) Qalqilia (15) Jericho (9). About (3000) employees are working at these associations.

- The researcher adopts the questionnaire as a tool to collect data. This questionnaire consists of 180 closed questions and divided into 15 sections.

The study shows that 45% of the developmental organizations in the West Bank relies on the self-finance and 64% of the religious organizations depend on finance from foreigner religious and sectarian organizations.

It shows also that 65.5% of the civil organizations have ties with outsiders donors.

19% of the organizations consider the relation with the donors as guardianship of and dependence to the donors. They consider also that sponsorships are binding regardless of the donating side.

The donors part in specifying needs and priorities neared 47% and the part in the executive aspect is 60%.

88% of the associations reiterated that services are to be introduced to the needy regardless of their religious or denominational affiliation. 90% of the religious organizations adopt introducing services inclusively and in a parallel manner.

30% of the studied associations stressed on the vitality that the higher administrative positions of the organization are to be occupied by the financing parties to achieve the objectives and message of the association.

75% of the religious developmental organizations, object of the study, stated that the relations with the PA contribute to the prosperity and progress of their associations,

The study shows that most of the developmental religious organizations adopt prescription and working under the rules and regulations. 8% of the researched said that the programs and services are granted to the target group of the same religion or denomination that the association follows.

The study shows, also, that the religious belief of the association plays a major role in assigning the target group in the developmental process.

Concerning the polices adopted in realizing the objectives of the organization, the religious belief has a notable role in these polices also.

Most of the religious organizations face obstacles. This study found out that the center of the West Bank has the biggest share of the developmental religious organizations.

The study shows also that some kind of cooperation is apparent between the target groups and the developmental associations that assist them. The associations specify the included geographical area and the target category. The philosophy of these organizations focus on the human resources and sustainable development.

Regarding the polices and measures in executing the goals and objectives, the leading positions are occupied by nationals from the financing country or followers of the same denomination of the financer,

be it Christian or Islamic, in order to perform the financer goals and serve the denomination.

The relationship between those organizations and the Palestinian Authority, is contradictory. The PA has frozen the monies of the Islamic organizations in the Gaza strip. The monies which belong originally to Hamas and the Islamic Jihad, under the pretext of the ill-use, actually to appease the outside parties, who exert pressure on the PA.

The researcher recommends:

1. To deepen research and study on the religious developmental organizations.
2. Creating some sort of transparency to accommodate this sort of organizations in the society.
3. Allowing religious and sectarian diversity in the administrative positions in these organizations.
4. Completing the registration of these associations formally and properly.
5. Elevating their employing objectives from individual employment to collective employment and social development.
6. employing the individual relieving services provided by these associations in a comprehensive development.
7. keeping off centrality in higher administrations and allowing participation in decision making.

المؤسسات التنموية الدينية في فلسطين
دراسة تحليلية

اسم الطالب: رنا محمد ابراهيم طبيلة
الرقم الجامعي: (20111552)
اشراف: أ.د. مفيد الشامي

الفصل الأول
القسم التمهيدي

1.1 المقدمة:

كان للتغيرات المتكررة السياسية والاقتصادية والاجتماعية اثر فعال في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين خاصة اذا علمنا ان فلسطين الجغرافية قد وقعت تحت احتلالات عديده نظرا لموقع فلسطين الجغرافي المتوسطي في المنطقة حيث كانت هدفا دائما لوجود المستعمر في ارضها بقواته العسكرية وقوانينه المدنية والاجتماعية التي تكرس الاحتلال وما يساعده في وجوده لاطول مدة ممكنه.

وقد كرم الله ارض فلسطين بالاديان السماوية المسيحية والاسلامية والعديد من الرسل قبل هذا مما اوجد الكثير من الاهتمام في تطبيق مبادئ هذه الديانات السماوية الاصلية في فلسطين ومجتمعها مما كان سببا في العديد من الصراعات والحروب والاحتلالات لها وكانت تحت اسم (تحرير الاراضي المقدسه) وكانت هذه الصراعات والحروب تخلف العديد من المرضى والفقراء والمحتاجين مما اوجد وساعد في انتشار جماعات او جمعيات تقوم على خدمة هذه الفئة من الناس ولا شك هنا من ان اداره هذه الجيوش كانت تستغل مثل هذه الجمعيات او الجماعات لخدمة مصالحها الخاصة والتي تثبت وجودها في الاراضي الفلسطينية.

وقد ازدادت هذه الهيئات او الجماعات وبأهداف متعددة بعد دخول الجيوش البريطانية الاراضي الفلسطينية بعد اتفاقية سايكس بيكو ودخول الحركة الصهيونية الاراضي الفلسطينية وقيام الدولة العبرية على الساحل الفلسطيني سنة 1948 ووجود حاجة خاصة لدى المحتلين للتغلغل داخل المجتمع والاسرة العربية ومحاولة العرب الفلسطينيين دفع الخطر هذا عن المجتمع الفلسطيني.

وتفاوت افراد المجتمع في تصديق او قبول وعدم قبول هذه الجماعات او الجمعيات وطريقة تمويلها ومن هو المستفيد من خدماتها وحقيقة وجودها والاسباب التي دفعت بهذه الجماعات لقطع البحار والمحيطات لحضورها لفلسطين، وتضاعف هذا الاهتمام كلما اقتربنا من الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاحتلالية التي وصلت اليها الديار الفلسطينية خاصة بعد انتشار العلم والمعرفة لدى المجتمع الفلسطيني وانتشار الوعي الإعلامي الحديث.

وهذه الدراسة تقدم العديد من الاجابات الحالية والحديثه لكثير من التساؤلات التي تدور في ذهن المواطن الفلسطيني في هذه الايام وبعد انتشار هذه الجمعيات بشكل واسع في القرية والمدينة والمخيم واخذ اشكال عدة منها السياسية والدينية والاجتماعية والحقوقية وغيرها وصفة التابعية او المستقلة والممولة من مصادر تمويل متعددة وبعضها غير معلوم، ومن هذه الجماعات والجمعيات كانت الهيئات والمنظمات التنموية الدينية.

ولهذا ستقوم هذه الدراسة بالوقوف على حقائق المؤسسات الدينية التنموية وعلاقتها بالتنمية في فلسطين من خلال التعرف على علاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية والهيئات والمنظمات الاهلية وكيفية اداره المؤسسات التنموية الدينية وطرق التمويل والصرف والفئات المستهدفة لخدماتها والتمويل بأنواعه ... الخ.

2.1 مشكلة الدارسة:

لعبت المنظمات المجتمعية دورا مهما في توفير وتوسيع الخدمات الاجتماعية في مجالاتها المتعددة كالتنمية الاجتماعية والاعلام والصحة وحقوق الانسان والمرأة والتدريب والبحث العلمي وخدمات الاغاثه والتي قدمتها لتواجه مشاكل الصحة والفقر والتعليم والحاجات المجتمعية في المجتمع.

وبعد ان اتم الاحتلال الاسرائيلي احتلاله لفلسطين الجغرافية بدأت بعض الجماعات بصفة خاصة والمجتمع الفلسطيني بشكل عام يحاول تشكيل جماعات واساليب للدفاع عن المجتمع وبشكل فعال.

ونظرا لارتباط افراد المجتمع بمبادئ وتعاليم الديانات السماوية فقد وجدت وحتى قبل وجود الدولة العبرية الجماعات والمنظمات التي ارتبطت بهذه المبادئ ومحاولة الدفاع عن قدسية الارض الفلسطينية والفرد الفلسطيني من خلال ربطها المباشر بالجامع والكنيسة والجهات الدينية لما لهذه الاماكن المقدسة من اثر كبير في تنظيم الجماعات ولإرتباطها بتعاليم الديانات والتي هي اقرب الطرق لتنظيم وتجميع وخدمة الافراد خاصة وان معظم اركان هذه الديانات (المسيحية – الاسلامية) تؤدى بشكل جماعي وتدعوا إلى الرحمة والتآلف والتجمع والدفاع عن حقوق الناس ورفض المحتل وطلب الحرية وما إلى ذلك وقد ساعد في هذا عمل وانتشار بعض المنظمات الاهلية العلمانية

الاخرى والتي عمت الشكوك حول اهدافها وطرق عملها وانتمائها ومحاولاتها التأثير في الاسره والتعليم والصحة والحياة اليومية لأفراد المجتمع الفلسطيني.

وبعد ان احتلت الدولة الصهيونية كامل الاراضي الفلسطينية بدأ المجتمع المحلي الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطيني بعد وجودها يقوم بتشكيل اليات للدفاع عن الوجود، والثبات في الارض، واتسع بذلك عمل الهيئات الاهلية الداخلية، والمساعدة من خارج الاراضي الفلسطينية. وكان للطابع الديني في هذه الهيئات نصيبا ملحوظا وعملت مع غيرها من المؤسسات، وهذا ما احدث تحولات مهمة في بعض الجمعيات والهيئات الاهلية والخيرية التقليدية، حيث توجهاتها، ونظام عملها ومناطقها الجغرافية. حيث وصلت القرية والمخيم ووجد بذلك الجامعات ومراكز التدريب، والمستشفيات الخيرية والاقراض الزراعي والصناعي ومصانع انتاج الاغذية وما يشجع الانتاج اليدوي والمنزلي.

وبعد وجود السلطة الوطنية في الاراضي الفلسطينة المحتلة عام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزه) خلق واقع اقتصادي واجتماعي وقانوني وسياسي مستحدث وجديد مما ادى إلى وجود مجالات عمل للمنظمات الاهلية الجديدة والتراجع لمجالات اخرى وانتشار العديد من جمعيات الحقوق والدفاع عن المرأة والاسره وبدأت مسميات جديدة مثل تمكين المرأة والنوع الاجتماعي ولمشاركة والكوته ... الخ وقد تأثرت العديد من الجمعيات والمنظمات الاهلية بهذه الاتجاهات ومنها المنظمات التنموية الدينية والجمعيات التابعة لها ووجد هناك انواع من العلاقات الخاصة بين هذه المنظمات والسلطة الوطنية سواء كانت علاقات تكاملية او تنافسية او علاقة مشاركة في بعض الاحيان.

3.1 أسئلة الدراسة:

١. هل تختلف المؤسسات الدينية التنموية في فلسطين عن مثيلاتها من المنظمات والمؤسسات الاهلية.
٢. هل تختلف طرق التمويل في المؤسسات الدينية التنموية عن طرق التمويل في المؤسسا ت والجمعيات الاهلية الاخرى.
٣. هل هناك سيطرة كاملة كانت ام غير كاملة للممول الخارجي او الممول الداخلي على برامج وتوجهات المؤسسات التنموية الدينية في فلسطين.
٤. هل هناك مشاركة بين الفئة المستهدفة من خدمات المؤسسات التنموية الدينية وإدارتها لتحديد برامج المؤسسات هذه.

٥. هل هناك علاقة بين البرامج المقدمة للفئة المستهدفة وشروط تمويل هذه البرامج من خلال المؤسسات الدينية التنموية في فلسطين.
٦. هل تهدف المؤسسة التنموية الدينية إلى خدمة الطائفة التي تنتمي لها ام تقدم خدمات لأفراد المجتمع المحلي دون تحديد نوع الديانة او الطائفة.
٧. ما هي العلاقة بين المؤسسة الدينية التنموية والسلطة الوطنية الفلسطينية والجهات الرسمية الاخرى.
٨. ما مدى تأثير القوانين والانظمة في السلطة الوطنية الفلسطينية و تطوير البرامج في المؤسسة التنموية الدينية.

4.1 فرضيات الدراسة:

يفترض الدارس ان هناك علاقة خاصة في التالية:

١. هناك علاقة بين المعتقد الديني للمؤسسة والحصول على التمويل.
٢. هناك علاقة بين المعتقد الديني للمؤسسة والمعتقد الديني للجهة المستفيدة من خدماتها.
٣. هناك علاقة بين اهلية المشروع التنموية والحصول على الدعم المالي من الجهة الممولة له.
٤. هناك علاقة بين المعتقد الديني للمؤسسة والدور التنموي التي تقوم به هذه المؤسسة.
٥. هناك علاقة بين المعتقد الديني للمؤسسة والسياسات المتبعة في تحقيق اهداف المؤسسة.
٦. هناك علاقة بين كون المؤسسة دينيه والمعيقات في تحقيق التنمية الشاملة.
٧. هناك علاقة بين المؤسسات التنموية الدينية في فلسطين والهيكل التنظيمي لها.
٨. هل هناك علاقة بين مؤسسات التنمية الدينية والسلطة الوطنية الفلسطينية
٩. هل هناك علاقة بين مؤسسات التنمية الدينية ومؤسسات التنموية الاهلية.

5.1 هدف الدراسة:

تهدف الدراسة هذه إلى معرفة واقع المؤسسات التنموية الدينية في الضفة الغربية ومدى علاقتها بمؤسسات السلطة الفلسطينية والدول المانحة والجهات الاهلية والحكومية الداعمة لبرامجها وكذلك فهي تهدف إلى معرف علاقة المجتمع المحلي بهذه المؤسسات ومدى تأثيرها على تطوير المجتمع.

وتهدف هذه الدراسة ايضا إلى التعرف على نوع البرامج والمساعدات المقدمة للفئة المستهدفة من خدمات هذه المؤسسات. واثر العقيدة في تقديم الخدمات الاجتماعية للطائفة او المجتمع المحلي. وتأثير القوانين والانظمة الموضوعة في الرقابة على هذه المؤسسات ونوع الرقابة ومدى تأثيرها على السير بالبرامج الاجتماعية المقدمة. ومن اهدافها التعرف على تأثير الدول او الجمعيات والتجمعات الاهلية الاجنبية المانحة على تحديد انواع البرامج، والخدمات المقدمة، واهدافها. وتهدف إلى التعرف على نوعية الفئة المستهدفة من خدمات هذه المؤسسة، والمستوى الاجتماعي، والثقافي والاقتصادي لهذه الفئة، ومدى انتشار هذه المؤسسات في المجتمع الفلسطيني وتأثيرها على برامج الرعاية والتنمية الاجتماعية المقدمة.

وتهدف من هذه الدراسة إلى معرفة الشرائع والقوانين التي تحكم ادارات هذا النوع من المؤسسات التنموية ومركزية او لامركزية القرار في الادارة ونوع السيطرة الادارية في مؤسسات التنمية الدينية وعلاقة الممول (المانح) في القرارات والبرامج ونوع المنتفعين من خدمات هذه المؤسسات.

6.1 أهمية الدراسة:

كان لوجود السلطة الفلسطينية على اراضي الضفة الغربية وقطاع غزه وما تم عقده من اتفاقيات بين السلطة الفلسطينية واسرائيل اثر واضح، في فرض تغيرات عده في الادوار التي تلعبها الجمعيات والمنظمات الاهلية وغير الحكومية في مجالات عدة من بينها رسم السياسات الاجتماعية والتنموية وطرق تنفيذها وتقييمها. اوجد هذا جدل واسع حول دور المنظمات الاهلية وطبيعة علاقتها بينها وبين السلطة الفلسطينية وقوانينها ومن بين هذه المؤسسات المؤسسات التنموية الدينية المتواجدة في الاراضي الفلسطينية وعزز هذا ضغوط داخلية وخارجية خاصة بعد وقوع احداث 9/11 في الولايات المتحدة. وظهور مصطلحات جديدة وحديثه في المنطقة عامة وفلسطين خاصة مثل (تجفيف منابع الارهاب)، ومحاربة ما يسمى الارهاب، وساعد في هذا بعض الافراد والمنظمات وقوانين السلطة

الفلسطينية (كما حدث في الجمعيات الدينية في قطاع غزه) ومحاولة الصاق صفة الارهاب على المنظمات التنموية الدينية خاصة والحركات السياسية والجهادية عامة.

فالدراسة هذه لها اهمية خاصة في التعرف على احوال وعلاقة المؤسسات التنموية الدينية بالسلطة، والمجتمع المحلي، والمنظمات الحكومية، الخارجية والاهلية الخارجية. خاصة انها اول دراسة تخصص للمنظمات والمؤسسات والجمعيات التي تتصف بالصفة الدينية. ومعرفة ان كان هناك اثر واضح لها في عمليات التنمية الاجتماعية الشاملة. والتي تعمل السلطة الفلسطينية والهيئات الشعبية على تحقيقها والعمل على تحقيق التمسك بالثوابت، والحقوق للمواطن الفلسطيني، والوقوف في وجه التحدي الاسرائيلي، والضغوط الاجنبية، ومحاولاتها التدخل المقصود في تنظيم المجتمع الفلسطيني بطرقها الخاصة. والتي لا تعمل اساسا من اجل تحقيق الاهداف المطلوبة والمرجوة للمواطن الفلسطيني نفسه.

ومن اهميتها اختيار المنظمات الدينية التنموية على الأسس التالية:

١. الاستقلالية أي انها منفصلة عن مشاركة السلطة الوطنية الفلسطينية في اعمالها او تمويلها او اتخاذ قراراتها لتحقيق الاهداف الخاصة بها.
٢. انها لا تهدف إلى الربح: أي ان القائمين عليها لا يهدفون إلى تحقيق ربحاً شخصياً وان كان هناك ربحا فيكون لتحقيق اهداف المؤسسة الدينية التنموية فقط.
٣. ولها واقع رسمي ووجود درجة من المأسسه للمنظمة الدينية التنموية.
٤. لها صفة الاستمرارية في العمل ومجلس إدارتها مكون من طائفة أو دين محدد.

وللدراسة هذه اهمية خاصة كونها الدراسة الاولى في اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية التي تبحث في المؤسسات التنموية الدينية وتحدد اوجه الاختلاف بينها وبين المنظمات الاهلية والجمعيات الخيرية والتطوعية الاخرى وعلاقتها بالسلطة الفلسطينية والمنظمات الاهلية الفلسطينية العامله في مجال تنمية المجتمع.

7.1 مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يتكون من 94 مؤسسة تنموية دينية تشغل أكثر من عشرين موظفاً في الضفة الغربية والتي يبلغ عددها الإجمالي 264 مؤسسة وجمعية ومنظمة تقريبا وموزعة على محافظات كالتالي:

محافظة الخليل (عدد 25) محافظة بيت لحم (عدد 40) محافظة القدس (عدد 74) محافظة رام الله (عدد 35) محافظة نابلس وسلفيت (عدد 25) محافظة طولكرم (عدد 21) محافظة جنين (عدد 20) محافظة قلقيلية (عدد 15) محافظة اريحا (9) .

وقد تم اختيار عينه منتظمة للمؤسسات والهيئات الغير حكومية التنموية الدينية وهي التي توظف عشرون موظفا فأكثر في عملها وكان هذا لما لاحظناه من انتظام للعمل فيها كما تبين للباحث ان المؤسسات او الهيئات التنموية الدينية التي وجد فيها اقل من هذا العدد (عشرون موظفا) عادة ما تقوم لمدة محدوده من الزمن وتقدم الخدمة لمره واحده او اكثر بقليل ويلاحظ انها كذلك تقدم خدمة روتينية ولفئة واحده معينة أي انها عديمة او قليلة التطور في الخدمات المقدمة.

وعليه فقد تم اختيار هذه العينة والمكونه من (94) مؤسسة ويعمل فيها (3000) موظفا تقريبا لهم علاقة مباشرة في التخطيط للمشروعات التنموية وتنفيذها والاشراف عليها وتقييمها وهذه العينة موزعه حسب الجدول التالي:

جدول 1.1:

الخليل	14	نابلس	9	جنين	7
بيت لحم	13	قلقيلية	6	القدس	13
طولكرم	5	اريحا	5	رام الله	22

وقد تم رصدها بالرجوع إلى كتب ومنشورات مراكز بيسان للبحوث والانماء، ماس/ ومنشورها تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزه ايار 2000، دليل المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية إصدار (UNROW) والصادر عن مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة في الاراضي المحتلة سنة 1999، ودليل الجمعيات الخيرية في فلسطين في الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في القدس، ووزارة الشؤون الاجتماعية الادارة العامة للتنمية الاجتماعية (قسم الجمعيات الخيرية)، ووزاره الداخلية الفلسطينية (قسم الجمعيات)، ومديريات الشؤون الاجتماعية في

المحافظات وغيرها مثل مركز الدراسات التنموية في جامعة بيرزيت وذوي الاختصاص، ووزاره التخطيط والتعاون الدولي، ومركز الاحصاء الفلسطيني حتى تمكن الباحث من ضبط العدد الاجمالي تقريبا وعدد المفحوصين.

8.1 ادوات جمع البيانات:

اعتمد الباحث في هذا الاستبيان اداة لجمع البيانات بعنوان (دور المؤسسات التنموية الدينية في دعم المشروعات التنموية) ويتكون هذا الاستبيان من (180) ماية وثمانون سؤالا مغلقا ومقسما إلى (15) خمسة عشر قسما وهي:

القسم الأول: ويحوي البيانات العامة.

القسم الثاني: يحوي الفئات المستفيدة.

القسم الثالث: ويحوي معلومات عن رسالة المؤسسة.

القسم الرابع: ويحوي اهداف المؤسسة.

القسم الخامس: ويحوي انواع النشاطات.

القسم السادس: ويحوي السياسات المتبعة لتحقيق رسالة المؤسسة واهدافها.

القسم السابع: ويحوي الصعوبات التي تواجهها المؤسسة (معيقات مالية، معيقات ادارية، معيقات اجتماعية، معيقات سياسية، ومعيقات قانونية).

القسم الثامن: ويحوي اسئلة عن الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

القسم التاسع: ويحوي اسئلة تخص مصادر المعلومات في المؤسسة.

القسم العاشر: ويحوي اسئلة عن مصادر التمويل في المؤسسة.

القسم الحادي عشر: ويحوي اسئلة لتحديد العلاقة بين المؤسسة والجهات الداعمة.

القسم الثاني عشر: ويحوي اسئلة تخص العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

القسم الثالث عشر: ويحوي اسئلة تخص العلاقة بين المؤسسة والمجتمع المحلي.

القسم الرابع عشر: ويحوي اسئلة تخص المحاسبة والشفافية في المؤسسة.

القسم الخامس عشر: ويحوي اسئلة تخص النشاطات التنموية في المؤسسة.

متمشية مع الدراسات السابقة في صورتها الاولية ومن ثم عرض الاستبيان على لجنة من الخبراء مكونه من اربعة خبراء يعملون في مجال الدراسات التنموية والاحصاء والتحليل الاحصائي وخبير في تنمية المجتمعات الريفية، وقد ابدوا ملاحظاتهم التي اخذت بعين الاعتبار وبدلت بعض الاسئلة كي تتمشى اداة جمع البيانات مع اسئلة البحث. وفرضيات الدراسية، وعليه تم استبدال اسئلة تتعلق بـ

التمويل والفئة المستهدفة من حيث الصياغة والمضمون مع اسئلة هي الاقرب إلى احتياجات البحث، وبعد اتمام الاستبيان من خلال اختيار عينة تتكون من عشرين مؤسسة من مجتمع الدراسة. قام افراد العينة هذه بتعبئة الاستبيان، وثم تفريغه من اجل فحص مصداقية اداه جمع البيانات وقابليتها للتحليل حيث وظف لهذا فحص كرونباخ الفا Cronbach Alpha لحساب معامل الاتساق الداخلي للأداة وكانت النتيجة تساوي (88.6) في المئة مما دل على صلاحية الاستبيان وقابليته للاستخدام وامكانية تعميم نتائجه.

بعد هذا تمت صياغة رسالة تغطية موجهة للمفحوصين. وموافق عليها من قبل الاستاذ الدكتور المشرف "مفيد الشامي" تبين اهمية الدراسة، وسرية التعامل مع المعلومات فيها، واستخدامها للدراسات العلمية فقط دون التعرض لاي معلومات سرية للمنظمات والهيئات المفحوصة والاشخاص المفحوصين انفسهم، وقد تم تحديد الاسبوع الاول من شهر ايار 2004 موعدا لبداية توزيع الاستبيان على المستجوبين، ونظرا لاتساع المنطقة الجغرافية لمجتمع البحث، وصعوبة الوصول اليهم نتيجة الظروف العسكرية والامنية التي نمر بها مدد موعد توزيع الاستبيان اسبوعياً اخراً ولم يكن طوعاً بل تمشيا مع الظروف التي يمر بها المجتمع الفلسطيني.

وبعد عشرة ايام من التوزيع بدأت عملية جمع واسترجاع الاستبيانات الجاهزة. استرجع منها (82) استبيانا اما فيما يخص المستجوبين المستنكفين عن تعبئة الاستبيان فقد تم الاتصال بهم هاتفيا، وبواسطة الرسائل، ومن خلال الفاكس للتذكير. وساعد هذا في استرجاع عدد 5 استبيانات اخرى وعليه اصبح عدد الاستبيانات العائدة (82+5) ويساوي (87) من اصل 94.

وعند ادخال البيانات إلى التحليل تم استبعاد ثلاثة استبيانات بسبب الاجابة النمطية التي وجدت فيها حيث إختار ثلاثتهم الخيار الاول من الاجابة وهذه الاجابات لا تتوخا الموضوعية وبذا تم استبعادها ليصبح العدد عند التحليل 84 استبيانا أي بنسبة مئوية 91%.

الفصل الثاني
الأسس النظرية للدراسة

1.2 المقدمة:

كان لتطور المجتمع الفلسطيني من جهة والتطورات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في المنطقة اثر هام في تعاظم الاهتمام بالقطاع الاهلي في المجتمع الفلسطيني خاصة بعد ان انتهى الصراع الطبقي والاقتصادي والسياسي بين الشيوعية المتمثلة بالاتحاد السوفييتي ومناطق نفوذه من جهة والنظام الرأسمالي المتمثل في الولايات المتحدة من جهة أخرى والتي أدت الى ترتيب الأوضاع في العالم.

وبذلك استبدلت الحروب العسكرية والصراعات بحروب اقتصادية وثقافية واجتماعية للسير نحو العولمة. كان لهذه المتغيرات العميقة والسريعة مضامين جديدة للحراك الاجتماعي. وقد أعطت مضامين جديدة كذلك للقوى الاجتماعية المؤثرة والمنخرطة في عمليات الحراك الاجتماعي، خاصة اذا علمنا ان علماء الاجتماع يعتبرون أن اكثر من 25% من سكان العالم يعيشون اليوم تحت خط الفقر ويتركز العدد الأكبر من هؤلاء في مناطق الجنوب من العالم وسميت هذه المناطق او الدول "بالدول النامية" وقد عرف الفقر في هذه المناطق بعدم قدرة الأفراد على توفير حاجاتهم الأساسية. أو عدم قدرة أفراد المجتمع الوصول إلى الخدمات الملائمة لتيسير حاجاتهم اليومية والمجتمعية.

ان وجود قطاعات اجتماعية ملحوظة وبقدر كبير في المجتمع نسبيا تحتاج إلى تقديم الخدمات الاجتماعية لتستطيع الاستمرار في العيش بكرامة خاصة اذا كان هناك انحسا ر في دور الدولة في تقديم الخدمات الأساسية للأفراد في المجتمع مع ظهور مبادئ مجتمعية تتبلور بشكل واسع بين الأفراد وهي الديمقراطية وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية وبناء مجتمعات مدنية فاعلة وحيوية، وكان للارتباط الملحوظ بين الانتقال الى الديمقراطية من جهة وعمليات الاصلاح السياسي في الدولة والتغيرات العالمية. من جهة أخرى، اثر كل هذا في الأفراد والمجتمعات مما أدى الى تشكيل ملامح المجتمعات الجديدة ونوع النشاطات اجتماعية والاقتصادية فيها والتي اتمست باتساع نطاق المبادرات الفردية والمبادرات الأهلية المجتمعية وتقوية وتعزيز الديمقراطية او البحث عنها.

وفي فلسطين يرى الباحث أن هذا ظاهرا كغيرها من الدول النامية ولكن يجب ان نعلم ان هناك خصوصية خاصة للتنمية او المشاركة للتنمية في فلسطين فجغرافيا لا يوجد هناك اتصال بين المناطق الفلسطينية. وديمغرافيا نجد السكان الفلسطينيون منقسمين بين من هم في الشتات او تحت الاحتلال الاسرائيلي منذ سنة 1948 ومن هم في الضفة الغربية او قطاع غزة، او القدس الشرقية. وقد يوجد أكثر من قانون يحكم الخدمات في هذه المناطق، وقد تجد ارثاً دكتاتورياً في القوانين المطبقة في المناطق او نجد ارثاً ديمغرافياً في بعضها وقد تجد انواعاً متعددة ومتباينة من عمليات المشاركة او عدمها، وتجد كذلك تنوع شديد في الاحتياجات للأفراد. ومع هذا التنوع تنوعت المؤسسات الأهلية المشتركة في عمليات التخطيط للتنمية في فلسطين، أو التي تقدم الخدمات الاجتماعية بالمشاركة فيها. واذا اضيف الى هذا تنوع الاحتلالات التي وقعت على فلسطين في العصور السابقة نجد خصوصية فلسطين في الثقة وتقبل عمليات المشاركة في التنمية الاجتماعية الشاملة. ونجد تعدد في انواع المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات فمنها الدولية والمحلية والعربية والأمريكية والأوروبيةِ والمؤسسات الشعبية او القومية او الدينية او العقائدية.... وغيرها.

ومع وجود السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاق اوسلو 1994 على اجزاء من أرض فلسطين الجغرافية حدث تحول ملموس ونوعي في حياة المجتمع الفلسطيني. ان هذا الوضع لا يستدعي فقط وجود مشاركة أهلية قوية وقادرة بل يتطلب تطويراً لدور المشاركة هذه بما ينسجم والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي ما زال الكثير من اجزائها تحت الاحتلال الاسرائيلي وهناك حاجة لتشجيع المنتوجات الصغيرة والتعاونيات حيثما كانت وان هناك فئات كثيرة ما زالت مهمشة من المجتمع وهناك قصور في القوانين واللوائح التنظيمية في ادارات السلطة الوطنية (القطاع الحكومي الإداري).

2.2 التعريفات بالتنمية الاجتماعية:

عند الحديث عن عمليات الخدمة الاجتماعية وظهورها في المجتمعات المحلية. يرى الباحث أن هذه الخدمة بدأت في الزمن القديم. من رعاية للأرامل، والمحتاجين، والأطفال، ومن ثم تركزت هذه الخدمات في جماعات منفصلة عن جماعات الأسوياء في المجتمع. وبعد زيادة هذه الخدمات أهتم علماء الخدمة الاجتماعية في المجتمع المحلي وارتقوا بالخدمات هذه للتعميم على عدد أكبر من الأفراد، والجماعات، لتكون وقاية للفرد والجماعة قبل الوقوع في المشاكل الاجتماعية، ووجدت بذلك برامج خاصة لتنظيم المجتمع والجماعات، وظهر في هذه الفترة عمليات الخدمة الاجتماعية الأساسية

الثلاثة، وهي خدمة الفرد وخدمة الجماعة وخدمة المجتمع، والعمليات المساندة الأخرى مثل الرعاية الاجتماعية في المؤسسات. سواء كانت أهلية تقوم بها جماعات من المتطوعين او اهل الخير والاحسان، او تقوم بها الدولة. وان كانت خدمات الدولة قليلة بالنسبة للخدمات المقدمة من المنظمات الأهلية. خاصة بعد الحرب العالمية الثانية والتي أثرت على الفرد والأسرة والمجتمع العربي في هذه الفترة.

ان المجتمع العربي كان في تلك الفترة يحاول الخروج بالاقتصاد من حالات الحرب والركود، الى نوع من التقدم في الصناعة، والزراعة للتخلص من آثار الحرب والسير بحياة المجتمع الى الأمام، واستغلال كافة الطاقات والقدرات والموارد البشرية والاقتصادية والفكرية. حاول العديد من رجالات الفكر تنظيم هذه الطاقات، والمطالبة بإيجاد مناخ مناسب لهذه المحاولات، وبدءوا بالتخطيط لاستغلا هذه الطاقات والموارد لاشباع حاجات الأفراد والجماعات، بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت من الزمن. مما اوجد العديد ممن بحث في زيادة القدرة في المصانع، وزيادة الانتاج في المزارع، وزيادة الوعي والفكر لدى المجتمع لتخفيف المشاكل المجتمعية، فأوجدوا بدايات التخطيط والتنمية الاجتماعية المحلية.

ولحداثة دراسة هذه القضية (التخطيط والتنمية الاجتماعية) في الخدمات الاجتماعية، ولاختلاف المنظمات الفكرية والأيديولوجية والسياسات. اختلف الباحثون في ايجاد مفهوم موحد ومبادئ لهذه القضية، والتي سميت فيما بعد بالتنمية الاجتماعية. وحيث أن مفهوم التنمية الاجتماعية مفهوم اثير حوله الجدل في تعريفاته يرى الباحث ان توضح بعض الفروق في مترادفات. منها الزيادة، والتقدم والتطور، والتغيير قبل الخوض في تعريف عملية التنمية.

التغير CHANGE او التحول

"التحول الذي يقع في النظام الاجتماعي في أساسه هو (الأوضاع الجديدة التي تطرأ على البناء الاجتماعي بما يشتمل عليه من نظم اجتماعية جديدة لضبط السلوك الاجتماعي او كنتاج لتشريع او قاعدة اجتماعية جديدة لضبط السلوك الاجتماعي او كنتاج لتغيير معين لجانب من جوانب الوجود الاجتماعي او البيئة الطبيعية او الاجتماعية.

التطور

التطور Evaluation هو الحالة التي ينتظر منها ان "تنتقل الجماعة من طور الى طور" فالانتقال مثلا من طور البداوة الى الطور الريفي، الى الطور الحضري هو تطور وانتقال الطالب من المرحلة الابتدائية الى الاعدادية والثانوية هو تطور.

النمو Growth يعني الزيادة والتراكم. والنمو قد يصل عن طريق التراكم البطيء والتحول ولكن التحول التدريجي الى الامام، بينما التغير يسير في أي اتجاه. والتغير غير التقدم Progress لأن التغيير قد يكون تقدما او تأخرا أي انه فقط تحول من حالة الى أخرى مخالفة اما التقدم فهو تغيير وتقدم الى الأمام.

التمدن Modernization هي عملية يتغير بواسطتها الأسلوب والعادات القديمة لحياة وممارسات الأفراد في مجتمع من المجتمعات الى أسلوب وعادات أخرى أكثر حداثة لتتمشى والتقدم العلمي او الاجتماعي وليس العودة الى الخلف بالعادات والتقاليد المجتمعية.
التنمية Development هي تغير موجه الى هدف تلعب فيه الارادة دورا جوهريا وبذلك تكون التنمية هي التغير الارادي والمخطط من جماعة من الأفراد او الجماعات لتحقيق هدف متفق عليه"[1].

مما ورد يرى الباحث ان التنمية هي تغير (تغيير) اجتماعي ارادي ومقصود للانتقال من حالة مجتمعية الى أخرى بهدف الوصول اليها وبهذا تكون التنمية تطور حيث تنقل المجتمع من طور الى آخر وهي كذلك تقدم لأن في انتقالها هذا لا تعود الى الوراء بل تأخذه الى الامام دائما الى الطور الأحسن والأفضل. وهي كذلك تمدن حيث تحوي التنمية في داخلها التحول مما هو تقليدي الى ما هو مواكب للعصر والنهضة العلمية والتخلص من العادات والتقاليد والحياة الاقتصادية الحالية او السابقة. وبهذا تكون نمو موجه ومحبب ومرغوب لدى الجماعة لأنها تعطي زيادة في فرص حياة الأفراد والجماعات دون ان تؤثر سلبا على الجماعات الأخرى في المجتمع.

"ومن هنا يمكن أن نجمل بعض خصائص التنمية في:

أ. التنمية هي ارادة التغيير في الاتجاه الايجابي لحياة الأفراد والجماعات في المجتمع.
ب. التنمية هي التغيير الاجتماعي المنظم والموجه.

ج. والتنمية هي التغيير الاجتماعي الذي يكون من خلال افكار جديدة في النسق الاجتماعي Social System بهدف التطوير وتوفير الخبرة الاجتماعية Social Will Being الجديدة للجماعة.

د. والتنمية هي عملية اجتماعية مرسومة لتقدم المجتمع بكافة جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتعتمد المشاركة المجتمعية.

هـ. والتنمية هي العملية او العديد من العمليات المرسومة والمخطط لها مسبقا وتخطيطا سليما بهدف احداث التغير الاجتماعي السليم داخل المجتمع او الجماعة.

و. والتنمية هي أيضا العملية التي ينتج عنها زيادة في فرص حياة الأفراد في المجتمع Life Chances دون أي نقصان لفرص حياة البعض الآخر في نفس الوقت ونفس المجتمع وهي اذاً ليست عملية نظرية او كيفية فقط بل هي نتيجة اتجاه علمي وكمي قابل للقياس الرقمي او ما يسمى باتجاه المخرجات Outputs أي ما يخرج وما ينتج من العملية في مقابل المدخولات Inputs أي ما يصرف وينفق وهو ما هو شائع في الفكر التنموي الحديث"[٢].

وعليه يرى الباحث أن أي تعريف للتنمية الاجتماعية الشاملة يجب أن يأخذ بالاعتبار مرتكزات أساسية في أي عملية تخطيط له ومنها:

١. يجب ان يركز التعريف على الزيادة في فرص الأفراد والجماعات في الحياة دون النقصان من أي فرص أخرى لاي جماعة او فرد في المجتمع.
٢. ان تكون الزيادة هذه في فرص الحياة للأفراد والجماعات زيادة محببة ومرغوبة فيما يأمله ويتقبله الناس طوعا كزيادة عدد المتعلمين في مجتمع ما.
٣. ان يتجه التعريف اتجاه اخلاقيا عندما تكون الزيادة في فرص حياة بعض الناس دون غيرهم من افراد الجماعة او المجتمع.
٤. أن ينظر الى المجتمع بنظرة كلية شمولية.
٥. ان يتضمن في داخله مبدأ المشاركة والتنمية بالنتائج لا بالاماني اي ان يحقق التقدم الايجابي والخير الاجتماعي والرفاهية المنشودة.

وبهذا يرى الباحث أن أي تنمية اجتماعية شاملة مستدامة لا بد وأن يكون لها أساسات علمية خاصة ومواكبة للتطور الحضاري في المجتمع والمجتمعات المحيطة بما يعود بالفائدة والرفاه للأفراد والجماعات في المجتمع (مجتمع التنمية) ومنها على سبيل المثال لا الحصر. ان تكون التنمية ذات قيادة واعية وحازمة وعادلة في نفس الوقت ويكون قد سبقها عمليات وخطوات لايقاظ الرغبة للتغيير

في المجتمع وبين المواطنين ووجود تنسيق في الجهود المبذولة والابتعاد عن كل ما هو اجبار للأفراد والجماعات لاحداث هذا التغيير وان تكون دفعات التغيير قوية وذات تأثير في الأفراد والجماعات وتكون بناءة ومتطورة.

من هنا يمكن مراجعة بعض التعريفات للتنمية الاجتماعية لبعض المفكرين وعلماء الاجتماع الذين بادروا لتعريف التنمية الاجتماعية وخاصة المؤسسات الدولية والاجتماعية التي تتعامل مع الفرد والجماعة والمجتمع، بعد الاهتمام الذي ظهر لموضوع التنمية سواء كانت الاقتصادية او الاجتماعية في البداية وبعد أن اصبحت التنمية من الموضوعات ذات الأهمية الدولية فقد عقد العديد من المؤتمرات الدولية نذكر منها ("مؤتمر دول "الأوبك" ومؤتمر الدول الغنية والدول النامية "الانكتاد" ومؤتمر "الدول الأفريقية والعربية" لمناقشة سبل تنمية القارة الافريقية بالقاهرة سنة 1917 ومؤتمر "الجات" ومؤتمرات "دول عدم الانحياز"... وغيرها. وقد أشارت كل هذه الهيئات والمؤتمرات الى ان تنمية البلاد المتخلفة تعتبر أهمية القضايا الدولية الحالية")[٣].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اصبح من الواضح والضروري زيادة التعاونيات الدولية في اعادة الاعمار والاقتصاد وعلى هذا فقد تكون عدد كبير من المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "الجات" وبدء مع هذا التفكير الاهتمام بالتنمية في المؤسسات الاجتماعية ومنها الأسرة والجماعات التي تأثرت بهذه الحرب والتي أصابها الدمار كما اصاب المصانع والمزارع في الدول الأوروبية وبعد أن توصل علماء الاجتماع والاقتصاد في هذه البلدان ان الانسان سواء كان فردا او جماعة هو القادر على التعامل مع اعادة البناء والتطور بعد هذه الحرب المدمرة للمجتمع بمصانعه وأفراده وبعد ان تزايد بشكل كبير عدد الايتام والأرامل والمعوزين والعجزة والجرحى في الدول الأوروبية.

بدأ الاهتمام بالتنمية الاجتماعية كأحد روافد التنظيم والخدمة لهذه المجتمعات وأخذ الأهتمام يزداد نظرا لحاجة الدولة الى مشاركة الأهالي وأفراد المؤسسات المدنية في التنمية والتخطيط للخروج من ازمات مجتمعاتهم الاقتصادية والاجتماعية وبدأ علماء الأجتماع بوضع الضوابط والتعريفات للتنمية نذكر منها:

تعريف باتن Batten: "يذهب باتن لأكثر من هذا حين يقول ان بعض هذه الضوابط قد وجدت قبل ان يبدأ علماء الاجتماع في محاولاتهم لتعريف التنمية ويقول ان الكثير من خطوات وانظمة التنمية

وجدت عندما كانت الهيئات والدول الغنية ترسل البعثات والمساعدات للدول الفقيرة او المتخلفة لحل مشاكلها وان تنمية المجتمع الذي تمارسها اليوم قد ارتكزت في نموها على تطبيقات الماضي وتجاربه. والجديد فيها هو مبادئها التي اصبحت أكثر وضوحا، وقبولا من المواطنين عن ذي قبل. ويحدد "باتن" بأنها عرفت بهذا "تنمية المجتمع" في مؤتمر ادارة المستعمرات بجامعة كامبرج سنة 1948 وذلك في كتابه Communities and Development"[٤]

"كما يذكر "لوري نلسون" وآخرون Lowry Nelson في كتابهم Community Structure and Change الصادر في سنة 1964 صفحة 414 انها عرفت بهذا الأسم في بداية النصف الثاني من القرن العشرين"[٥].

3.2 التعريف بتنمية المجتمع المحلي:

يعتبر مفهوم تنمية المجتمع المحلي من ابرز المفهومات التي أثير حولها العديد من الخلط، وعدم الوضوح لدى بعض الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية ومفهوماتها. فقد عالجت الكثير من الكتابات قضية التنمية من خلال مداخل وتطورات تنمية المجتمع المحلي على الرغم مما يوجد من فروق جوهرية بين هذا المفهوم ومفهوم التنمية الاجتماعية، سواء من حيث التوجيهات السياسية والاقتصادية او الممارسات العليا، ويرى الباحث أن هذا سبباً في تحديد مفهوم تنمية المجتمع المحلي وخصائصه وأنواع الممارسات التي تترتب عليه. وتقديم التحليلات المناسبة لتوضيح المفهوم من اجل الاستخدام الملائم في الممارسات المهنية للأخصائي الاجتماعي والمشتغلين معه في هذا الحقل. وقد ظهر المفهوم لأول مرة في اطار الأمم المتحدة عام 1950، وكانت الخطة الخمسية الأولى في الهند قد لفتت انظار العديدين على المستوى الدولي، وزيادة عدد الدول النامية التي حصلت على استقلالها السياسي، بعد معاناتها ردحا طويلا من مثيرات التخلف ورواسب المرحلة الاستعمارية.

وخصصت دائرة الشؤون بالأمم المتحدة قسم يهتم بأمور تنظيم وتنمية المجتمع. وفي عام 1953 اقامت الأمم المتحدة نوعا من التنسيق بين وكالاتها المتخصصة في موضوع تنمية المجتمع المحلي، وقدمت سكرتارية الأمم المتحدة تقريرا هاما للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام 1955 عن التقدم الاجتماعي الذي يمكن حدوثه من ممارسات تنمية المجتمع وقد اتخذت قرارا باعتبار (تنمية المجتمع المحلي وسيلة هامة للتقدم الاجتماعي في البلدان النامية. واستمر نشاط الأمم المتحدة في

[٤] العبد صلاح مبادئ وخبرات في تنمية المجتمع مركز تنمية المجتمع في العالم العربي بسرس اللبنان 1964 ص 53 القاهرة.
[٥] د. الجوهري عبد الهادي، و د. عيد عبد عبد المنعم ودراسات في التنمية الاجتماعية المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية 1999.

هذا المجال من خلال عقد المؤتمرات وتقديم المساعدات او الخبراء الى الدول النامية حيث ثبتت فعالية هذا الأسلوب وأستقرت قواعده[٦].

واستقر الأمر الى اعتبار مفهوم تنمية المجتمع المحلي أنه أسلوب العمل الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية أساسا، ويعتمد على مداخل العلوم الاجتماعية والاقتصادية لاحداث تغيير حضاري في أسلوب التفكير والعمل والحياة عن طريق اثارة وعي البيئة المحلية بهذا الأسلوب وتشجيع مشاركة اعضائها في التفكير والاعداد، ثم التنفيذ للمشروعات والبرامج الخاصة بالبيئة المحلية في اطار الظروف المتاحة عمليا، واداريا. لاقتناعهم بها بما يحقق استمرارها ودعمها وتطويرها)[٧].

وتعددت المحاولات لتحديد مفهوم تنمية المجتمع المحلي، وكان اولها تلك التي صدرت عن مؤتمرات وهيئات دولية. وقد عرفت الأممم المتحدة في عام 1956 تنمية المجتمع المحلي بأنها "مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية كوحدات للعمل، والتي تحاول ان تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل يوجه محليا لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير"[٨].

ثم عرفت المفهوم في عام 1963 بأنه "تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وادماج هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي وعلى ذلك فإن هذه المجموعة المركبة من العمليات تتكون من عنصرين أساسيين هما: مشاركة الناس أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين أحوالهم المعيشية واستغلال أكبر قدر ممكن من الاعتماد على مبادراتهم الذاتية، وثانيهما: تقديم المساعدات الفنية وغيرها من الخدمات الأخرى بطريقة تشجع المبادأة والاعتماد على الجهود الذاتية والمساعدات المتبادلة، وجعل هذه أكثر فاعلية، لتعتمد على نفسها في شكل برامج مصممة لتحقيق أنواع كثيرة من التحسينات المحددة""[٩].
وتعرف هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية تنمية المجتمع المحلي بأنه "عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ، حيث يقومون بتحديد احتياجاتهم المجتمعية والفردية والتعرف على مشاكل حياتهم المجتمعية، كما يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات، وعلاج تلك المشكلات، وتنفيذ هذه الخطط معتمدين في ذلك على

استغلال الموارد الذاتية للمجتمع الى أقصى حد ممكن، واستكمال هذه الموارد اذا لزم الأمر، عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التي تقدمها الهيئات الحكومية والأهلية خارج نطاق المجتمع المحلي"[١٠].

ولم يقتصر الأمر في هذا التعريف بتنمية المجتمع المحلي على جهود المؤتمرات والهيئات الدولية او الوطنية وحدها، بل ساهمت العديد من الجهود الفردية بنصيب وافر في تحديد هذا المفهوم، ويمكننا ان نذكر على سبيل المثال أهم هذه المحاولات:

يعرف "**ارثر دينهام**" تنمية المجتمع المحلي بأنها "الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم فيما يتصل بشؤون المجتمع المحلي[١١]".

وعرف "**روس**" تنمية المجتمع بأنها " عملية يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها مع إذكاء الثقة، والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف، والتعرف على الموارد الداخلية والخارجية المتصلة بهذه الحاجات والأهداف، والقيام بالعمل إزائها ومن خلال ذلك يمكن ان تنمو وتمتد روح التعاون في المجتمع[١٢]".

ويعرف "**كندوكا**" تنمية المجتمع المحلي بأنها "تشتمل على عملية مركبة وبرنامج ذا أغراض عدة، فهي كعملية تهدف الى ان تعلم الناس وتحثهم على المساعدة الذاتية وتسمي قادة محليين ايجابيين، وتضع في أذهان الريفيين الشعور بالمواطنة وفي أذهان الحضاريين روح الشعور بالمدنية وتدعم الديمقراطية لدى القاعدة العريضة من المواطنين في المجتمع، وهي كبرنامج ذو أغراض متعددة: نجد انها تشمل في المجتمعات الريفية الزراعية (الري، الصناعات الريفية، التعليم، الصحة، برامج المرأة، تدريب قادة القرية)، اما تنمية المجتمع الحضري فتشتمل على نفس الأنشطة ولكن بشكل أوسع[١٣].

وتعددت المحاولات العربية لتحديد المفهوم، حيث يعرفه الدكتور الفاروق زكي يونس بأنه "إحدى العمليات التي تهدف الى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع، وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها اخصائيون مدربون تكفل مشاركة القطاع الأهلي، بموارده البشرية والمادية،

في تخطيط برامج التنميه وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحليه من ناحيه، ومساهمة في تحقيق الاهداف القوميه من ناحيه اخرى".[١٤]

ويعرفها "**عبد الباسط حسن** " "بأنها كمدخل تهدف الى احداث تغيرات اقتصادية واجتاعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات والامكانيات الموجودة بالمجتمع، والاعتماد على الجهود المحلية، والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد على ان يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع"[١٥].

وقد عرف "**عبد المنعم شوقي، وعلي فؤاد** " تنمية المجتمع المحلي بأنها "عملية تغيير مقصود، تتم نتيجة تخطيط وسياسة مرسومة بهدف الوصول الى أهداف معينة في حدود الإطار العام لخطة الدولة"[١٦].

يتبين من دراسة التعاريف السابقة ان هناك صعوبة في تحديد تعريف واحد للتنمية وذلك للاختلافات اصلا في المجتمعات وعدم تطابق الصفات الاقتصادية او الفكرية او الاجتماعية لهذه المجتمعات واختلاف الزمان في الدراسات، والتغيير المستمر في حياة المجتمعات في كل مكان ويمكن الوصول إلى مفهوم اجرائي يحدد معالم هذه العملية ويشتمل مجموعة من العناصر الأساسية للتعريف ومنها:

١. ان التنمية في المجتمع تهدف الى تغيير في ظروف وأوضاع المجتمع سواء أكانت ثقافية او اجتماعية او اقتصادية ويتم هذا التغيير بمبادرة ومشاركة من الأهالي أنفسهم.
٢. ان فشل او نجاح جهود التنمية هو في مشاركة او عدم مشاركة الأهالي في التخطيط لمشروعات التنمية وقبولها والعمل من أجلها.
٣. التنمية في كافة المجتمعات تهتم اهتمام خاص بتنمية قدرات وطاقات الأهالي ومحاولة استثارتها والبحث عن مواطن القوة فيها.
٤. لكل عمليات التنمية نحتاج الى اخصائيين وقادة لهم دراية ولديهم الخبرة الكافية في هذا المجال، ولديهم الرغبة في العمل والحماس الكافي.
٥. عمليات التنمية شاملة وكاملة ومتوازنة في كافة مناحي حياة الأهالي والناس في المجتمع وغير متحيزة.
٦. التنمية في اي مجتمع من المجتمعات تهدف الى اهداف قصيرة المدى او طويلة معلومة وواضحة ويمكن تحقيقها.

4.2 أهداف تنمية المجتمع:

من الملاحظ ان الكثير من التعريفات السابقة تعتمد على وصف لعمليات التنمية. وتؤكد على معنى التنمية، وليس على الهدف منها والذي يعتبره المخططون الاجتماعيون والاقتصاديون بؤرة الاهتمام لتنمية المجتمع. ويرى الباحث أنه لا بد من تحديد الأهداف للتنمية الاجتماعية لدى العاملين عليها لتسهيل عملية القياس، والتقويم، ومحاولة الوقوف على ما تم انجازه، بين خطة وأخرى لإتمام عملية التقويم وقياس تكلفتها ومردودها وان كان هذا من الصعوبة بمكان. وبهذا يرى بعض الباحثون ان من اهداف التنمية ما يمكن تحديده في التالية:

١. "تحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها.
٢. تحقيق افضل تطور وتقدم مادي في حياة المجتمع.
٣. تغيير بيئة المجتمع الى ما هو أفضل ورفع مستوى المعيشة للأفراد بالمشاركة الفاعلة منهم"[١٧].

ولأن الأهداف تختلف من جماعة الى أخرى او مجتمع لآخر:

قسمت الأهداف الى التالية:

١. "الأهداف الانجازية: ويقصد بالهدف الانجازي كل ما تحققه عملية التنمية من منجزات مادية اي تحديد العائد المادي لعملية التنمية.
٢. الأهداف المعنوية: ويقصد بها المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارة التي تطر أ على سكان المجتمع اثناء ممارستهم لعمليات التنمية وهي اهداف غير ملموسة ولكنها في العادة تكون محسوبة سلفا ومخطط لها وهي عملية تغيير في الانسان نفسه للمساعدة في عمليات تقبل التغيير"[١٨].

5.2 مبادئ وآليات تنمية المجتمع:

ان تحريك وتحرير الطاقات الكامنة في أي مجتمع ولدى المواطنين فيه هي فلسفة عملية التنمية الاجتماعية في اي مجتمع من المجتمعات سواء كانت الريفية او غيرها وذلك لتحقيق الأماني

الجماعية لهذا المجتمع في حياة اكثر رفاها وتقدما مما هي عليه وعلى أساس اشباع حاجاتهم بالاعتماد على الذات.

ولتحقيق هذه الفلسفة يرى الباحث أنه تجمع لدى العاملين في ميادين التنمية الاجتماعية بكافة فروعها ومناطقها بعض الركائز الناتجة عن الخبرة الميدانية لهؤلا العاملين الاجتماعيين والتي تعد بمثابة ركائز أساسية لا بد من تحقيقها ومراعاتها عند الأخذ بعملية تنمية المجتمعات المحلية.

وقد حدد "**مارشال كلينارد**" مجموعة من المبادئ التي توصل اليها بعد العديد من التجارب الميدانية في العام 1996 بالتالي[١٩]:

١. اهمية استخدام المدخل الجماعي في مواجهة المشكلات الاجتماعية على مستوى المجتمعات المحلية.
٢. يجب معرفة الفروق بين المجتمعات المحلية.
٣. توظيف الجماعات التطوعية في خدمة برامج التنمية.
٤. استحداث تغيرات عميقة في الذات لدى أهالي المجتمع.
٥. ضرورة تقديم مساعدات من خارج المجتمع المحلي في المجالات المختلفة.
٦. ضرورة توفير حد أدنى من اللامركزية في بعض الوظائف الحكومية.
٧. استخدام تنظيم اجتماعي جديد قادر على التغيير ويعتمد التخطيط الاجتماعي.

ومن الملاحظ في هذا ان "**مارشال كلينارد**" كان قد خالف سلفه "نلسون" وزملائه او حاول ان يكون أكثر دقة وتركيز في تحديد هذه الآليات. لتحقيق الأهداف والتي كان " **نلسون**" قد حددها في التالية[٢٠]:

١. ان المجتمع المحلي هو الوحدة الاجتماعية التي يمكن ان يشارك المواطنون من خلالها فيما يحدث بداخله من برامج انمائية مشاركة فعالة.
٢. يحدث التقدم الاجتماعي عند حدوث نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازيا.
٣. ان يتخلل العمل الديمقراطي جميع مراحل وخطوات التنمية المحلية.
٤. ضرورة وجود قنوات اتصالية فعالة ومستمرة بين المواطنين وقيادتهم.
٥. تمثل العملية التربوية الأهمية الأولى في برامج التنمية المحلية.

٦. مراعات ان يكون البناء التنظيمي بناءا وظيفيا وليس بناءا بيروقراطيا بمعنى امكانية تغييره وتبديلية مع الظروف المتغيرة.

وقد حاول العديد من المشتغلين في حقل التنمية الاجتماعية ايجاد آليات ومبادئ خاصة بعمليات التنمية هذه واعتبارها فروض أساسية بعد أن تجمعت المعرفة والخبرة الكافية لهم على مر الزمان واختلاف المجتمعات والمشتغلين معها عن طريق الممارسات العلمية. ومع الاتفاق على هذه المبادئ الا ان أساليب تطبيق هذه المبادئ او الآليات تختلف من مجتمع لآخر بحسب خبرات ومهارات الممارسين والموارد والأمكانيات وثقافة المجتمع وعقائده الاجتماعية والدينية والسياسية.

وحيث ان المبدأ هو قاعدة أساسية لها صفة العمومية يمكن ان يصل اليها الانسان عن طريق الخبرة والمعرفة والمنطق او باستعمال الطرق العلمية كالتجربة والقياس [٢١]" يمكن تحديد مبادئ تنمية المجتمع في التالية:

١. مبدأ التوازن
٢. مبدأ التنسيق.
٣. مبدأ الشمول.
٤. مبدأ اشتراك المواطنين او "المشاركة".
٥. مبدأ التقبل والتوجيه.
٦. مبدأ الاستعانة بالخبرات.
٧. مبدأ التقويم المستمر.

ولتطبيق هذه المبادئ في التخطيط للتنمية الشاملة يرى الباحث أنه لا بد من وجود بعض الخصائص في المجتمع. وفي القيادات المحلية والمهنية واجهزة التخطيط في الدولة للقيام بعمليات التنمية الاجتماعية الشاملة ومن علماء الاقتصاد والاجتماع الذين وضعوا محددات وشروط لهذه الصفات نورد التالية:

الاقتصادي البريطاني المعروف (وليم ارثرلويس) يؤكد على أن

١. "التخطيط يتطلب في المقام الأول ارادة قوية ذات كفاية وغير فاسدة.
٢. "ومن هذا يمكن ان نرى ان التخطيط في البلاد المتخلفة يفرض على الحكومات مهام اكبر من تلك التي يفرضها التخطيط في البلاد المتقدمة...."[٢٢].

اما "جان تنبرجن" فيطرح مسألة مستلزمات التخطيط على النحو التالي:
"كذلك يتوقف ماذا كان سيتبع او يجب ان يتبع نظام التخطيط على مدى امكانية تنفيذ نظام تخطيطي فعال وهذه الامكانات يمكن ان تعتبر بمثابة جانب العرض الذي يتميز عن جانب الطلب. وهذه الامكانيات تتوقف على:

١. درجة الكفاءة الفنية والمستوى الاخلاقي المتوفرين في الهيئات الادارية.
٢. مستوى التعليم والروح الاجتماعية المتوفرين في القائمين بالنشاطات الاقتصادية وفي الشعب بصفة عامة.
٣. وكذلك فان تنفيذ سياسة التخطيط تحتاج الى مستوى مختلف من التعاون بين القائمين بالنشاط الاقتصادي وبين افراد الشعب بوجه عام"[٢٣].

اما الاقتصادي "ل. ج ولنسكي" فيشير الى مستلزمات التخطيط فيؤكد على ما يلي: "يتطلب لاعداد خطة انمائية شاملة تكوين جهاز تخطيطي تنظيمي جديد او ايجاد طريقة للاستعانة والاستفادة من الأجهزة التنظيمية القائمة، فالتنمية تتطلب من القيادات تفهما وواقعية وتكريسا للجهود واخلاصا في العمل"[٢٤].

"كما تتطلب التصميم الراسخ والصراحة التامة في توعية الشعب بثمن التنمية وتضحياتها". ولا يخرج هذا عن جوهر المسائل التي طرحها "ارثر لويس" او "تنبرجن" رغم مطالبة في:

١. التوعية بأهمية التنمية ومصاعبها وتضحياتها.
٢. المشاركة الشعبية في انجاز مهمات التنمية.
٣. تحميل الشعب وبشكل خاص مسؤولية دفع الضرائب او العمل التطوعي او الادخار"[٢٥].

واما الاقتصادي الفرنسي المعروف "شارل بتلهام" فيؤكد على العلاقة العضوية بين التنمية والتخطيط وبالتالي الشروط الضرورية للتنمية والشروط الضرورية للتخطيط باعتبارها وحدة واحدة ويحدد تلك الشروط بالتالية:

١. (ان اول الشروط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي هو الاستقلال السياسي اي انهاء الوضع الاستعماري حيث لا يزال مفروضا ومن ثم اقصاء الطبقات الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالامبريالية.

٢. الشرط الثاني للتقدم الاقتصادي والاجتماعي هو الاستقلال الاقتصادي وهذا يعني في جميع البلاد التابعة تقريبا نزع ملكية رأس المال الكبير الأجنبي وتأميم المزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات المملوكة لرأس المال الكبير الأجنبي.
٣. الشرط الثالث للتقدم هو التحول الاجتماعي العميق الذي يفضي الى اختفاء الطبقات الطفيلية المرتبطة بالاستعمار وهذا الشرط يعني نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية فبدون تلك الثورة لا يمكن الوصول بالنضال من اجل الاستقلال الى غايته وبدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية واقتصادية وحضارية)[٢٦].

ويطالب بتلهايم الدولة بتولي الدور الاقتصادي الرئيسي وانهاء حال التبعية ويطالب الدولة بتولي التجارة الخارجية حتى تصبح أداة من أدوات التنمية الاقتصادية ويقول بأن القمم الاقتصادية والقمم المسيطرة على الاقتصاد يجب ان تكون بيد الدولة او في طريقها لتصبح لها. ونعني هنا بالقمم الاقتصادية هي: الصناعات الكبرى والمناجم والتجارة الخارجية وبعض القطاعات الهامة مثل تجارة الجملة والمؤسسات المالية من نقود وبنوك وتأمينات.

يمكن بعد هذا وضع المستلزمات الضرورية لأسلوب التخطيط الاقتصادي للدول النامية كما يراها "كاظم حبيب" هنا:

١. (القضاء والتخلص من الاستعمار والامبريالية وتبعياتها في المجتمع.
٢. ايجاد نظام ديمقراطي يمثل كافة شرائح المجتمع.
٣. الاستقلال الاقتصادي الأمثل.
٤. التخلص من الاحتكار الرأسمالي على موارد البلاد (الأجنبي).
٥. البدئ بمرحلة التنيمة القومية لازالة مظاهر التخلف.
٦. التخلص قدر الامكان من الرأسمالية الكبيرة المحلية او ترويضها ان امكن لتكون داعما دون سيطرة.
٧. خلق قطاع عام (دولة) قادرة على تحقيق التالية:
أ. تركيز القسم الأكبر من الثروة القومية والدخل القومي بيد الدولة.
ب. السيطرة على القسم الأعظم من الفائض الاقتصادي المتحقق باعتباره المصدر الأساسي للتراكم الاقتصادي الوطني.
ج. منع بعثرة وتوزيع واستخدام الدخل القومي (المال العام).
د. توفير نظرة شمولية وموحدة لتوزيع الدخل القومي.

٨. ايجاد الحوافز الاقتصادية.
٩. ايجاد المستلزمات التنظيمية والفنية مثل الأجهزة والطرق العلمية التي تستخدم في عمليات التخطيط للتنمية وما يتعلق بالجانب البشري ومهاراته)[٢٧].

من هنا يرى الباحث أن هناك خصائص مشتركة تميز اجهزة الدولة في جميع البلدان النامية ومن أهم هذه الخصائص التالية:

١. سيطرة ابناء الفئات الاجتماعية المالكة لوسائل الانتاج على المراكز القيادية.
٢. سيطرة الفكر البرجوازي اللاديمقراطي (المتسلط) على حركة وتفكير ونشاط هذه الأجهزة.
٣. تخلف أساليب العمل والتنظيم والقوانين التي تهتدي بها هذه الأجهزة.
٤. انعدام التوازن في التكوين وتوزيع اجهزة الادارة.
٥. عدم وجود مواصفات وظيفية محددة او تقسيم العمل.
٦. قلة الكوادر الفنية المتخصصة وكثرة الموظفين وانتشار البطالة المقنعة في جميع دوائر الدولة.
٧. الازدواجية في العمل وعدم وضوح رؤية في تحديد العلاقات.
٨. انتشار الفساد بصورة مختلفة كالرشوة والمحسوبية وضعف الشعور بالمسؤولية.
٩. سوء العلاقة بين الجماهير المجتمعية واجهزة الدولة.
١٠. غياب الديمقراطية بين دوائر الدولة والجمهور.
١١. غياب الديمقراطية بين الرؤساء والمرؤوسين.

6.2 التجربة الفلسطينية في التخطيط للتنمية ومعوقاتها:

إن فلسطين الجغرافية تختلف عن فلسطين الديمغرافية حيث ان الاحتلالات والاستعمار الذي مر على الأراضي الفلسطينية قد أثر في هذا وكان السبب في التفرقة بين الاثنتين. وقد تأثرت محاولات التنمية بهذا وسوف يكون الحديث هنا عن فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) حيث هي الآن المقصودة بعمليات التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية في كل ما يقال او يدرس او يخطط له على مستوى السلطة الفلسطينية او الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية.

يرى الباحث أن فلسطين تأثرت في الضفة والقطاع منذ سنوات الاحتلال البريطاني والاسرائيلي والحكم الأردني والمصري ومن ثم الاحتلال الشامل الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية بعدة عوامل أثرت على الاقتصاد الفلسطيني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وكان من أبرزها:

١. القوانين الأردنية للاستثمار:

وهذه القوانين طبقت منذ بداية الخمسينات وحتى العام 1967 وفي مجملها كانت تحظر فتح اي مصنع او منشأة يزيد عدد مستخدميها عن عشرة أفراد غرب نهر الأردن وركزت على وجود الشركات والمصانع والحركة التجارية المركزية في الضفة الشرقية.

٢. القوانين الاسرائيلية بعد 1967 والأوامر العسكرية الصادرة في هذه الفترة:

٣. اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على العمالة والتعامل مع اسرائيل.

كان لهذا اثره البالغ في عدم وجود خطط تنموية او تطور في التنمية الشاملة بشتى انواعها ومستوياتها. وأثر في السنوات الأخيرة مؤثرات عدة داخلية وخارجية في نمو الاقتصاد الفلسطيني على النمو الاجتماعي والتنمية الشاملة ومنها:

١. (التضخم المالي في اسرائيل وسط الثمانينات من القرن السابق.
٢. هبوط الدينار الأردني في الأردن في الثمانينات من القرن السابق.
٣. اغلاق العمل في اسرائيل بمناسبة حرب الخليج الأولى والاغلاقات الداخلية في الضفة والقطاع.
٤. خروج الكثير من العمال الفلسطينيين من دول الخليج والمملكة العربية السعودية والكويت بعد حرب الخليج الأولى والثانية.
٥. عدم دفع مخصصات منظمة التحرير الفلسطينية من مساعدات الدول العربية بعد حرب الخليج الثانية واتفاقيات أوسلو مما حرم الضفة والقطاع من مخصصاتها من منظمة التحرير الفلسطينية)[٢٨].

كل هذا أثر سلبا على الاقتصاد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة).

واقع الحال في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)

بعد هذه المعوقات واتفاقات أوسلو ونخص هنا الاتفاقات الاقتصادية مع اسرائيل يرى الباحث ان هناك اعاقات خاصة في بنود الاتفاقيات متعمدة مثل السيطرة على المعابر وربط الاقتصاد

الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي وعدم الوضوح في الاتفاقيات والتي ما زال بعضها سري حتى الآن.
وحتى مع المعلن والمتفق عليه يرى الباحث ان هناك معوقات جمركية وغيرها ومنها:

١. المنتوجات الاسرائيلية تتمتع بالدعم الحكومي اما الفلسطينية فلا تتمتع بمثل هذا الدعم.
٢. مستلزمات الانتاج في اسرائيل مدعومة (مياه وقروض).
٣. اعانات للتصدير في اسرائيل معفاة من الضريبة اما الفلسطينية فلا تتمتع بمثل هذا.
٤. تطبيق المواصفات الاسرائيلية في الانتاج سهلة وميسرة اما في فلسطين فهي صعبة للغاية.

من المقدمة السابقة يرى الباحث ان هناك خصوصية فلسطينية في التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية (الشاملة) ويمكن ايجاز هذه الخصوصية في التالية:

١. حداثة التجربة الفلسطينية في التكامل (سلطة، سياسية، مجتمع مدني، اقتصاد).
٢. التقلبات السياسية والاجتماعية في فلسطين.
٣. تداخل السلطات الثلاثة في اعمالها ومهامها.
٤. غياب الديمقراطية قبل وبعد حضور السلطة الفلسطينية.
٥. فقدان المشاركة المجتمعية في العمل الأهلي والمنظم.
٦. استمرار الاحتلالات ومن أهمها الاحتلال الاسرائيلي في العام 1967م.
٧. بعد حضور السلطة "سلبية مؤسسات السلطة في تفعيل المشاركة المجتمعية والعدالة الاجتماعية".
٨. اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الخارجية والدول المانحة.

والذي أثر سلبا على التنمية في فلسطين او التخطيط لها في التالية:

١. دور الدعم الدولي في ترسيخ التبعية على الدول المانحة.
٢. عدم توافق الأجندة التمويلية مع المصالح الفلسطينية.
٣. عودة جزء كبير من هذا التمويل الى الجهات المانحة نفسها عن طريق رواتب وفوائد وغيرها...
٤. بعض هذه المنح تسجل قروض مستحقة الدفع مما يؤثر على الأجيال القادمة بحيث ترث منا مديونية غير مقبولة.

كل هذا اوجد مرحلة خاصة من الأبعاد السياسية مجهولة النتائج وظروفاً اجتماعية وديمغرافية غير محددة وواقعاً اقتصادياً غير تقليدي.

7.2 التخطيط للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

يرى الباحث أن التخطيط والتنمية لا يمكن ان يكتملا في ظل حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير وحقه في المحافظة على مجتمع متكامل كحد أدنى في النسيج الاجتماعي. بالاضافة الى ذلك يرى الباحث ان الاصرار على مفهوم تقليدي للتخطيط الاقتصادي وعدم الربط بينه وبين التخطيط الاجتماعي ومن ثم التخطيط للتنمية الشاملة سيؤدي الى مجموعة من الاجراءات السلبية في مجالات عدة وقد حدد بعضها في التالي في فلسطين "الضفة الغربية وقطاع غزة".

١. ان التركيز على النمو الاقتصادي يؤدي فقط الى التغاضي عن حقوق المستضعفين في المجتمع مثل حق المشاركة المجتمعية في التنمية وحقوق المرأة.
٢. اعطاء الأولوية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع رؤوس الأموال المحلية وهذا قد يجبر الحكومة بسلطاتها وأجهزاتها الأمنية ان تقف في وجه المعارضة السياسية والاجتماعية وتحديد حرياتها في ابداء الرأي والمطالبة بحقوقها.
٣. وقد تلجأ السلطة صاحبة القرار الى انتهاكات للحقوق الوطنية من خلال تحالفها مع الأثرياء والشركات الكبرى والاستثمار الأجنبي والهيئات الدولية.
٤. سوف تكون السلطة مضطرة الى أخذ بعض القرارات المضرة بالمواطن وخاصة اذا تلقت مساعدات مشروطة (مثل البنك الدولي) حيث سترفع بعض الأسعار على المواد الأساسية (الخبز) وتخفض الصرف على بعض الخدمات (الرعاية الاجتماعية) وسترفع الضرائب.
٥. وتحالف السلطة وكبار المستثمرين يؤدي الى فجوة اقتصادية بين الأثرياء والفقراء (زيادة في مساحة الهوة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع).
٦. ومن أهم الانتهاكات التي قد تحصل من هذا التحالف هو انتهاك حق المشاركة في عمليات اتخاذ القرار التنموي.

وعليه فإن أي عملية تخطيط تنموي في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) لا بد ان تبنى على أساس العلاقة الواضحة بين التنمية الاقتصادي وتنمية المجتمع والتنمية الثقافية ومراعاة الظروف السياسية وبذلك نكون ملزمين بالعمل داخل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وبين القطاعات (العام والخاص والأهلي) لتحقيق مناخ استثماري مقبول، لرفع معدل الدخل للأفراد والنمو.

8.2 محاولات م. ت. ف والسلطة الفلسطينية للتخطيط الشامل:

ولتفادي هذا الوضع يرى الباحث أن منظمة التحرير الفلسطينية بالمساعدة مع بعض المهتمين من الاقتصاديين الفلسطينيين والعرب حاولت وضع خطط وتصورات ووقعت على اتفاقيات منها:

١. دراسة أولية للدكتور يوسف الصايغ (المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية، 1987).
٢. البرنامج الانمائي الفلسطيني للسنوات 1994 – 2000 اشراف د. يوسف الصايغ وشارك فيه عدد كبير من الكفاءات الفلسطينية وغير الفلسطينية (حزيران 1993)، واكتسب أهمية من انه اول محاولة جدية وعلمية لتقدير الاحتياجات للاقتصاد الفلسطيني.
٣. برنامج المساعدات الطارئة الثاني والذي قدم للدول المانحة في 1993
٤. برنامج المساعدات الطارئة الثاني والذي قدم للدول المانحة في 1995 في اعقاب المرحلة الانتقالية بين منظمة التحرير واسرائيل.
٥. ورقة السلطة الفلسطينية بعنوان (استراتيجية التنمية في فلسطين) 1996، مقدمة لمؤتمر المانحين (مؤتمر تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني) باريس 1996.
٦. البرنامج الاستثماري الفلسطيني العام لسنة 1997 م، وهو امتداد للبرنامج السابق.

ويرى الباحث أن هذه المشاريع تقوم تقريبا على نفس الأسس والأهداف وكانت تعاني تقريبا من نفس المشاكل ومن هذه المشاكل:

أ. الافتقار الى الدقة في تحديد الأهداف والمشاريع المطلوبة.
ب. عدم وجود السياسات الواضحة لتحقيق الأهداف.
ت. غياب المشاركة من مؤسسات السلطة.
ث. وغياب المشاركة من المؤسسات المجتمعية والشعبية.

من واقع الحال هذا وحالة الشتات وتوزيع الشعب الفلسطيني في بقع جغرافية غير مترابطة يرى الباحث انه من الصعب تسمية الخطة بالخطة الفلسطينية فمثلاً هناك فلسطينيون في الأردن – ولبنان وسوريا والضفة الغربية منفصلة عن قطاع غزة ومنفصلة عن الفلسطينيون في المحتل من الأرض عام 1948 فكيف ستكون الخطة فلسطينية. اما اذا اعتبرنا ان الفلسطينيين المعنيين هم من بداخل الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. فنتجاوز التسمية ونقول خطة التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع ما يواجهنا من صعوبات وعوامل قد لا تمكننا من وضع خطة شاملة ومنها:

١. ان السلطة الفلسطينية لا تسيطر على كافة الأرض في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) لا اداريا ولا امنيا فالمناطق " C" تقع عمليا تحت الاحتلال المباشر بكل معنى الكلمة تنمويا. حتى ان الدول المانحة تتجنب اي تقديم لخدماتها في هذه المناطق ولا تستطيع السلطة القيام

بعمل أي تنمية في هذه المناطق دون موافقة السلطات الاسرائيلية عليها والتي دائما ما تكون مرفوضة.

٢. مستوى التنسيق بين الأجهزة ذات العلاقة ونوعيتها غير واضح وكذلك الأدوار المطلوبة في هذا.

٣. تغييب القطاع الخاص حيث لا يؤخذ برأيه من المسؤولين في قطاعات التخطيط وبذلك نفقد مشاركته في الخطة كما نفقد المشاركة الجماهيرية.

٤. عدم وجود دراسات خاصة بالأولويات والاحتياجات من مراكز متخصصة أو مهنيين متخصصين في عمليات التخطيط الشامل وعدم تحديد للامكانيات المتاحة.

٥. عدم الوصول والربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة جغرافيا.

٦. عدم وجود قانون استثماري حديث حر خاضع للمنافسة الاقتصادية والاستثمارية وغير منحاز لجهات خاصة او مسيطرة قد تعيق تطبيق القانون.

٧. اعتماد الخطط دائما على المساعدات الخارجية والدول المانحة والمؤسسات الأجنبية والتي هي اصلا غير مراقبة من مؤسسات المجتمع المختصة مما يجعلها اقل عطاء في عملية التنمية المجتمعية حيث ان الكثير منها يكون مشروطا او متسرب لبعض الأشخاص او المؤسسات الخاصة. او تصرف في اعمال نظرية غير واقعية كورشات العمل ومصروفاتها وشروط وجود خبراء من الخارج وتحديد اولويات المشاريع من خارج السلطة.

٨. عدم وجود معابر حرة لفلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) لا في داخل البلاد ولا مع الدول المجاورة مثل الأردن ومصر.

وحيث ان فلسطين جغرافيا وديمغرافيا تختلفان في التعريف يرى الباحث أن يتحدث عن التخطيط في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) هنا. ومن المعطيات يرى ان (الضفة الغربية وقطاع غزة) يمكن ان ينجح فيها تجربة التخطيط سريع النمو اي التخطيط (التعاوني الشامل)، حيث انها تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتشمل التعاون بين السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص مع مراعاة ظروف الاحتلال الواقع علينا ومراعاة المرونة والحركة في التوقعات وليس تحديد الهدف المعين وخاصة للقطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية ويمكن هنا تقليل نسبة المخاطرة من خلال:

١. برنامج استثماري للقطاع الحكومي (العام) وتخصيص الموارد للاحتياجات والمشاريع ذات الأولوية.

٢. توفير حوافز لتوفير نمو اقتصادي مثل السياسات النقدية وسيادة القانون.

٣. تفعيل القطاع الخاص ومشاركة فاعلة مجتمعية في الدراسة والتشخيص للمشكلات الاقتصادية والمجتمعية.

٤. تدريب جاد وعملي للكوادر المجتمعية مثل المتخصصين في الأبحاث الدراسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى كافة المستويات ومن ثم التخصيص والتشبيك بين أجهزة التخطيط.

9.2 المبادرات للتنمية في فلسطين

١. المبادرات المحلية الذاتية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ان تجربة المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال تشكل مدخلا مهما وقياسيا وقد كانت محاولة فريدة من نوعها. وحققت الكثير خاصة المشاركة المدنية في عمليات التنمية والصمود وجلاء الاحتلال وقد بدأ هذا في بداية الثمانينات تحت شعار "التنمية من اجل الصمود" وشارك فيها العديد من المؤسسات المحلية والقيادات الوطنية.

وفي سنة 1986 (عقد مؤتمر حول التمويل ومناقشة مصادرة وتحديد موقف موحد منه ومن الخطط التنموية الخارجية، وظهر بعدها شعارات عدة منها "التنمية بالحماية الشعبية" وقد ساعد في هذا انتفاضة 1987 وتأثرت هذه المرحلة بالعنف من قوات الاحتلال والأوامر العسكرية المتعددة فوجدنا زيادة عدد المعوقين في المجتمع وخروج المرأة جزئيا من حياتها التقليدية ومشاركتها في العديد من الفعاليات الاجتماعية وضعف القيادات السياسية التقليدية وتخلخل أسس العلاقات الأسرية وتآكل نظام التكافل الاجتماعي وعدم تأهيل الكوادر الصحية والتعليمية وانتشار الأمية في هذه الفترة. وبهذا كان واجب على المؤسسات المدنية القيام بسد الفراغ من خلال محاولة القيام بدور الدولة وهو ما نجحت فيه وكذلك في ربط الضفة الغربية بقطاع غزة اجتماعيا وسياسيا وثقافيا)[٢٩].

٢. مبادرات منظمة التحرير الفلسطينية (من الخارج).

(ومع اختزان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذا اختلفت تجربة منظمة التحرير الفلسطينية عن تجربة الداخل وقد كان لعودتها الى أرض الوطن سنة 1994 سببا ايجابيا للقاء التجربتين فوجدنا التكامل والتشابك أحيانا والتنافر والتباين أحيانا اخرى في هذا. وحيث ان منظمة التحرير تتميز عن بقية المؤسسات الفلسطينية الخارجية في كونها "حركة تحرر وطني" وانها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج "الشتات" فقد قامت بنشاطات اقتصادية واجتماعية

مهمة وساعد نشاطها في زيادة التلاحم الفلسطيني في جميع مناطق تواجد الفلسطينيين في الداخل والشتات حول استراتيجية وطنية واحدة وهدف واحد)[٣٠].

٣. المبادرات العربية والدولية:

"يرى الباحث أن ما قامت به بعض الدول العربية والدولية من مبادرات للتنمية في فلسطين وخاصة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وبنك التنمية الاسلامي ومنظمة المؤتمر الاسلامي والأردن وكذلك نشاطات المؤسسات الدولية وبخاصة الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي تُصنف كمبادرات للتنمية في فلسطين".

وهذه المبادرات صنفت الى صنفين هما:

أ. نشاط تنموي شبه رسمي وتمويلها حكومي.

ب. نشاطات المؤسسات الطوعية وتمويلها أهلي اجنبي وغير حكومي.

وقدمت هذه المبادرات التدريب والسيولة المالية للمجتمع الفلسطيني وقد غاب التكامل في عمل هذه المبادرات لاختلاف الاهداف فيما بينها ويرى الباحث أنها أثرت سلبا على العديد من المنظمات الأهلية الفسلطينية للتسلط المالي عليها من هذه المبادرات (ورافق هذا صدور قرار المجموعة الأوروبية بمنح الأرض المحتلة وضع الدولة الأكثر رعاية في أسواق المجموعة (23 شباط 1987) وصدور القرار الأمريكي بدعم الأرض المحتلة من الكونغرس قبل ذلك في العام 1975)[٣١].

(وساهمت منظمات الأمم المتحدة في النشاط التنموي الفلسطيني بتقديم الدعم المادي واجراء الدراسات والأبحاث ورصد الأحوال الصحية والتعليمية والقانونية وحقوق الناس، وكان من ابرزها برنامج (UNDP) و (UNRWA). اما الدور الأردني فقد سمحت علاقته السابقة مع الضفة الغربية (1948 – 1967) على نجاحه في ابقاء نفوذه فيها جيدا فحافظ على الأوقاف الاسلامية والمسيحية والجمعيات التعاونية الزراعية مرتبطة بادارتها في عمان وحافظ على دفع رواتب الموظفين في الأجهزة الادارية حتى عام 1988 وفتح حدوده معها وحافظ على وجود الدينار الأردني في الضفة الغربية وفي سنة 1978 عزز دوره عن طريق اللجنة الأردنية الفسلطينية المشتركة لدعم صمود

الأهل في الأرض المحتلة وفي العام 1985 تبنى الأردن "برنامج الخطة الخمسية الأردنية لتطوير المناطق المحتلة اقتصاديا واجتماعيا للفترة 1986 – 1990)[٣٢].

ويرى الباحث أن بعض الدول العربية قدمت بعض الدول العربية دعما ماديا ومعنويا للشعب الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك عبر اللجنة المشتركة الأردنية الفلسطينية ومن خلال البلديات عن طريق "مشروع التوأمة" والمؤسسات الأهلية. ومع هذا الدعم كله والمحاولات الداخلية الفلسطينية والعربية والدولية للتنمية أو التخطيط لها وكصاحبة دور مفروض في العملية التنموية تميزت سلطة الاحتلال بدورها الرافض للتنمية وحملت منظورا سياسيا لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ووفرت لذلك ما عدده "2635" امرا عسكريا واداريا وسيطرت من خلالها على المصادر الطبيعية واحتكرت انتاج الطاقة وراقبت التمويل والاستثمار والحقت الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها وبذلك أعاقت كل محاولات التنمية او التخطيط في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المصادر للفصل الثاني

١. للمزيد انظر محمد، عبدالفتاح، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، الطبعة الثانية، اسكندرية، 1996، تعريفات في تنمية المجتمع المحلي.

٢. للمزيد انظر، أحمد، كمال التخطيط الاجتماعي (باب التنمية الاجتماعية وأهدافها صفحة 249-258). مكتبة الأنجلو، 1974.

٣. احمد، دويدار. التنمية الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي – الملكة المتحدة، مصر مكتبة الانجلو المصرية 1962، ص 17.

٤. العبد صلاح مبادئ وخبرات في تنمية المجتمع مركز تنمية المجتمع في العالم العربي بسرس اللبنان 1964 ص 53 القاهرة.

٥. د. الجوهري عبد الهادي، و د. عيد عبد عبد المنعم ودراسات في التنمية الاجتماعية المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية 1999.

٦. المصدر السابق.

٧. صابر، محيي الدين، الحكم المحلي وتنمية المجتمع، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، القاهرة، 1963، ص145.

٨. المصدر السابق

٩. رجب، ابراهيم عبد الرحمن ، مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصرة، مؤسسة الشرق الأدنى، القاهرة، 1988، ص 11.

١٠. يونس، الفاروق ذكي ، تنمية المجتمع في الدول النماية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1967. ص 28 – 29.

11. Dunham, Arthur. The New Community Organization, New York. Cromell 1970 P. 140.

حسن، عبدالباسط محمد، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة 1998، صفحة 138.

12. Ross, Murrayi. Community Organization Theory and Principles, New York, Harger and Brothers, 1955, P. 39.

١٣. العدلي، فاروق محمد. دراسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1982، ص 64.

١٤. يونس، الفاروق زكي. مرجع سابق، ص 30.

١٥. حسن، عبد الباسط محمد. التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، 1977، ص 137.

١٦. شوقي، عبد المنعم. فؤاد، علي. محاضرات في التنمية الريفية، مكتبة القاهرة الحديثة، (د. ت)، ص 86.

١٧. عبد الفتاح، محمد. الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي. الطبعة الثانية، الاسكندرية. 1996.

١٨. المصدر السابق.

١٩. محمد عبد الفتاح. الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي. الطبعة الثانية. الاسكندرية. 1996

٢٠. المصدر السابق.

٢١.ابو بكر، سيد طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974، ص 288.
٢٢.راجع وليم ارثر لويس. أصول التخطيط الاقتصادي. مكتبة النهضة العربية مترجم 1951 (مترجم) ص 316 – 317.
٢٣.جان تنبرجن. التخطيط المركزي(مترجم)، مطابع مؤسسة الأهرام القاهرة، 1967.
٢٤.ل. ج ولنسكي، التخطيط والتنفيذ في التنمية الاقتصادية(مترجم)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1973 ص 31.
٢٥.نفس المرجع السابق. ص 13.
٢٦.راجع شارل بتلهايم، التخطيط والتنمية. دار المعارف القاهرة 1967 م ص 53.
٢٧.حبيب، كاظم. مفهوم التنمية الاقتصادية، دار الفارابي، بيروت، 1980.
٢٨.انظر، فلسطين تقرير التنمية البشرية 1998–1999 برنامج دراسات التنمية، نيسان 2000، جامعة بيرزيت
٢٩.فلسطين. "ملف التنمية البشرية 1996–1997، المبادرات المحلية الفلسطينية. ص16
٣٠.المصدر السابق
٣١.نفس المصدر ص 18.
٣٢.نفس المصدر ص 19.

الفصل الثالث

المنظمات الأهلية في فلسطين

1.3 المنظمات الأهلية في فلسطين:

تتنوع المنظمات الأهلية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) العاملة حاليا من حيث نشاطاتها وكما يقسمها منشور مركز بيسان للبحوث والانماء تحت عنوان "دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني الى التالية[٣٣]:

١. الأحزاب والقوى السياسية

وهذه الأحزاب تشكل نسبة صغيرة من مجموع المنظمات الأهلية حتى تصل نسبتها الى 1.5% علما أن ما نسبته 60% من البالغين في فلسطين (الضفة الغربية) يؤيدون احد التنظيمات او الأحزاب.

٢. الاتحادات والنقابات

وفي الغالب يتميز نشاط الاتحادات والنقابات سواء كانت عمالية او مهنية الى التنظيم والتعبئة لقطاعات شعبية وللدفاع عن مصالحها وشكلت داعما أساسيا لمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها وتشكل 11% من المنظمات الأهلية بدون احتساب فرعها وتتمثل في تشكيلها الى النخبوية والابتعاد عن الأسس الديمقراطية.

٣. منظمات حقوق مدنية

وتضم هذه المنظمات العديد من المؤسسات والمنظمات المدنية من حيث النشاطات والاهتمام مثل منظمات الدفاع عن حقوق الانسان والحريات المدنية والديمقراطية والرأي والطفل والمعاقين ... الخ وقد انتشرت في المجتمع بشكل سريع في عقد التسعينات استجابة للاهتمامات الدولية وتشكل ما نسبته 5% من منظمات المجتمع المدني.

٤. جمعيات خيرية

وتهدف هذه الجمعيات في خدماتها التخفيف من الفقر والحرمان ولا تهدف احداث تغيير نوعي في هذه الفئات وهي الأكثر عددا في المجتمع المدني حيث تصل نسبتها الى 36% من عدد المنظمات الأهلية المدنية في المجتمع.

٥. أندية رياضية

وتعنى هذه المنظمات بالنشاطات الشبابية الرياضية والثقافية وتشكل في حدود 19% من مجموع المنظمات وتنتشر في القرى والمخيمات بأعداد أكبر من المدينة.

٦. مؤسسات الثقافة والفن

وهي تمثل عدد ليس بالقليل من المؤسسات الأهلية في المجتمع الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة) وتساوي في حدود 18% من مجموع المنظمات الأهلية وتحوي العديد من المنتديات الثقافية والفنية والمراكز الثقافية التابعة للجامعات او خريجيها.

٧. المنظمات والمؤسسات التمكينية والتنموية.

وهذه مؤسسات تعتمد في وجودها المدن وتشكل في حدود 20% من عدد المنظمات الأهلية في المجتمع وتعمل على احداث تغيير في امكانات جمهورها وتحسين فرص حياتهم وهي أحدث المنظمات الأهلية في المجتمع وقد كانت وما زالت مساندة ومساعدة لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفي الحاضر مساندة لمؤسسات السلطة الفلسطينية.

٢.٣ دور المنظمات الأهلية في فلسطين

استجابة للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية منذ الاحتلال العثماني ومرورا بالاحتلال البريطاني للمنطقة تم هزيمة الجيوش العربية في حرب 1948 ووجود الأراضي الفلسطينية المتبقية تحت السيطرة الأردنية والمصرية حتى احتلال كامل فلسطين سنة 1967 من قبل الدولة العبرية وصولا لقيام السلطة الفلسطينية عام 1994 ولأول مرة منذ فجر التاريخ المعاصر على الأرض الفلسطينية يرى الباحث أنه دشنت مرحلة جديدة ادت الى وجود محاولات لمضامين ومفاهيم وأدوار جديدة للعمل التنموي الأهلي الفلسطيني على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وهي مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية المتعارف عليها.

ويرى أنه سبق وجود السلطة الفلسطينية 1994وجود العديد من المنظمات الأهلية في هذه المناطق والتي كانت وما زالت أساس العمل الاجتماعي والأهلي لتنمية هذه المناطق حيث ارتبط العمل الأهلي الفلسطيني ومنذ وجوده بالعمل الوطني والسياسي وظل داعما للحركات الوطنية فقد كانت ومنذ 1917 ولغاية 1948 الجهة الوحيدة المتصدية والمقاومة للهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي باعتبارها الخطر الأساسي الذي كان يهدد المجتمع العربي الفلسطيني في هذه الفترة وظهر في هذه الفترة العديد من الجمعيات الوطنية التي كانت تقدم المساعدات لمنكوبي الحرب واللاجئين الفلسطينيين.

(وتركز العمل الأهلي في هذه الفترة على المطالبة بالاستقلال ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين فوجدت جمعية العمال العرب سنة 1925 واتحاد الطلاب واتحاد المرأة العربية وقد أشارت "ليزا تراكي" الى ان اول عمل نسوي منظم قامت به النساء الفلسطينيات في اوائل العشرين وكانت النساء اول من دعا لمقاطعة المنتوجات الصهيونية سنة 1929)[٣٤].

(وخلال فترة التواجد المصري والأردني في قطاع غزة والضفة الغربية من 1948 ولغاية 1967 لم يستمر هذا العمل الفعال للمنظمات الأهلية وخاصة بعد قيام دولة اسرائيل حيث شهدت الفترة هبوطا واضحا في المشاركة والعمل الاهلي نتيجة الظروف الجديدة التي حلت بالمنطقة وهي:

١. حالة الاحباط التي المت بالشعب الفلسطيني بعد هزيمة 1948.
٢. ضعف الاحزاب السياسية والحركة القومية وتلاشيها تقريبا.
٣. تشديد قبضة النظام المصري والأردني على حرية وحركة المواطنين)[٣٥]

يرى الباحث أن العمل الأهلي في هذه الفترة على مقاومة مشاريع التوطين اضافة الى العمل الانمائي والاهتمام بالصحة والتعليم والحفاظ على ما تبقى من الأرض والمجتمع الفلسطيني. وشهدت هذه الفترة ظهور منظمة التحرير الفلسطينية وتم الاعتراف بها ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وسارعت المنظمة في هذه الفترة بانشاء الاتحادات الشعبية في خارج الأراضي الفلسطينية وكانت تهدف الى تعزيز صمود الأهل في الداخل كما دعمت انشاء لجان العمل التطوعي في (الضفة الغربية وقطاع غزة) وكانت استجابة هذه اللجان سريعة لبعض الاحتياجات والأولويات التنموية المختلفة بدون ان تتشكل لهذه اللجان رؤية تنموية شاملة كما افتقدت هذه الفترة لوجود مؤسسات

تنموية مهنية متخصصة لتقديم خدمات نوعية للمجتمع وذلك لأن الاحتلال في هذه الفترة اعتبر نفسه مسؤولا عن تقديم كافة الخدمات الاجتماعية وصاحب هذا موقف متشدد من فصائل العمل الوطني والمنظمات الأهلية من موضوع التنمية. حيث لم تنشأ في فلسطين في هذه الفترة منظمات تنموية بالمعنى العلمي وبقيت الخدمات مقدمة من المؤسسات الأردنية وبعض منظمات هيئة الأمم المتحدة والمؤسسات الإسرائيلية والأمريكية.

وبعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام 1982 (ركزت الفصائل الفلسطينية المختلفة على ايجاد وانشاء لجان وهيئات جماهيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة لتستطيع من خلالها ممارسة العمل السياسي من جهة وتقديم خدمات تنموية من جهة أخرى للجمهور الفلسطيني من اجل تدعيم عملية الصمود وفي هذا المضمار تشكلت اللجان الزراعية والنسوية والسياسية والطلابية والثقافية والعمالية..الخ والتي كانت أذرع سياسية للفصائل في منظمة التحرير الفلسطينية وبذلك وجهت اهتمامها للفئات الأكثر احتياجا في المجتمع وكانت قياداتها من الفئات المتوسطة والفقيرة كما شكلت هياكل تنظيمية ديمقراطية وقيادات منتخبة في بعض الأحيان ومن هنا وجدت فكرة "الصمود والمقاومة" كإطار تنموي مناسب في ظل الاحتلال. وبقيت في هذه الفترة الجمعيات الخيرية والتعاونيات السابقة في عملها داعمة لهذا التوجه حتى بداية الانتفاضة الأولى سنة 1988 واعلان وثيقة الاستقلال. وفي مرحلة الانتفاضة الأولى (1988 حتى ايلول 1993) "شهدت هذه المرحلة تغيرات نوعية على صعيد الأهداف والبرامج التنموية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية من جهة كما شهدت نشوء منظمات أهلية فلسطينية جديدة)[٣٦].

ويرى الباحث أنه اضيف عنصر البناء لعمليات التنمية في المنظمات الأهلية في هذه الفترة مع بقاء العنصر السياسي واضح في تطلعاتها واضافة هذا العنصر (البناء) الى عنصر المقاومة في اطار الاستراتيجيات التنموية اقتضى نشوء مؤسسات فلسطينية مساندة وجديدة ومهنية متخصصة وكانت تهدف الى تدعيم واسناد عمليات البناء الجارية وتطوير المؤسسات الجماهيرية ونشأ معها مراكز الأبحاث المتخصصة ومراكز التدريب والاقراض للتنمية ومراكز الأعلام والطفولة والتعليم والزراعة... الخ. وهدف هذا كله تقوية المؤسسات القاعدية لكي يمكن الربط بين المقاومة والنضال السياسي من جهة وعمليات البناء من جهة أخرى وشكلت هذه روافع داعمة لتحديد أولويات وحاجات المجتمع المحلي. وقدمت المساعدات الفنية اللازمة للأطر القاعدية والمحلية لتخطيط وتقديم برامجها ويذكر منها هنا تجربة "الملتقى الفكري العربي" وهي مؤسسة أبحاث متخصصة مع لجان الإغاثة الزراعية

الفلسطينية لتنفيذ مشروع قاعدة المعلومات الزراعية. وتجربة مراكز الإقراض مع الأطر النسوية المختلفة وبعض الجمعيات الخيرية.

وبعد اتفاقية اوسلوا ودخول السلطة الوطنية الى الضفة الغربية وقطاع غزة يرى الباحث أن لا تزال المنظمات الأهلية الفلسطينية لا تزال في مرحلة تقييم ودراسة للوضع الجديد محاولة تحديد أهداف وبرامج واضحة لتعزيز دور هذه المنظمات وانتقالها الى دور ينسجم مع المهام الملقاة على عاتقها خاصة في ظل الاعتراف العالمي المتنامي لدورها وقدراتها في احداث التنمية الشاملة. واستطاعت بهذا انشاء "شبكة المنظمات الأهلية" والتي حددت رسالتها وأهدافها واستطاعت المساهمة في تحديد مضمون عملها في عملية البناء الجارية حاليا لتحقيق منظور تنموي يأخذ بعين الاعتبار قيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الناس. والمشاركة الشعبية في كافة خطوات التنمية الشاملة آخذة بعين الاعتبار الحقائق الأساسية التالية كما يراها الباحث:

١. استمرار الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء واسعة من الضفة الغربية وقطاع غزة.
٢. وجود اول سلطة وطنية فلسطينية على أرض فلسطين.
٣. انتقال معظم الصلاحيات المدنية لأيدي وزارات وهيئات السلطة الوطنية حتى في المناطق التي لا يزال يسيطر عليها الاحتلال.

3.3 نشوء المنظمات الدينية المسيحية في فلسطين:

نظرا لعدم وجود تاريخ محدد في المراجع التاريخية والاجتماعية الى تكوين المنظمات الدينية الاجتماعية التنموية في المنطقة يرد الباحث أنه يصعب هنا تحديد تاريخ لوجود المنظمات الدينية التنموية في المنطقة ولكن قد يكون ان بداية هذه المنظمات قد ارتبط بالحملات الصليبية على المنطقة. وكانت أوروبا آنذاك تعيش في حالة بحث عن الأماكن التي قدست بالآله المتجسدة حيث ولد المسيح وبشر وتحمل الآلام وكانوا قد تورثوا من اليهود احتراما خالصا لمدينة بيت المقدس في فلسطين وبحكم كونها مسرح الصلب أصبحت مقدسة لهم.

ويرى الباحث أنه وجد هناك شعور أن الشهداء عندما كانوا يعانون من أجل الايمان بالمسيح فأنه بمقدورهم منح غفران خاص من الأثام او ضمان القبول من الرب. وبذلك نجد في خلال القرنين الأولين من المرحلة المسيحية لم يكن الوصول الى بيت المقدس من اوروبا سهلا ولا ميسورا وكانت بيت المقدس قد دمرت على يد "تيتوس Titus" ولم تكن السلطات الرومانية توافق على القيام

بالرحلات الى بيت المقدس ويقول بهذا "كينيت سيتون [٣٧]" في كتاب تاريخ الحروب الصليبية (وأدى سقوط بيت المقدس الى تغير مفهوم القديس بولس عن المسيحية على مفهوم القديس جيمس واتجهت الكنيسة الى تأكيد عالميتها على حساب أصولها اليهودية بيد ان الأماكن المقدسة لم يطوها النسيان. وأن هارديان اعاد بناء بيت المقدس وعمد الى بناء معبد فينوس كابيتولينا... وعندما قدمت الامبراطورة هيلانة الى فلسطين بعد انتصار الصليب وجدت ان التراث هناك من القوة مما اتاح لها القدرة على تحديد هوية كل المو اقع المقدسة)[٣٨].

ومن قبل وصولها الى فلسطين قال اسقفا يدعى فرميليان من قيسارية مازاكا زار بيت المقدس في وقت مبكر من القرن الثالث الميلادي وأن الأسقف اسكندر قد تلاه بعد سنوات وكان من كبار اساقفة كبادويكا. ونجد اوريجين يتحدث في هذ الفترة عن "رغبة المسيحيين في تعقب خطوات أقدام المسيح" وكان لرحلة هيلانة ودعم ابنها قسطنطين الكبير وبناء كنائس كبري للضريح المقدس وموضع ميلاد المسيح في بيت لحم وبيت المقدس سببا لتدفق الحجاج المسحيين على فلسطين من اوروبا وكان هذا في حدود العام 333 م وقدر عدد الأديرة والنزل في فلسطين قبل نهاية هذا القرن "الرابع الميلادي" بلغ اكثر من "300" نزلا وديرا. وقد توافد على فلسطين الأساقفة من جميع انحاء اوروبا ولم يكن كل آباء الكنيسة سعداء بتلك الموضة الجديدة وجد (القديس اوغسطس وبصراحة يشجب رحلات الحج وكونها لا علاقة لها بالايمان وتنطوي على خطورة ونجد القديس "يوحنا ذهبي الفم" من الناس يسخر من الناس في الاندفاع من اجل القاء نظرة على تل النبي أيوب ويرى القديس جريجوري النزيانزي ان رحلات الحج لم تكن فقط مرتبطة بالكتاب المقدس ويرى ان لا حرارة في زيارة بيت المقدس والتي كانت مجرد مدينة عادية ومع انها كانت عامرة اكثر من غيرها من المدن بالأشرار والتجار والممثلين.

بيد ان العامة كانت تجهل اوجه النقد هذه مفضلين الاعتقاد بان الرحلة الشيقة تجلب لهم الحرراة الروحية[٣٩]. ومع هذا فقد اندفع الى بيت المقدس العديد من الأساقفة والكهنة الذين فقدوا حياتهم في الطريق الى بيت المقدس وبذلك نالوا الشهادة في هذا وقد حازوا كما كانوا يعتقدون رضا الروح الإلاهية لأن اعتقادهم كان ان العون الألهي يمكن الحصول عليه من قبر المسيح لتصبح قديسا وبذلك وجدنا الكثير من القبور المقدسة (المزارات أو الأولية) المسيحية في فلسطين وشرق الأردن

والديار السورية وهي ما كانت طريق الذهاب او الاياب. في ذلك الوقت وبعده التي أصبحت مع مرور الزمن مزارات او أدير خاصة بالمسيحيين وهي عبارة عن قبور هؤلاء الحجاج او قد يكونوا قادة من الجند الصليبيين في الفترات اللاحقة كما قد يظهر معنا لاحقا)[٤٠].

ويرى الباحث أنه مع هذا فقد انحسرت هذه الموجات من الحجاج مع بداية الفتح الاسلامي القادم من الجزيرة العربية لبلاد الشام ومصر وقد امتد هذا الانحصار لعدة قرون خاصة بعد انحصار التجارة البحرية بين الشرق والغرب في هذه الفترات والقراصنة في البحر المتوسط والشكوك الكبيرة عند حكام فلسطين الجدد تجاه الغرباء وان تكاليف السفر الى الشرق قد أصبح عبئ كبير على الحجاج المسيحيين خاصة بعد نقصان الثروة في اوروبا بشكل ملحوظ ومع هذا بقيت الكنيسة الغربية تفكر وتتعاطف مع الأماكن المقدسة في بيت المقدس خاصة وان (العديد من البابوات هناك كانوا من أصل شرقي وقد ظهر هذا في العام 652 م حين أُتهم البابا مارتن الأول بعقد صداقة مع المسلمين وبرء نفسه من هذه التهم بأن أظهر دافعة الى هذا "لكي يكون قادرا على ارسال صدقات من مسيحي الغرب الى فلسطين)[٤١].

ويرى الباحث أن هذه كانت اول اشارة الى الدعم الغربي الى فقراء الشرق من المسيحيين وهذا ما إزداد وبدا جليا عندما تحسنت العلاقة بين الغرب والمسلمين في ديار الشام وبعد ان دخل شارلمان في نوع من التحالف مع الخليفة المسلم هارون الرشيد ومكن هذا الحجاج المسيحيين من التدفق على بيت المقدس بينما استطاع المسلمين الاستقرار في اليونان (كريت) وصقلية وجنوب ايطاليا وأصبح الحجاج المسحيين يحصلون على جواز سفر للديار المقدسة (اذن دخول) من أمير باري (Bari) المسلم واستمر هذا الحال حتى نهاية القرن التاسع الميلادي وبداية القرن العاشر حين فقد المسلمون مواقعهم في جنوب شرق ايطاليا وعادت (كريت) الى عالم المسيحية مرة ثانية وبدأت الخلافة الفاطمية الشيعية بالانهيار في الشرق. وبعد ان حكم الأخشيديون البلاد وكان الفاطميون بحاجة الى المال القادم من الغرب مع الحجاج ولكن الحجاج كانوا يفضلون في هذا القدوم من القسطنطينية لأسباب منها زيارة رفات الحجاج او بعض القديسين الذين استشهدوا في هذه الطرق ورخص تكلفة "ثمن" السفر في البر عنة في البحر وكانت الطرق البيزنطية عبر الأناضول حتى سوريا سهلة ومريحة للسفر وكانت الأضرحة المقدسة للمسيحيين تكثر في هذه الطريق ومنها ضريح القديس جيمس في اسبانيا وارسانجيل مايكل في جرجانو ايطاليا وكافة الأضرحة في روما ولكن الأضرحة المتعلقة بحياة المسيح الفعلية في فلسطين وتفوقت بذلك على غيرها.

ويرى أن هذا الاعتراف بقيمة الحج لنيل التوبة من الرب قد اتسعت وبذلك وجد العديد من المجرمين في أوروبا زاروا الديار المقدسة لنيل التوبة وماتوا في طريق العودة وبنيت لهم مقامات وأصبحت مزارات مثل "النبيل فرومن" والذي ذهب من فرنسا الى بيت المقدس في منتصف القرن العاشر وغيره هيلدا كونتيسا ويهوديت دوقة بافاريا وفردان" وغيرهم العديد الذين اصبحت قبورهم مزارات في أوروبا والشرق بعد وفاتهم.

وفي بداية القرن الحادي عشر واضطهاد المسيحيين على يد الحاكم بأمر الله الفاطمي في الشرق وتدمير الكنائس ومن بينها كنيسة الضريح المقدس (القيامة) (بدء الحكام الغربيون في البحث عن وسائل عديدة للوصول الى بيت المقدس وفلسطين وبناء كنائسهم مرة أخرى حتى ان الحجاج والكنيسة الألمانية نادت في ذلك الوقت ان الحج الى بيت المقدس وفلسطين وزيارة الأضرحة للقديسين في الشرق هي تحقيق الوحي الإلاهي والتي تمثلت في المشاهدات الخرافية الليلية لهم بمشاهدة ارواح ترتدي ملابس متوهجة تمر عبر المدن وتعلن انها تستحق السعادة الخالدة اللا نهائية بزيارة الأماكن المقدسة في بيت المقدس. وظهرت زيارات الملوك في هذا الوقت الى بيت المقدس ومن بينهم الملك "آرثر وشارلمان" وكان لهذا اثراً في الغرب وحافزاً شديداً للوصول الى بيت المقدس مهما كان الثمن لنيل رضا الرب والتوبة المقدسة وبهذا جيشوا الجيوش لتأمين الطرق واحتلال "تحرير" بيت المقدس من المسلمين)[٤٢].

(وكان الشرق العربي في ذلك الوقت قد استقر على وضع غير مرضي في حينه حيث خضعت بلدان الساحل الثرية لحكام خارجيين على السلطة السياسية للدولة الفاطمية في مصر والعباسيين في العراق وكانت البحرية المصرية تجوب البحر المتوسط حتى شمال فلسطين وكانت المناطق الجبلية من فلسطين وسوريا الطبيعية مقسمة فقد قطن الشيعة النصيريون في الشمال واما الشيعة الباطنية الاسماعيلية والذين عرفوا بالحشاشين فتركزوا في حلب وأما الموارنة وهم المسيحيون الموحدين فنزلوا في جبل لبنان والدروز وهم أحد الفرق الشيعية فتركزوا في جبل حرمون (جبل الشيخ) وقد وجدت الكراهية الشديدة بين الفرق الشيعية سالفة الذكر بالاضافة الى كرههم للمسلمين من اهل السنة والمسيحيين الشرقيين. وكان اهل السنة في هذه الديار يكرهون الأتراك الذين هزموهم منذ وقت قصير اما المدن السورية فكانت "تضم فئات مسيحية من البعاقبة والنصاصرة والأرثوذكس اليونان والأرمن والذي غلب عليهم تأييد المسيحيين الغربيين وكرههم للأتراك كذلك والمحافظة على أضرحة الحجاج الغربيين في الديار السورية والفلسطينيين وزيارتها وتقديسها ومن هذا الحال ومساعدة مسيحيي الشرق

لميسحيي الغرب بحجة المحافظة على الأضرحة وزيارة بيت المقدس استطاع "بلدوين" ان يصبح كونتا للرها وبذلك كانت امارته اول دولة لاتينية في الشرق. وعلى ضفاف نهر الفرات في سوريا).

ويرى الباحث أن في هذه الفترة ادرك مشايخ العشائر في شرق نهر الأردن ان هذه الدولة الجديدة لن تكون مؤقتة الوجود فسارعوا الى تحالف مع "جود فيري" وعقدوا الاتفاقيات معه ومع هذه الاتفاقيات قدم ("جود فيري" اقطاعية كبيرة جنوب بيت المقدس. للقديس ابراهام وهي منطقة الخليل وما حولها كما ورد في مخطوطه المؤرخ Baldric of Dol وبذلك امتد ملكة من نابلس شمالا الى ارض القديس ابراهام جنوبا وشرقا الى الكرك وقلعتها وغربا الى ميناء حيفا وجعل عائدات الأراضي في هذه المنطقة ملك للأديرة والقبر والقديسين وسن قانون اعدام اي مسلم يأتي الى بيت المقدس من البحر عن طريق مصر وقانون الاعدام لكل مفسد في الأرض في املاك القديسين او يساعد ويشجع على الافساد وكان هذا بين العامين 1101 و 1115)[٤٣]. وبذلك أصبحت الديار السورية وفلسطين معلومة وواضحة للانتشار الديني فيها حيث وجد الشيعة وطوائفهم المتناحرة فيما بينها في شمال فلسطين والديار الشامية والمتناحرة أيضا مع المسلمين من أهل السنة في هذه المنطقة من صغار الفلاحين في القرى والأرياف والمتحالفين مع الدولة العباسية في العراق. ويرى الباحث الوجود الكيثف للقوات الصليبية حول بيت المقدس وفي داخلها (وسط فلسطين) والشواطئ البحرية ونرى الدولة والممالك البيزنطية في الجنوب التركي والسواحل الشمالية ونرى الدولة الفاطمية في الديار المصرية وجنوب فلسطين وسيناء وجميعها متناحرة فيما بينها سواء أكان بالحروب او التحالفات العسكرية من اجل السيطرة على بيت المقدس كهدف لوجودها الطائفي هناك اولا وللسيطرة على طرق الحجاج سواء المتجهة الى بيت المقدس او مكة في شبه الجزيرة العربية كل حسب الاهتمام الطائفي له.

كان من الضروري في هذه محاولة تمكين وجود الجيوش وتوسع نطاق سيطرتها لتقديم الخدمات للحجاج القادمين الى بيت المقدس وفلسطين خاصة بعد وجود العديد من الدعوات البابوية في أوروبا بضرورة الهجرة والحج الى بيت المقدس وحمايتها من (الغزاة) المسلمين كما كانوا ينعتون أصحاب الأرض في ذلك الوقت والمحافظة على مسيحيين هذه الديار. (وما أشبه اليوم بالبارحة). فوجدت التنظيمات الدينية في نهاية القرن العاشر الميلادي عن طريق فتح المستشفيات ودور العلاج وخدمات الفقراء في المدن الفلسطينية والتي سرعان ما تحولت الى منظمات دينية حربية نتيجة الحاجة الماسة للدفاع عن طرق الحجاج والمحافظة على القلاع العسكرية وقد حظيت هذه التنظيمات بالرعاية البابوية في تشكيلها والمحافظة على وجودها وتقديم الدعم نظرا لتطور الأحداث السياسية

التي واجهت المجتمع الأوروبي الغربي في العصر الوسيط فجعلت فكرة المسالمة في المسيحية تتطور الى نفيضها تماما وعملت الكنيسة قصارى جهدها من أجل تطوير فكرة الحرب حتى أصبحت كما رأينا عقيدة وشريعة لها وسميت (بالحرب المقدسة).

وبهذا تغير الأسم عن هذه المنظمات من (التنظيمات الدينية the religious order الى التنظيمات الدينية الحربية the religious military order وكانت الأقسام الديرانية مثل الفقر والطاعة والعفة اقساما للقانون الكنسي وكان افرادها يخضعون للقواعد الديرانية فضلا عن خضوعهم للقانون الكنسي[٤٤]. وتعتبر هيئة الاسبتارية أقدم الهيئات الدينية في فلسطين والتي أوجدها الغرب في بيت المقدس وكانت النموذج الأول التي تأثرت به كافة الهيئات الدينية فيما بعد وقامت لخدمة الحجاج والجرحى والمرضى. وأقامها "الأمالفيون" والتي تحولت فيما بعد الى منظمة دينية حربية وبقيت محافظة على أسمها ولفظها حتى يومنا هذا بهذا الاسم ويقال عنه عند عامة الشعب هنا في فلسطين "الاسبتارة" كناية عن المستشفى في كثير من اللهجات المحلية والمدن والقرى الفلسطينية.

ومن المعلوم ان الأباطرة البيزنطينيين حرصوا على تشييد العديد من المنازل من أجل رعاية المرضى في القسطنطينية وغيرها مثل "منزل القديس جورج في مدينة ايلة" وقد قدمت هذا الدور الخدمات للفقراء والمرضى والمسافرين وكذلك الحجاج وبادر الأمالفيون الأيطاليون بنشاطهم التجاري وعقد الأتفاقيات مع الدولة الفاطمية في مصر واختاروا مكانا هاما مرتبطا بذكريات المسيحية ومحط الحجاج القادمين من انحاء العالم ليقيموا مستشفياتهم ومع التقدم في هذا سمح الحاكم الفاطمي للقنصل الألمافي الأيطالي آنذاك باختيار اماكن من هذه المستشفيات واعطاه الحق في الاشراف عليها وعدم التدخل في شؤونها من أي طرف آخر وكان هذا بداية السنة 1023 وحتى 1080 م وبذلك بدأ التنافس البيزنطي اللاتيني في تقديم الخدمات للفقراء والحجاج في هذه المنطقة "بيت المقدس" وخاصة بعد شعور البيزنطينيين بالتسامح من قبل الفاطميين وتوقيع اتفاقيات فيما بينهم. وبعد تمكن هيئة الاسبتارية من التغلغل في "بيت المقدس" وتولي قيادتها "جيرارد" استطاع تقديم المساعدة وسهل دخول الجيوش الصليبية الدينية الى المدينة سنة 1099 اصبح هذا حدثا هاما ومنعطفا يأخذ بالحسبان في تكوين الهيئات الدينية والتي تتظاهر بخدمة الفقراء وتقديم الرعاية للحجاج والجرحى في المدن والقلاع الفلسطينية وأصبح هناك تنافس بين الطوائف المسيحية للقيام بمثل هذا العمل فوجدت الاسبتارية وهيئة الدواية وغيرها الكثير والتي احتوت بداخلها على الكهنة والمعالجين والفرسان بصفة الحماية للاسبتارية في البداية واخذت اعدادهم بالازدياد وحتى قدرت في بداية حملات صلاح الدين الأيوبي على الديار وبيت المقدس بأكثر من خمسة عشر الف فارس

منتشرين في الاسبتارية والقلاع والحصون التابعة لها والتي كان البابا يقدمها هدية للاسبتارية او الداوية او المنظمات الدينية الأخرى والتي قامت بدور فعال وحاسم في وحاسم في المعارك المقدسة والتي أطلق عليهم الكهنة الفرسان و "حامية الاسبتارية" او رجال الداوية" وكانوا كما تشير الدراسات أشداء ومقاتلين ومنذ هذا التاريخ نستطيع القول ان الهيئات الدينية بدأت تتحول الى هيئات دينية حربية في فلسطين والديار المقدسة وانتشر في كافة بقاع المدن والقلاع الصليبية في فلسطين من عكا شمالا حتى "ايلية" ايلات والعقبة حاليا جنوبا. ومن يافا غربا وحتى مدينة مأدبا والكرك شرقا.

4.3 الهيئات الإسلامية التنموية في بيت المقدس:

بعد ان استطاع صلاح الدين الأيوبي من دخول بيت المقدس في 583 هـ ويوم 1187/8/20م وبعد ان حكم الصليبيون المدينة حوالي 88 عاما ومنذ العام 1099 م يقول الاستاذ "سعد زغلول عبد الحميد" ط. جامعة الاسكندرية في كتابه "مجهول الاستبصار في عجائب الامر (شرح وتعليق) ص 106 عام 1958 (ان السلطان صلاح الدين الأيوبي بعد حطين تمكن من دخول مدينة بيت المقدس وقد عمل على تخريب بيت الداوية وما وجد فيه من تماثيل وايقونات وكانوا قد بنوا محرابا في العمل الخيري والصلاحي)[٤٥] وهذا كان لأن الداوية قد اتخذت من المسجد الأقصى مركزا لها اما الاسبتارية فكانت خارج أسوار المسجد الأقصى وقريبة من حي المغاربة وكنيسة القيامة.

وقام صلاح الدين بالعديد من الأعمال الدينية والثقافية والاجتماعية وكان فيها:

١. بناء البيمارستان الصلاحي سنة 1187 م 583 هـ. وقد شيدها في الكنيسة المجاورة لدار الاسبتارية في حي الدباغة كمرستان للمرضى وجهزها بالعقاقير والأدوية والأطباء ووقف له وقفا وعين لها ادارة خاصة شبه مركزي وكان التداول فيها مجانا وللمرضى من كافة فئات الشعب دون تمييز وعمل بها أطباء مسلمون واطباء مسيحيون عرب)[٤٦].
٢. الخانقا الصلاحية: واقيمت على جزء من منزل بطريرك الروم الأرثوذكس والملاصقة لكنيسة القيمة الشمالية (وذلك برضى الروم) وحوله الى جامع ورباط أوقفه خانقاه للصوفية في رمضان 189 م 585 هـ. وأصبحت فيما بعد دار للمجاهدين كبار السن وهي اول رعاية اجتماعية لكبار السن منظمة في تاريخ الدول الإسلامية.

٣. المدرسة الصلاحية: وجعل صلاح الدين كنيسة القديسة "حنة" مدرسة للشافعية وذلك سنة 588 وجعل وظيفة ادارتها ومشيختها للطائفة السنية الشافعية وجعلها مدرسة سنية لتعليم لمبادئ في احكام الاسلام.
٤. المدرسة الميمونية وقد أوقفها خازندار صلاح الدين وكان يسمى بالأمير فارس الدين وهو أبو سعيد الميموني وقد جعلها مدرسة لتعليم أحكام القرآن والسنة.
٥. المدرسة الأفضلية وقد بنيت سنة 589 بناها وأوقفها الملك الفضل "نور الدين ابن صلاح الدين" وهي مدرسة لتعليم الشريعة الإسلامية على المذهب المالكي بالقدس (حارة المغاربة) واوقفت حارة المغاربة كاملة لطائفة المغاربة كاملة ومدرستها.

وكان الملك الأفضل وأخيه الملك العزيز قد قاموا بترميم المساجد وزيادة عد المستشفيات في المدينة وعندما تعرضت المدينة للمجاعة طلب الملك الأفضل المساعدات من ملك مصر "العزيز عثمان" وكانت هذه من اوائل الإغاثات الخارجية التي تصل بيت المقدس وقد نظم لها الملك الفاضل نظام للتوزيع على الفقراء.

(وتتابع ملوك الأيوبيين في بناء المستشفيات والمدارس حتى ان معظم عيسى امام المدرسة البدرية سنة 1213 والمدرسة المعظمية سنة 1261 والقبة النحوية سنة 1207. ومع وجود هذا المد العلمي ونشير المذهب السني في فلسطين وبعد العمل على حصر وانهاء المذهب الشيعي من صلاح الدين وملوك الأيوبيين انشأ قادة جيوشه ومعلميه مراكز تجمع حول مدينة القدس وفي الطريق اليها وعمل على تشجيع الناس في مواسم خاصة (بداية الربيع) اليها وهو ما كان عادة عند الصليبيين في الاحتفال بأعياد القديسين عندهم واعياد النيروز وعمل على جعل هذه التجمعات تأخذ صفة اجتماعية مثل توزيع المأكل والملبس وما يحتاجه الفقراء في ذلك الوقت صفة دينية كمزارات واماكن عبادة ومنها على سبيل المثال لا الحصر وأسماها مواسم "موسم النبي موسى" "موسم النبي روبين" و"موسم النبي صالح" وق اوقف عليها وقفا وعين لها ادارات لتكون مصدر رزق وصرف لفقراء المسلمين والمحتاجين وقد تبعه في هذا من جاء بعد حكمه الأيوبيين للبلاد وهم المماليك وكان أشهر من عمل في هذا هو الظاهر بيبرس وقطز وقد عمموا هذه المزارات عمل كافة المناطق وعملوا على تعميرها والاهتمام بها حتى اصبحت عبارة عن هيئات مستغلة تقدم كافة الخدمات التعليم والمأكل والرعاية لفقراء المسلمين ومن وجد بينهم)[٤٧].

5.3 الدراسات السابقة:

في حقيقة الحال ونظرا للحساسية الخاصة في الخوض في دراسة دور الدين أو المنظمات الدينية سواء كانت تنموية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية لما لها من مس قريب أو بعيد بمشاعر بعض الفئات أو الطوائف أو الجماعات وما يصحبها من اتهامات سواء كانت اتهامات علمية أو اجتماعية فالباحث لم يجد في الدراسات السابقة ما خص المنظمات التنموية الدينية في فلسطين بالتخصيص أو بالإشارة لمثل هذه الدراسات وان كان يعلل بعض الدارسين ان كافة المنظمات الأهلية الاجتماعية غير حكومية لها نفس الخصوصية والتوجه الاجتماعي والأهلي الشبه موحد وهنا هروب من حقيقة ان هناك جذور لنوع العلاقات الاجتماعية والتوجه في " واقع الحال " إلى نوع الحكم والدولة التي قامت على الأراضي الفلسطينية في الكثير من الازمان.

ونظراً لوجود الاديان السماوية في الاراضي الفلسطينية والاختلافات في تفسيرات هذه الاديان ووجود الطوائف والجماعات سواء كانت اسلامية او مسيحية او يهودية وتعدد التوجهات والممارسات لهذه الجماعات والطوائف وجد العديد من الحركات العسكرية والسياسية والاجتماعية لتثبيت وجهات النظر الخاصة بكل طائفة او جماعة ومحولة لزيادة عدد الافراد المنتمين لهذه الجماعة او الطائفة ومن ثم تعميم وجهة نظرها الديني من خلال العديد من الاساليب والطرق سواء كانت اساليب اجتماعية او سياسية او عسكرية. ومن هنا لم نجد في كثير من الدراسات للمنظمات الاهلية في فلسطين الاشارة الى اهمية الخوض في المؤسسات التنموية الدينية في دراسة المجتمع.

اما المنظمات الاهلية بصفة عامة وبعيدا عن الاختصاص فقد سجل بعض الباحثين في هذا:

١. سالم (وليد سالم) في دراسة (المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية) نحو علاقة تكاملية.

ويقول سالم " يعود نشوء المنظمات التطوعية في فلسطين إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد تزامن نشوئها مع تزايد الامتيازات الاجنبية في فلسطين نظر للاصلاحات العثمانية ... وكان للمسيحيين الفلسطينيين بشكل خاص وعدد من المثقفين السبق في انشاء جمعيات ثقافية

كجمعية "سوسنه صهيون" في القدس العام 1877 وجمعية "الغيرة المسيحية" للشبان الروم الارثودكس في القدس في الفترة نفسها ... "وجمعية مار منصور" قبل مطلع القرن العشرين.

ونشطت الجمعية "الجمعية الارثودكسية الفلسطينية" منذ العام 1886 في انشاء المدارس واصدار الكتب ... وسبق هذه الجمعيات كلها جمعية "القدس الادبية" والتي يعيد خليل نخلة تأسيسها إلى العام 1849 ويقول .... "فمن الخطأ القول ان هذه الجمعيات تشكلت على اسس طائفية وصحيح ان تسمياتها كانت في بعض الحالات تسميات دينية" الا ان مؤسسيها كانوا من الشباب المثقف ومن هنا نشأت الجمعية الاسلامية المسيحية الاولى في القدس العام 1918 وكان اعضاء ادارتها الثلاثون يفرزون وينتخبون بالشكل التالي: (10 اشخاص من هيئة الجمعية الاسلامية الخيرية، 5 اشخاص من جمعية اللاتين، 5 اشخاص من جمعية الارثوذكس اما الـ 10 المنتخبون فينتخبوا من القرى المحيطة بمدينة القدس)"[٤٨] ... وكان في غالب الحال كما ذكر كل من " رائد عبد الحميد والدكتور موسى البديري" يتم انتخاب العشرة من القرى بطرق التعيين من جماعة الحاج أمين الحسيني لما للحاج من سلطة سياسية على القرى المحيطة بمدينة القدس وبذلك يكون تغيب للديمقراطية في التعيين او الفرز ولم تكن الادارات في الجمعيات منتخبة بطريقة سليمة.

وفي قضية التمويل يطالب "سالم" بعدة مطالب من خلال الدراسة هذه ومنها: [٤٩]

- العمل لبلورة رؤية تنموية متفق عليها وتمثل الحد الادنى.
- رسم سياسة تمويلية فلسطينية تعطي الاولوية للاعتماد على الامكانيات الفلسطينية.
- التنسيق بشأن مصادر التمويل وعدم اهدار الاموال الممنوحة للشعب.
- ضرورة بلورة سياسة عمل تقوم على الندية مع المانحين الاجانب.
- ضرورة اعادة الاعتبار للغة العربية في التدريب والتحادث والتقارير فيما بيننا اولا وبيننا وبين الممولين الأجانب من جهة أخرى.

(وفي دراسة اعدتها الدائرة الاقتصادية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس عبر استطلاع لآراء كل من المانحين أنفسهم والسلطة الفلسطيني ة والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والأجنبية حول ادارة المساعدات الخارجية يتبين ان 59% من المستجوبين اجابوا ان الدعم ذو آثار سلبية و 13% ان آثاره إيجابية و 23% قالوا ان آثاره مقبولة. وقال 80% من المستجوبين عن

سياسة الولايات المتحدة أنها تؤثر سلبا على إدارة الدعم الأمريكي بينما اعتبر 18% فقط ان سياسة الدول الأوروبية تؤثر سلبا على الدعم الأوروبي للفلسطينيين)[٥٠].

٢. الشوا "سلمى الشوا" في دراستها " التأقلم مع التغيير " وهي عبارة عن دراسة لأربع منظمات اهلية في فلسطين بين الأعوام (1994-1998) فقد خلصت إلى ان (هناك صعوبة في الخروج بتوصيات ملموسة ومحدودة حول السياسات في هذه المنظمات ولكنها تقترح بعض التوصيات والتي جاءت عن طريق الملاحظة الميدانية ومنها تحسين العمل داخل هذه المنظمات وتحسين العمل من المنظمات الاهلية الاخرى ومع المانحين والمجتمع المحلي والسلطة الفلسطينية على حد سواء من خلال بعض التوجهات منها:

- توسيع الهيئات الادارية لتشمل المزيد من التخصصات.
- تغيير المدراء في المنظمات بين فترة واخرى.
- ضم اعضاء جدد للهيئات الادارية.
- محاولة بناء علاقة مع مسؤولي السلطة الفلسطينية.
- فهم الآليات والسياسات الداخلية للمانحين.
- متابعة تطور اولويات المانحين السنوية.
- تحديث قاعدة البيانات عن المانحين بإستمرار.
- العمل على تقوية الروابط مع قادة المجتمع المحلي.
- المساعدة في بناء جمعيات غير رسمية في المسائل التي تهم الجمهور.
- اشراك المنظمات الاهلية في التخطيط الاجتماعي.
- دعم وتأسيس منظمات اصغر على صعيد المجتمع المحلي.
- التنسيق مع المنظمات الاهلية والحكومية في مسائل السياسات الاجتماعية)[٥١].

٣. لدادوة "حسن لدادوة وآخرون" دراسة حول " علاقات المنظمات غير الحكومية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين" حزيران 2001 [٥٢] وقد سعت هذه الدراسة لتحديد طبيعة تلك العلاقات وتقييم فاعليتها والتعرف على مواطن القوة والضعف في هذا ومن الدراسة فقد اشير إلى غياب رؤية وطنية شمولية لدور المنظمات غير الحكومية وتراجع المنظمات غير الحكومية بتراجع الاحزاب والمؤسسات التابعة لها اصلا.

واشارت الدراسة إلى وجود تداخل في عمل المؤسسات غير الحكومية بشكل واضح وابرزت الدراسة تأثير السمات الشخصية للكادر القيادي على علاقة المنظمات الاهلية بغيرها من المنظمات في المجتمع ومع السلطة. وأشارت إلى ضعف العلاقة بين هذه المنظمات (الغير الحكومية) واجهزة السلطة خاصة في مجال حقوق الانسان وتطبيق القانون بينما كان هذا التباين اقل في تقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية للفئات المهمشة.

واظهرت الدراسة اعتماد كبير وواضح للمؤسسات الاهلية على الممولين الخارجين وخاصة التمويل الاجنبي منه بشقه الحكومي وغير الحكومي (الأهلي) ولاحظت ان هناك ارتباط بين التمويل وبين التأييد لعملية التسوية السياسية وكذلك تأثير الممولين في تحديد احتياجات المجتمع الفلسطيني وضعف قدرة المنظمات الاهلية في التأثير في برامج الممولين ونبهت الدراسة على خطورة التنافس بين المنظمات الاهلية الفلسطينية في الحصول على التمويل الأجنبي.

وبذلك خلصت إلى اقتراحات وتوصيات نوجز فيها:

- ضرورة تقليص الآثار السلبية لعلاقة التبعية التي تربط المنظمات المحلية بوصفها (متلقية الدعم) والممولين.
- وضع ضوابط للتمويل الأجنبي.
- محاولة السعي لإستعادة دور التمويل العربي.
- اقرار لوائح مرنة لتطبيق قانون للمنظمات الاهلية في السلطة الفلسطينية.
- تفعيل دور البلديات والمجالس المحلية مع المنظمات غير الحكومية عبر السلطة الفلسطينية.
- تفعيل دور الوزارات المختصة كل حسب قطاعه في مساعدة ومساندة المنظمات غير الحكومية.
- ايجاد الوسائل العلمية لتحديد الاحتياجات واولويات المؤسسات غير الحكومية ومطابقتها لحاجات وأولويات المجتمع الفلسطيني.
- بناء بنك معلومات عن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الداعمة خارجيا " اجنبي او عربي " او محلي.

٤. شلبي " ياسر شلبي " تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزه[٥٣]
وهدفت هذه الدراسة التعرف بقطاع بالغ الاهمية يلعب دورا رئيسيا في اداره المجتمع الفلسطيني وادارة المجتمع المدني في الحاضر والمستقبل وقدم الأستاذ شلبي معلومات حول المنظمات الغير حكومية في فلسطين ودورها المجتمعي وتمويلها وتأسيسها وعددها ... الخ. ودورها في وضع الخطط والبرامج للمجتمع الفلسطيني وتعميق الكفاءة للادارات وتطوير إمكاناته ا التنظيمية والإدارية والمؤسسية حيث ظهر لديه من خلال الدراسة معلومات رقمية منها.

- انها الدراسة الاولى من نوعها والتي توفر قاعدة بيانات شاملة ودقيقة إلى حد كبير حلو المنظمات غير الحكومية.
- هناك (926) منظمة غير حكومية في الضفة وقطاع غزه فاعلة منها " 881" منظمة مكتملة البيانات والباقي لم يكمل بياناته بعد ولكنه يعمل على الارض الفلسطينية.
- هناك ارتفاع ملحوظ في اعداد المنظمات غير الحكومية سجلت بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية وكانت النسبة اكثر من 35%.
- هناك تشتت في اهداف وبرامج هذه ا المنظمات وعدم تركيز وان هناك نسبة عالية في اعتماد الاهداف العامة وهذا يعني غياب الرؤية الواضحة لدى معظم هذه المنظمات.
- هناك ضعف عام في البنية الداخلية للمنظمات غير الحكومية خاصة في مجال التخطيط حيث ان نسبة غير قليلة 17.6% من اجمالي المنظمات لا تستند إلى خطة زمنية في تنفيذ برامجها.
- هناك تدخل مباشر او شبه مباشر من الممولين في التخطيط والتنفيذ لبرامج هذه المنظمات.
- يتضح من الدراسة ان عدم توفر كفاءات ومهارات لدى العاملين فيها لا يساعد في تحقيق البرامج الموضوعة للنهوض بالفئة المستهدفة.
- المدينة والمجتمع الحضري يحظى بالعدد الاكبر من المؤسسات غير الحكومية والاكثر قدرة وامكانات مادية وهذا ما لا يتوفر للمجتمعات والتجمعات الفقيرة في القرى والمخيمات الغربية الفلسطينية.
- يتضح من الدراسة ان انشطة الجمعيات الخيرية مقتصرة عل النشاطات والخدمات التقليدية (رياض اطفال – مساعدات إغاثة خيرية ... وغيرها).

- هناك عدم وضوح في سبب عدم دعم قطاع الشباب وتمكينه في المساهمة في بناء المجتمع لدى المنظمات غير الحكومية.
- هناك "20" منظمة لم تصرح بإيراداتها بينما صرح بالايرادات " 136" وكان نصيب الفرد الواحد من الايرادات بالدولار هو فقط 12.1 دولار في الضفة الغربية و 2.3 دولار للفرد في قطاع غزه.
- كانت نسبة التمويل من اجمالي الايرادات حسب مصادر التمويل هي كالتالي:

تمويل خارجي 46.8، تمويل ذاتي 28.8 تمويل من السلطة الفلسطينية 4.9 تمويل محلي 10.8 تمويل فلسطيني الخط الاخضر، 1.4 تمويل من فلسطينيوا الخارج، 5.5 مصادر اخرى، 1.8 بالنسبة المئوية.

مصادر الفصل الثالث

١. عبد الهادي عزت والنحاس زكريا. دور المنظمات الاهلية في بناء المجتمع المدني – مركز بيسان رام الله، 2002. انظر صفحة 11 – 16 منهجية البحث
٢. تراكي، ليزا. تقديم لدليل الؤسسات الفلسطينية النسوية، مركز بيسان للبحوث والانماء. طبعة أولى، رام الله أيار 1993. ص 13.
٣. نفس المصدر، ص22.
٤. عبد الهادي، عزت. المنظمات الأهلية الفلسطينية وادارة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. ماس، 2002.
٥. سيتسون، تاريخ الحروب الصليبية، الطبعة العربية الأولى، 2004، رام الله ص39،ج1،ترجمة البيشاوي، سعيد وعوض، محمد (دار الشروق للنشر).

٦. سيتسون، تاريخ الحروب الصليبية، الطبعة العربية الأولى، 2004، رام الله ص39،ج1،ترجمة البيشاوي، سعيد وعوض، محمد (دار الشروق للنشر).
٧. نفس المرجع السابق، ص 40.
٨. انظر المرجع السابق "رحلات الحج إلى فلسطين فيما قبل عام 1095، صفحة38.
٩. نفس المرجع السابق صفحة 41
١٠. المصدر السابق. ص44.
١١. نفس المرجع السابق ص 124. "تطوير الدويلات اللاتينية"
١٢. د. عوض، محمد مؤنس، تاريخ الحرب الصليبية (التنظيمات الدينية الحربية في مملكة بيت المقدس) دار الشروق، صفحة 31، ط1. رام الله، 2004.
١٣. عبدالحميد، سعد زغلول، مجهول الاستبصار في عجائب الأمر (شرح وتعليق) جامعة الاسكندرية صفحة 106 عام 1958/عوض، محمد، تاريخ الحروب الصليبية (التنظيمات الدينية ال ١راجع تاريخ البيمارستانات للدكتور د. أحمد عيى بك صفحة 230.
١٤. يوسف، محمد احمد. بيت المقدس من العهد الراشدي وحتى نهاية الدولة الأيوبية. الفصل الثامن ط الأولى. دار الأوقاف – القدس من صفحة 291 – 306.
١٥. سالم ، سالم وليد " المنظمات المجتمعية التطوعية " "ماس" القدس – رام الله. حزيران 1999. ص44-48.
١٦. نفس المصدر السابق ص110.

١٧. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية – الدائرة الاقتصادية. الانطباعات السائدة حول ادارة المساعدات الخارجية "سلسلة تقارير الابحاث رقم "9" كانون الاول 1997.
١٨. "الشوا" سلمى الشوا " التأقلم مع التغيير "ماس" القدس – رام الله كانون ثاني 2000.
١٩. ل
دادوة "حسن لدادوة واخرون" علاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ... "ماس" القدس – رام الله حزيران 2001.
٢٠. شلبي "ياسر شلبي" تعداد المنظمات غير الحكومية –"ماس" القدس – رام الله، ايار 2001.

الفصل الرابع
تحليل البيانات

1.4 تحليل البيانات:

لقد شملت الدراسة 94 مؤسسة دينية، تجاوب منها 84 مؤسسة فقط من بينها 22.6% متواجدة شمال الضفة الغربية، 48.8% وسط الضفة الغربية وما تبقى (28.6%) يوجد في جنوب الضفة الغربية. حيث يلاحظ بان محافظة رام الله يتواجد بها أكبر نسبة من المؤسسات الدينية (26.2%)، ويتبين أن 69% من المؤسسات يتواجد في المناطق الحضرية (المدن والمخيمات) بينما يتواجد الباقي في المناطق الريفية (القرى). وقد بلغت نسبة المؤسسات الدينية ذات الطابع الإسلامي حوالي 60% بينما بقية المؤسسات ذات طابع مسيحي. ومن خلال هذه النتائج يتضح لنا بأن توزيع المؤسسات يتركز في منطقة وسط الضفة الغربية وبشكل اساسي في محافظة رام الله، وقد يكون ذلك ناجماً عن الثقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تتمتع به هذه المنطقة.

ومن حيث النشأة فقد بلغت نسبة المؤسسات التي تعود في تاريخ إنشائها إلى ما قبل الاحتلال الإسرائيلي حوالي 20%، وهناك 45% من المؤسسات أنشئت خلال فترة الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، بينما بلغت نسبة المؤسسات التي أنشئت أثناء قيام السلطة الفلسطينية 35%. تفيد النتائج بأن الغالبية العظمى من المؤسسات مسجلة رسمياً (حوالي 95%)، وهناك 2.4% من المؤسسات قيد التسجيل، وبلغت نسبة المؤسسات الديني ة المسجلة لدى مؤسسة حكومية محلية حوالي 45% و 31% مسجلة لدى منظمة أهلية محلية و2.4% مسجلة لدى منظمة أهلية خارجية، وهناك 16.7% من المؤسسات مسجلة لدى جهات أخرى لم يجر تحديدها. وتشرف هيئات إدارية على حوالي 71% من المؤسسات الدينية، وحوالي 7% من المؤسسات تشرف عليها مجالس أمناء مستقلة ويوجد حوالي 17% من المؤسسات تابعة لمؤسسات خارج الوطن. وقد تكون نسب التسجيل هذه ناجمة عن تعدد الجهات الداعمة وتعدد الطوائف وخاصة المسيحية منها.

جدول 1: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب المنطقة، 2004

REGION

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	NORTH WB	19	22.6	22.6	22.6
	MIDDLE WB	41	48.8	48.8	71.4
	SOUTH WB	24	28.6	28.6	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 2: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2004

المحافظة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Jericho	3	3.6	3.6	3.6
	nablus	9	10.7	10.7	14.3
	jenin	9	10.7	10.7	25.0
	ramallah	22	26.2	26.2	51.2
	jerusalem	10	11.9	11.9	63.1
	hebron	14	16.7	16.7	79.8
	bethlehem	10	11.9	11.9	91.7
	qalqilya	4	4.8	4.8	96.4
	tulkarm	3	3.6	3.6	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 3: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب نوع التجمع السكاني، 2004

INSTITUTION PLACE

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	URBAN	58	69.0	69.0	69.0
	RURAL	26	31.0	31.0	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 4: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مكان وجود المؤسسة، 2004

مكان وجود المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدينة	58	69.0	69.0	69.0
	قرية	20	23.8	23.8	92.9
	مخيم	6	7.1	7.1	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 5: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب نوع المؤسسة الدينية، 2004

نوع المؤسسة الدينية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اسلامية	50	59.5	59.5	59.5
	مسيحية	34	40.5	40.5	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 6: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب فترة انشاء المؤسسة، 2004

establishment period

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	before israeli occupation	16	19.0	20.0	20.0
	during israeli occupation	36	42.9	45.0	65.0
	during PNA	28	33.3	35.0	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 7: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب حالة التسجيل، 2004

المؤسسة مسجلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	80	95.2	95.2	95.2
	لا	2	2.4	2.4	97.6
	قيد التسجيل	2	2.4	2.4	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 8: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب الجهة التي تم التسجيل لديها، 2004

الجهة التي تم التسجيل لديها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مؤسسة حكومية محلية	38	45.2	47.5	47.5
	منظمة اهلية خارجية	2	2.4	2.5	50.0
	منظمة اهلية محلية	26	31.0	32.5	82.5
	أخرى	14	16.7	17.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 9: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب الجهة التي تشرف عليها، 2004

الجهة المشرفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تابع لمؤسسة خارج الوطن	14	16.7	17.5	17.5
	مجلس أمناء مستقل	6	7.1	7.5	25.0
	هيئة إدارية	60	71.4	75.0	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 10: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب تصنيف المؤسسة، 2004

تصنيف المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مقر رئيسي	54	64.3	67.5	67.5
	مقر فرعي	26	31.0	32.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

2.4 الفئات المستفيدة:

يلاحظ من خلال الجداول أدناه بأن جميع المؤسسات الدينية تقدم خدمات للمرأة، وهناك حوالي 88% من المؤسسات تقدم خدمات للأطفال، وحوالي 50% من المؤسسات تقدم خدمات لكبار السن، وحوالي 90% تقدم خدمات إلى فئات الشباب، وحوالي 65% تقدم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة، وحوالي 26% من المؤسسات تقدم خدمات إلى المهنيين، وحوالي 50% تقدم خدمات إلى العمال، وهناك حوالي 36% من المؤسسات تقدم خدمات إلى العاملين في البحث الاجتماعي والاقتصادي وغيرها ، وحوالي 40% تقدم خدمات إلى المهتمين، وحوالي 25% تقدم خدمات إلى المثقفين، وحوالي 48% من المؤسسات تقدم خدمات إلى العاملين في القطاع الصحي، وحوالي 20% تقدم خدمات إلى العاملين في القطاع الزراعي، وحوالي 28% من المؤسسات تقدم خدمات إلى العاملين في القطاع البيئي، وحوالي 62% تقدم خدمات إلى العاملين في القطاع التعليمي. وهذا يدل على تداخل الخدمات للفئة المستهدفة وعدم التخصص في تقديم الخدمة، وتنوع الخدمات لتشمل كافة القطاعات والفئات الاجتماعية، وقد يكون السبب في ذلك الى برامج المانحين واوجه الدعم المتوفر وخاصة تلك الخدمات المتعلقة بالأطفال والنساء.

جدول 12: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استفادة النساء منها ، 2004

مدى فائدة المرأة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	2	2.4	2.4	2.4
	متوسطة	22	26.2	26.2	28.6
	مرتفعة	26	31.0	31.0	59.5
	مرتفعة جداً	34	40.5	40.5	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 13: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استفادة الأطفال منها ، 2004

مدى فائدة الأطفال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	8	9.5	9.5	9.5
	منخفضة	2	2.4	2.4	11.9
	متوسطة	2	2.4	2.4	14.3
	مرتفعة	16	19.0	19.0	33.3
	مرتفعة جداً	56	66.7	66.7	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 14: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استفادة كبار السن منها ، 2004

كبار السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	14	16.7	16.7	16.7
	منخفضة	28	33.3	33.3	50.0
	متوسطة	26	31.0	31.0	81.0
	مرتفعة	8	9.5	9.5	90.5
	مرتفعة جداً	8	9.5	9.5	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 15: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استفادة الشباب منها ، 2004

الشباب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	2	2.4	2.5	2.5
	منخفضة	6	7.1	7.5	10.0
	متوسطة	32	38.1	40.0	50.0
	مرتفعة	26	31.0	32.5	82.5
	مرتفعة جداً	14	16.7	17.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 16: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استفادة ذوي الاحتياجات الخاصة منها ، 2004

ذوي الاحتياجات الخاصة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	12	14.3	14.3	14.3
	منخفضة	18	21.4	21.4	35.7
	متوسطة	10	11.9	11.9	47.6
	مرتفعة	22	26.2	26.2	73.8
	مرتفعة جداً	22	26.2	26.2	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 17: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استفادة المهنيين منها ، 2004

المهنيين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	40	47.6	47.6	47.6
	منخفضة	22	26.2	26.2	73.8
	متوسطة	18	21.4	21.4	95.2
	مرتفعة	2	2.4	2.4	97.6
	مرتفعة جداً	2	2.4	2.4	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 18: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استفادة العمال منها ، 2004

العمال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	20	23.8	25.6	25.6
	منخفضة	20	23.8	25.6	51.3
	متوسطة	24	28.6	30.8	82.1
	مرتفعة	10	11.9	12.8	94.9
	مرتفعة جدا	4	4.8	5.1	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

جدول 19: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استفادة الباحثين منها ، 2004

الباحثين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	24	28.6	28.6	28.6
	منخفضة	30	35.7	35.7	64.3
	متوسطة	22	26.2	26.2	90.5
	مرتفعة	6	7.1	7.1	97.6
	مرتفعة جداً	2	2.4	2.4	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 20: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استفادة المهتمين منها ، 2004

المهتمين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	26	31.0	35.1	35.1
	منخفضة	18	21.4	24.3	59.5
	متوسطة	16	19.0	21.6	81.1
	مرتفعة	10	11.9	13.5	94.6
	مرتفعة جداً	4	4.8	5.4	100.0
	Total	74	88.1	100.0	
Missing	System	10	11.9		
Total		84	100.0		

جدول 21: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استفادة المثقفين منها ، 2004

المثقفين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	46	54.8	57.5	57.5
	منخفضة	14	16.7	17.5	75.0
	متوسطة	16	19.0	20.0	95.0
	مرتفعة	4	4.8	5.0	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 22: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استفادة العاملين في القطاع الصحي منها ، 2004

العاملين في القطاع الصحي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	32	38.1	40.0	40.0
	منخفضة	10	11.9	12.5	52.5
	متوسطة	26	31.0	32.5	85.0
	مرتفعة	12	14.3	15.0	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 23: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استفادة العاملين في القطاع الزراعي منها ، 2004

العاملين في القطاع الزراعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	42	50.0	52.5	52.5
	منخفضة	22	26.2	27.5	80.0
	متوسطة	8	9.5	10.0	90.0
	مرتفعة	6	7.1	7.5	97.5
	مرتفعة جداً	2	2.4	2.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 24: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استفادة العاملين في القطاع البيئي منها ، 2004

العاملين في القطاع البيئي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	42	50.0	52.5	52.5
	منخفضة	16	19.0	20.0	72.5
	متوسطة	16	19.0	20.0	92.5
	مرتفعة	6	7.1	7.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 25: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استفادة العاملين في القطاع التعليمي منها ، 2004

العاملين في القطاع التعليمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معدومة	18	21.4	21.4	21.4
	منخفضة	14	16.7	16.7	38.1
	متوسطة	14	16.7	16.7	54.8
	مرتفعة	20	23.8	23.8	78.6
	مرتفعة جداً	18	21.4	21.4	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

3.4 الطرق التنموية التي تتبعها المؤسسات الدينية في التخطيط لخدمة الفئة المستهدفة:

يلاحظ من خلال الجداول اللاحقة بان هناك حوالي 70% من المؤسسات الدينية تعتمد على إنشاء فروع في المناطق المستهدفة كأسلوب تنموي في التخطيط لخدمة الفئة المستهدفة، بينما تعتمد حوالي 35% منها على الموظفين الموجودين لديها في عمليات التخطيط لخدمة الفئة المستهدفة. وهناك حوالي 60% من المؤسسات الدينية تعتمد على تشكيل لجنة مشتركة بين المؤسسة والفئة المستهدفة لخدمة الفئة المستفيدة.

تعتمد حوالي 55% من المؤسسات الدينية في التخطيط لخدمة الفئة المستهدفة على لجنة مشتركة بين المؤسسة الدينية ولجنة محلية معينة أو منتخبة من الفئة المستفيدة، وهناك حوالي 20% من المؤسسات تعتمد على لجنة مشتركة بين المؤسسة الدينية والقيادات الدينية المحلية في التخطيط

لخدمة الفئة المستهدفة. حيث على مايبدو أن التخطيط لخدمة الفئة المستهدفة يأخذ بعين الاعتبار التكاليف المالية، سهولة الوصول الى الفئة المستهدفة، اشراك المجتمع المحلي، الخبرة والمصداقية والظروف السياسية الراهنة (احواجز والاغلاقات).

جدول 26: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استخدام انشاء الفروع كطريق تنموية تتبعها المؤسسات الدينية في التخطيط لخدمة الفئة المستهدفة، 2004

انشاء فروع في المناطق المستهدفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	20	23.8	23.8	23.8
	أوافق	40	47.6	47.6	71.4
	محايد	16	19.0	19.0	90.5
	معارض	4	4.8	4.8	95.2
	معارض بشدة	4	4.8	4.8	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 27: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى قيام موظفي المؤسسة في التخطيط لخدمة الفئة المستهدفة، 2004

موظفي المؤسسة قد حصر يقوم بذلك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اوافق بشدة	2	2.4	2.4	2.4
	أوافق	28	33.3	33.3	35.7
	محايد	18	21.4	21.4	57.1
	معارض	34	40.5	40.5	97.6
	معارض بشدة	2	2.4	2.4	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 28: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى قيام لجنة مشتركة بين المؤسسة والفئة المستهدفة في التخطيط لخدمة الفئة المستهدفة، 2004

لجنة مشتركة بين المؤسسة والفئة المستهدفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	16	19.0	20.5	20.5
	أوافق	32	38.1	41.0	61.5
	محايد	12	14.3	15.4	76.9
	معارض	14	16.7	17.9	94.9
	معارض بشدة	4	4.8	5.1	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

جدول 29: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى قيام لجنة مشتركة بين المؤسسة ولجنة محلية معينة أو منتخبة من الفئة المستهدفة في التخطيط لخدمة الفئة المستهدفة، 2004

لجنة مشتركة بين المؤسسة ولجنة محلية معينة أو منتخبة من الفئة المستهدفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	12	14.3	14.6	14.6
	أوافق	34	40.5	41.5	56.1
	محايد	22	26.2	26.8	82.9
	معارض	10	11.9	12.2	95.1
	معارض بشدة	4	4.8	4.9	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 30: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى قيام لجنة مشتركة بين المؤسسة والقيادات المحلية الدينية في التخطيط لخدمة الفئة المستهدفة، 2004

لجنة مشتركة بين المؤسسة والقيادات المحلية الدينية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	6	7.1	7.1	7.1
	أوافق	12	14.3	14.3	21.4
	محايد	24	28.6	28.6	50.0
	معارض	34	40.5	40.5	90.5
	معارض بشدة	8	9.5	9.5	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

4.4 تحديد احتياجات الفئة المستهدفة:

تعتمد حوالي 90% من المؤسسات الدينية أسلوب إجراء النقاش داخل المؤسسة في تحديد احتياجات الفئة المستهدفة، بينما تعتمد حوالي 85% من المؤسسات على الإحصاءات والدراسات في تحديد احتياجات الفئة المستهدفة، وحوالي 40% تعتمد على رأي القيادات الدينية المحلية، وتعتمد حوالي 87% من المؤسسات الدينية على تنظيم ورش العمل في تحديد احتياجات الفئة المستهدفة. يلاحظ ان هناك نسبة لا بأس فيها تعتمد أسلوب قياس الاحتياجات في تحديد احتياجات الفئة المستهدفة والتي تجعلها أكثر قبلواً وتعبيراً عن احتياجات الفئة المستفيدة.

جدول 31: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استخدام النقاش داخل المؤسسة في تحديد احتياجات الفئة المستهدفة، 2004

اجراء نقاش داخل المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	32	38.1	39.0	39.0
	agree	44	52.4	53.7	92.7
	No Opinion	6	7.1	7.3	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 32: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استخدام الاحصاءات والدراسات المجتمعية في تحديد احتياجات الفئة المستهدفة، 2004

الاستناد الى احصاءات ودراسات مجتمع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	28	33.3	35.0	35.0
	agree	40	47.6	50.0	85.0
	No Opinion	10	11.9	12.5	97.5
	strongly oppose	2	2.4	2.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 33: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استخدام الأخذ برأي القيادات المحلية الدينية في تحديد احتياجات الفئة المستهدفة، 2004

الأخذ برأي القيادات المحلية الدينية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	4	4.8	5.1	5.1
	agree	26	31.0	33.3	38.5
	No Opinion	30	35.7	38.5	76.9
	oppose	12	14.3	15.4	92.3
	strongly oppose	6	7.1	7.7	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

جدول 34: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استخدام ورش العمل في تحديد احتياجات الفئة المستهدفة ، 2004

ورش العمل المنظمة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	28	33.3	35.0	35.0
	agree	42	50.0	52.5	87.5
	No Opinion	8	9.5	10.0	97.5
	strongly oppose	2	2.4	2.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

5.4 مدى مشاركة الفئة المستهدفة في تحديد الأولويات والاحتياجات التنموية:

تسمح حوالي 47% من المؤسسات الدينية للفئة المستهدفة في تحديد الأولويات والاحتياجات التنموية، بينما تسمح حوالي 40% منها للفئة المستهدفة في المشاركة في التصميم والتخطيط للمشاريع، وهناك سماح في المشاركة في التنفيذ بشكل أوسع (حوالي 60%)، وحوالي 70% من المؤسسات تسمح للفئة المستهدفة في المتابعة والتقييم لخدمات المؤسسة. يمكن القول هنا بان حواي نصف المؤسسات تعتمد أسلوباً تنموياً صحيحاً في اشراك المستفيدين من الخدمات المقدمة، وبالتالي دقتها وملائمتها في تلبية احتياجات المستفيدين.

جدول 35: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى مشاركة الفئة المشستهدفة في تحديد الأولويات والاحتياجات التنموية، 2004

تحديد الاولويات والاحتياجات التنموية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	6	7.1	7.5	7.5
	اوافق	32	38.1	40.0	47.5
	محايد	18	21.4	22.5	70.0
	معارض	20	23.8	25.0	95.0
	معارض بشدة	4	4.8	5.0	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 36: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى مشاركة الفئة المشستهدفة في المشاركة في التصميم والتخطيط للمشروع، 2004

المشاركة في التصميم والتخطيط للمشروع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	4	4.8	5.1	5.1
	أوافق	28	33.3	35.9	41.0
	محايد	18	21.4	23.1	64.1
	معارض	20	23.8	25.6	89.7
	معارض جداً	8	9.5	10.3	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

جدول 37: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى مشاركة الفئة المشستهدفة في المشاركة في تنفيذ المشروعات، 2004

المشاركة في تنفيذ المشروعات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	4	4.8	5.1	5.1
	أوافق	44	52.4	56.4	61.5
	محايد	18	21.4	23.1	84.6
	معارض	4	4.8	5.1	89.7
	معارض بشدة	8	9.5	10.3	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

جدول 38: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى مشاركة الفئة المشستهدفة في المشاركة في عمليات المتابعة والتقييم، 2004

المشاركة في عمليات المتابعة والتقييم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اوافق بشدة	4	4.8	5.1	5.1
	اوافق	50	59.5	64.1	69.2
	محايد	12	14.3	15.4	84.6
	معارض	6	7.1	7.7	92.3
	معارض بشدة	6	7.1	7.7	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

جدول 39: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى استفادة الفئة المستهدفة من الخدمة المقدمة، 2004

مستفيدو تلقي الخدمة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اوافق	16	19.0	21.1	21.1
	محايد	26	31.0	34.2	55.3
	معارض	28	33.3	36.8	92.1
	معارض بشدة	6	7.1	7.9	100.0
	Total	76	90.5	100.0	
Missing	System	8	9.5		
Total		84	100.0		

6.4 رسالة المؤسسة:

بلغت نسبة المؤسسات التي تحتوي رسالتها على تحديد للفئة المستهدفة حوالي 80%، والتي تحتوي على تحديد للخدمات المقدمة حوالي 60%، والتي تحتوي على تحديد للمنطقة الجغرافية التي تغطيها المؤسسة حوالي 67%، والتي تحتوي على استدامة العمل والنمو والتطور حوالي 27%، والمؤسسات التي تحتوي رسالتها على فلسفة المؤسسة ورؤيتها المستقبلية حوالي 83%، أما المؤسسات التي اكدت في رسالتها على الاهتمام بالكوادر البشرية فقد بلغت حوالي 85%. يبدو من خلال ما سبق أن هناك وضوحاً في رسالة المؤسسة بشكل عام، ولكن لا يوجد استدامة في البرامج والخدمات، وقد يكون ذلك عائداً على اما محدودية التمويل أو التمويل الموسمي.

جدول 40: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى تحديد رسالة المؤسسة للجهة المستفيدة، 2004

الجهة المستفيدة محددة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	28	33.3	35.0	35.0
	اوافق	36	42.9	45.0	80.0
	محايد	4	4.8	5.0	85.0
	معارض	6	7.1	7.5	92.5
	معارض بشدة	6	7.1	7.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 41: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى تحديد رسالة المؤسسة للخدمات المقدمة، 2004

الخدمات المقدمة محددة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	18	21.4	22.0	22.0
	أوافق	32	38.1	39.0	61.0
	محايد	10	11.9	12.2	73.2
	معارض	14	16.7	17.1	90.2
	معارض بشدة	8	9.5	9.8	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 42: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى تحديد رسالة المؤسسة للمنطقة الجغرافية المستهدفة، 2004

التغطية الجغرافية محددة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اوافق بشدة	16	19.0	20.0	20.0
	اوافق	38	45.2	47.5	67.5
	محايد	8	9.5	10.0	77.5
	معارض	8	9.5	10.0	87.5
	معارض بشدة	10	11.9	12.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 43: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى تحديد رسالة المؤسسة لاستدامة العمل والنمو والتطور، 2004

استدامة العمل والنمو والتطور محددة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اوافق بشدة	4	4.8	4.9	4.9
	اوافق	18	21.4	22.0	26.8
	محايد	22	26.2	26.8	53.7
	معارض	28	33.3	34.1	87.8
	معارض بشدة	10	11.9	12.2	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 44: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى تحديد رسالة المؤسسة لفلسفة المؤسسة ورؤيتها المستقبلية، 2004

فلسفة المؤسسة ورؤيتها المستقبلية واضحة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اوافق بشدة	32	38.1	39.0	39.0
	اوافق	36	42.9	43.9	82.9
	محايد	4	4.8	4.9	87.8
	معارض	8	9.5	9.8	97.6
	معارض بشدة	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 45: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى تحديد رسالة المؤسسة اهتمامها بالكوادر البشرية، 2004

يتم الاهتمام بالكوادر البشرية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اوافق بشدة	36	42.9	43.9	43.9
	اوافق	34	40.5	41.5	85.4
	محايد	6	7.1	7.3	92.7
	اعارض	4	4.8	4.9	97.6
	اعارض بشدة	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

7.4 أهداف المؤسسة وخدمة ابناء الطائفة:

أفادت حوالي 8% من المؤسسات الدينية على أن أهدافها تحتوي على نص خاص بخدمة أبناء الطائفة. وهناك حوالي 88% من المؤسسات اكدت على احتواء أهدافها على تقديم الخدمة لجميع المحتاجين من العامة بغض النظر عن انتمائهم الديني. وغالبية المؤسسات (حوالي 95%) تحتوي أهدافها على رفع شأن الفئات المهمشة . وحوالي 90% من المؤسسات تحتوي أهدافها على إغاثة المحتاجين من الفئات المهمشة . وهناك حوالي 80% من المؤسسات تحتوي أهدافها على تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات الفقيرة . وحوالي 40% من المؤسسات تحتوي أهدافها على تحسين البنية التحتية للمناطق المهمشة . وتحتوي أهداف حوالي 83% من المؤسسات على توفير فرص عمل. وحوالي 85% تحتوي أهدافهاعلى بناء القدرات من النواحي التعليمية والفنية . وهناك حوالي 56% من المؤسسات تحتوي أهدافها على المحافظة وتحسين ظروف البيئة. وحوالي 68% تحتوي أهدافها على ضرورة الحد من الفقر . وحوالي 34% من المؤسسات تحتوي أهدافها على تطوير القطاع الزراعي . وحوالي 25% تحتوي أهدافها على ضرورة تطوير القطاع الصناعي . وحوالي 83% من المؤسسات الدينية تحتوي أهدافها على تقديم خدمات اجتماعية. وهناك حوالي 80% من المؤسسات الدينية تحتوي أهدافها على ضرورة نشر الوعي لحقوق المواطن . وحوالي 79% من المؤسسات الدينية تحتوي أهدافها على الدفاع عن حقوق المواطن. يلاحظ من خلال ما سبق بأن معظم المؤسسات الدينية في الضفة الغربية لا تعبر عن نزعات طائفية فقط وانما تعبر عن احتياجات اجتماعية، اقتصادية، حقوقية ودينية بدرجة أساسية، كما يلاحظ بأن هناك وضوحاً في أهداف معظم المؤسسات الدينية في الضفة الغربية.

جدول 46: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى احتواء اهداف المؤسسة على نص بخدمة أبناء الطائفة، 2004

خدمة ابناء الطائفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اوافق بشدة	4	4.8	5.1	5.1
	اوافق	2	2.4	2.6	7.7
	محايد	18	21.4	23.1	30.8
	معارض	28	33.3	35.9	66.7
	معارض بشدة	26	31.0	33.3	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

جدول 47: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى احتواء اهداف المؤسسة على نص بتقديم الخدمات لجميع المحتاجين من العامة بغض النظر عن الديانة، 2004

تقديم الخدمات لجميع المحتاجين من العامة بغض النظر عن الديانة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوفق بشدة	36	42.9	51.4	51.4
	اوافق	26	31.0	37.1	88.6
	محايد	4	4.8	5.7	94.3
	معارض	2	2.4	2.9	97.1
	معارض بشدة	2	2.4	2.9	100.0
	Total	70	83.3	100.0	
Missing	System	14	16.7		
Total		84	100.0		

جدول 48: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى احتواء اهداف المؤسسة على رفع شأن الفئات المهمشة، 2004

رفع شأن الفئات المهمشة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	38	45.2	45.2	45.2
	agree	42	50.0	50.0	95.2
	No Opinion	2	2.4	2.4	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 49: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى احتواء اهداف المؤسسة على اغاثة المحتاجين من الفئات المهمشة، 2004

اغاثة المحتاجين من الفئات المهمشة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	38	45.2	45.2	45.2
	agree	38	45.2	45.2	90.5
	No Opinion	6	7.1	7.1	97.6
	disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 50: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى احتواء اهداف المؤسسة على تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات الفقيرة، 2004

تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات الفقير

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	22	26.2	26.8	26.8
	agree	44	52.4	53.7	80.5
	No Opinion	10	11.9	12.2	92.7
	disagree	6	7.1	7.3	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 51: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى احتواء اهداف المؤسسة على تحسين للبنية التحتية للمناطق المهمشة، 2004

تحسين البنية التحتية للمناطق المهمشة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	8	9.5	9.8	9.8
	agree	26	31.0	31.7	41.5
	No Opinion	36	42.9	43.9	85.4
	disagree	6	7.1	7.3	92.7
	strongly disagree	6	7.1	7.3	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 52: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى احتواء اهداف المؤسسة على توفير فرص للعمل، 2004

توفير فرص عمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	18	21.4	22.0	22.0
	agree	50	59.5	61.0	82.9
	No Opinion	10	11.9	12.2	95.1
	disagree	4	4.8	4.9	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 53: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى احتواء اهداف المؤسسة على بناء للقدرات التعليمية والفنية، 2004

بناء القدرات من النواحي التعليمية والفن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	22	26.2	26.8	26.8
	agree	48	57.1	58.5	85.4
	No Opinion	10	11.9	12.2	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 54: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى احتواء اهداف المؤسسة على المحافظة وتحسين ظروف البيئة ، 2004

المحافظة وتحسين ظروف البيئ

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	10	11.9	12.8	12.8
	agree	34	40.5	43.6	56.4
	No Opinion	18	21.4	23.1	79.5
	disagree	14	16.7	17.9	97.4
	strongly disagree	2	2.4	2.6	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

جدول 55: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى احتواء اهداف المؤسسة على الحد من الفقر، 2004

الحد من الفقر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	12	14.3	14.6	14.6
	agree	44	52.4	53.7	68.3
	No Opinion	16	19.0	19.5	87.8
	disagree	10	11.9	12.2	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 56: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى احتواء اهداف المؤسسة على تطوير للقطاع الزراعي، 2004

تطوير القطاع الزراعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	6	7.1	7.9	7.9
	agree	20	23.8	26.3	34.2
	No Opinion	32	38.1	42.1	76.3
	disagree	12	14.3	15.8	92.1
	strongly disagree	6	7.1	7.9	100.0
	Total	76	90.5	100.0	
Missing	System	8	9.5		
Total		84	100.0		

جدول 57: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى احتواء اهداف المؤسسة على تطوير للقطاع الصناعي، 2004

تطوير القطاع الصناعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	2	2.4	2.8	2.8
	agree	16	19.0	22.2	25.0
	No Opinion	28	33.3	38.9	63.9
	disagree	22	26.2	30.6	94.4
	strongly disagree	4	4.8	5.6	100.0
	Total	72	85.7	100.0	
Missing	System	12	14.3		
Total		84	100.0		

جدول 58: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى احتواء اهداف المؤسسة على تقديم الخدمات الاجتماعية، 2004

تقديم خدمات اجتماعية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	28	33.3	34.1	34.1
	agree	40	47.6	48.8	82.9
	No Opinion	4	4.8	4.9	87.8
	disagree	8	9.5	9.8	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 59: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى احتواء اهداف المؤسسة على نشر الوعي لحقوق المواطن، 2004

نشر الوعي لحقوق المواطن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	24	28.6	28.6	28.6
	agree	44	52.4	52.4	81.0
	No Opinion	12	14.3	14.3	95.2
	strongly disagree	4	4.8	4.8	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 60: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى احتواء اهداف المؤسسة على الدفاع عن حقوق المواطن، 2004

الدفاع عن حقوق المواطن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق بشدة	18	21.4	21.4	21.4
	agree	48	57.1	57.1	78.6
	No Opinion	14	16.7	16.7	95.2
	disagree	2	2.4	2.4	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

8.4 أنواع الأنشطة التنموية التي تمارس من قبل المؤسسات الدينية المختلفة:

لقد أفادت حوالي 90% من المؤسسات الدينية في الضفة الغربية بان من نشاطاتها التنموي ة تطوير الكوادر البشرية، وحوالي 45% أن من نشاطاتها التنموية توفير الدعم المادي للمشاريع، وحوالي 80% توفر فرصاً للتشغيل، وهناك حوالي 90% من المؤسسات تنشر الوعي والثقافة في المجتمع كجزء من الأنشطة التنموية. ومن خلال ما سبق نلاحظ بان المؤسسات لا تقدم جميع الأنشطة التنموية المذكورة وأنه حوالي نصف المؤسسات فقط توفر الدعم المادي للمشاريع.

جدول 61: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب تطوير الكوادر البشرية كجزء من النشاطات التنموية، 2004

تطوير الكوادر البشرية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	76	90.5	90.5	90.5
	NO	2	2.4	2.4	92.9
	DON'T KNOW	6	7.1	7.1	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 62: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب توفير الدعم المادي للمشاريع كجزء من النشاطات التنموية، 2004

توفير الدعم المادي للمشاريع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	38	45.2	46.3	46.3
	NO	36	42.9	43.9	90.2
	DON'T KNOW	8	9.5	9.8	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 63: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب توفير فرص تشغيل كجزء من النشاطات التنموية، 2004

توفير فرص تشغيل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	66	78.6	80.5	80.5
	NO	6	7.1	7.3	87.8
	DON'T KNOW	10	11.9	12.2	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 64: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب نشر الوعي والثقافة في المجتمع كجزء من النشاطات التنموية، 2004

نشر الوعي والثقافة في المجتمع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	78	92.9	92.9	92.9
	NO	6	7.1	7.1	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

9.4 السياسات المتبعة لتحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها:

لقد أفادت حوالي 10% من المؤسسات بضرورة أن تكون الإدارة العليا من البلد الممول كسياسة لتحقيق المؤسسة لرسالتها وأهدافها، وحوالي 30% من المؤسسات أشارت إلى ضرورة أن تكون الإدارة العليا للمؤسسة من الطائفة الممولة لتحقيق نفس الغرض، بينما أفادت حوالي 85% من المؤسسات إلى ضرورة عدم تعارض النشاطات والمشاريع للمعتقدات الدينية للمؤسسة حتى يتم تحقيق

المؤسسة لرسالتها وأهدافها، وأكدت حوالي 78% من المؤسسات على الأخلاقيات الدينية للمؤسسة من خلال برامجها لتحقيق ذلك، وأشارت حوالي 92% من المؤسسات إلى ضرورة مشاركة الفئة المستهدفة وحوالي 95% من المؤسسات أكدت على ضرورة التركيز على تحديد الأولويات للفئة المستهدفة لتحقيق المؤسسة الدينية لرسالتها وأهدافها. يتضح لنا من خلال ما سبق بان معظم المؤسسات تميل لاشراك الفئة المستهدفة لتحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها، الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات اكثر قرباً من الفئة المستهدفة، وتنمية الشعور بالانتماء لهذه المؤسسة من قبل المستفيدين.

جدول 65: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب اتباع سياسة توظيف العاملين والمدراء من الفلسطينيين لتحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها، 2004

توظيف عاملين ومدراء فلسطينيين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	40	47.6	47.6	47.6
	agree	34	40.5	40.5	88.1
	No Opinion	10	11.9	11.9	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 66: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب اتباع سياسة ضرورة أن تكون الادارة العليا من البلد الممول لتحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها، 2004

ضرورة ان تكون الادارة العليا من البلد الممو

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	4	4.8	4.8	4.8
	agree	4	4.8	4.8	9.5
	No Opinion	12	14.3	14.3	23.8
	disagree	36	42.9	42.9	66.7
	strongly disagree	28	33.3	33.3	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 67: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب اتباع سياسة ضرورة أن تكون الادارة العليا من الطائفة الممولة لتحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها، 2004

ضرورة ان تكون الادارة العليا من الطائفة الممو

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	10	11.9	11.9	11.9
	agree	16	19.0	19.0	31.0
	No Opinion	10	11.9	11.9	42.9
	disagree	36	42.9	42.9	85.7
	strongly disagree	12	14.3	14.3	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 68: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب اتباع سياسة عدم تعارض الانشطة والمشروعات مع المعتقد الديني لتحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها، 2004

عدم تعارض النشاطات والمشروعات مع المعتقد الدي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	28	33.3	34.1	34.1
	agree	42	50.0	51.2	85.4
	No Opinion	8	9.5	9.8	95.1
	disagree	2	2.4	2.4	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 69: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب اتباع سياسة التأكيد على اخلاقيات الدينية للمؤسسة من خلال برامجها لتحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها، 2004

التأكيد على اخلاقيات الدينية للمؤسسة من خلال برامج

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	34	40.5	40.5	40.5
	agree	32	38.1	38.1	78.6
	No Opinion	12	14.3	14.3	92.9
	disagree	6	7.1	7.1	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 70: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب اتباع سياسة التركيز على مشاركة الفئات المستهدفة لتحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها، 2004

التركيز على مشاركة الفئات المستهدفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	34	40.5	41.5	41.5
	agree	42	50.0	51.2	92.7
	No Opinion	6	7.1	7.3	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 71: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب اتباع سياسة التركيز على تحديد الأولويات للفئة المستهدفة لتحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها، 2004

التركيز على تحديد الأولويات للفئة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	30	35.7	36.6	36.6
	agree	48	57.1	58.5	95.1
	No Opinion	4	4.8	4.9	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

10.4 المعيقات المالية:

لقد أفادت حوالي 90% من المؤسسات الدينية أنها تواجه إشكالات في نقص الموارد المالية، وحوالي 50% من المؤسسات الدينية تعاني من مشكلة المديونية وعدم القدرة على سدادها، وحوالي 12% تعاني من مشاكل في زيادة التمويل وعدم توفر المشاريع للإنفاق عليها، وهناك حوالي 16% من المؤسسات تعاني من مشكلة فشل المشاريع المدرة للدخل التي تقوم على تنفيذها هذه المؤسسات، وهناك حوالي 22% من المؤسسات تعاني من صعوبة في استثمار الأموال الخاصة بها، وتعاني حوالي 35% من المؤسسات من مشاكل مصرفية وبشكل خاص عدم تعاون البنوك مع المؤسسات خوفاً من أية مساءلات في الوقت الحاضر. يلاحظ من خلال النسب بأن معظم المؤسسات الدينية تعاني من مشاكل في قلة التمويل، والمؤرسسات التي يتوفر لديها تمويل فائض ليس لديها القدرة في التخطيط لانفاقه في مشاريع محددة، وعلى ما يبدو ان المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الدينية مع المؤسسات المصرفية تعود في الغالب الى الحملة الامبريالية المحمومة على الارهاب ضمن المفهوم الأمريكي الذي لا يميز بين المقاومة والارهاب.

جدول 72: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون شح الموارد من المعيقات المالية، 2004

شح الموارد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	28	33.3	34.1	34.1
	agree	46	54.8	56.1	90.2
	No Opinion	6	7.1	7.3	97.6
	disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 73: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون القدرة على سداد الديون من المعيقات المالية، 2004

القدرة على سداد الديون

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	2	2.4	2.4	2.4
	agree	40	47.6	48.8	51.2
	No Opinion	34	40.5	41.5	92.7
	disagree	6	7.1	7.3	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 74: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون كثرة التمويل وقلة المشروعات من المعيقات المالية، 2004

كثرة التمويل وقلة المشروعات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	agree	10	11.9	12.2	12.2
	No Opinion	30	35.7	36.6	48.8
	disagree	24	28.6	29.3	78.0
	strongly disagree	18	21.4	22.0	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 75: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى فشل المشروعات المدرة للدخل والتابعة للمؤسسة من المعيقات المالية، 2004

تمثل المشروعات المدرة للدخل والتابعة للمؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	4	4.8	6.7	6.7
	agree	6	7.1	10.0	16.7
	No Opinion	18	21.4	30.0	46.7
	disagree	24	28.6	40.0	86.7
	strongly disagree	8	9.5	13.3	100.0
	Total	60	71.4	100.0	
Missing	System	24	28.6		
Total		84	100.0		

جدول 76: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون صعوبة استثمار أموال المؤسسة من المعيقات المالية، 2004

صعوبة استثمار اموال المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	2	2.4	2.9	2.9
	agree	14	16.7	20.0	22.9
	No Opinion	22	26.2	31.4	54.3
	disagree	22	26.2	31.4	85.7
	strongly disagree	10	11.9	14.3	100.0
	Total	70	83.3	100.0	
Missing	System	14	16.7		
Total		84	100.0		

جدول 77: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون عدم تعاون البنوك مع المؤسسة خوفاص من المساءلة من المعيقات المالية، 2004

عدم تعاون البنوك خوفا من المساءلا

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	4	4.8	6.5	6.5
	agree	18	21.4	29.0	35.5
	No Opinion	20	23.8	32.3	67.7
	disagree	14	16.7	22.6	90.3
	strongly disagree	6	7.1	9.7	100.0
	Total	62	73.8	100.0	
Missing	System	22	26.2		
Total		84	100.0		

11.4 كثرة عدد العاملين والمعيقات الإدارية:

يلاحظ من خلال الجداول اللاحقة بان هناك حوالي 27% من المؤسسات الدينية في الضفة الغربية تعاني من مشكلة الزيادة في عدد الموظفين، وحوالي 33% المؤسسات الدينية تعاني من مشكلة مركزية اتخاذ القرارات، وحوالي 27% من المؤسسات تعاني من مشكلة عدم استشارة العاملين، وحوالي 24% منها تعانـي من مشكلة عدم الفصل بين الجهة المخططة والجهة المنفذة، وحوالي 26% من المؤسسات تعاني من عدم الوضوح في المهام والوصف الوظيفي، وتعاني حوالي 32% من المؤسسات من صعوبة في اختيار الموظف المناسب، وهناك حوالي 27% من المؤسسات تعاني من مشكلة في الشفافية، وحوالي 26% المؤسسات تعاني من مشكلة إشراك الآخرين في اتخاذ القرارات، وهناك حوالي 35% من المؤسسات تعاني من مشاكل في نقص المهارات الإدارية. بالرغم من المشاكل التي تعاني منها المؤسسات في الجوانب الادارية الا أنها لا تزال محدودة، ويمكن تجاوزها من خلال وجود فصل في الصلاحيات والوصف الوظيفي ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب ووضوح في الهيكل الاداري والتنظيمي للمؤسسة وتعزيز الشفافية في العمل.

جدول 78: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون كثرة عدد العاملين من المعيقات الإدارية، 2004

كثرة عدد العاملين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	4	4.8	5.0	5.0
	agree	18	21.4	22.5	27.5
	No Opinion	22	26.2	27.5	55.0
	disagree	30	35.7	37.5	92.5
	strongly disagree	6	7.1	7.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 79: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون المركزية في اتخاذ القرارات من المعيقات الإدارية، 2004

الا مركزية في اتخاذ القرارات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	4	4.8	4.8	4.8
	agree	24	28.6	28.6	33.3
	mohayed	20	23.8	23.8	57.1
	disagree	26	31.0	31.0	88.1
	strongly disagree	10	11.9	11.9	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 80: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون عدم استشارة العاملين من المعيقات الإدارية، 2004

عدم استشارة العاملين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	2	2.4	2.4	2.4
	agree	20	23.8	24.4	26.8
	No Opinion	18	21.4	22.0	48.8
	disagree	36	42.9	43.9	92.7
	strongly disagree	6	7.1	7.3	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 81: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون عدم وجود جهة مخططة وأخرى منفصلة منفذة من المعيقات الإدارية، 2004

عدم وجود جهة مخططة واخرى منفصلة منفذ

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	6	7.1	7.1	7.1
	agree	14	16.7	16.7	23.8
	No Opinion	22	26.2	26.2	50.0
	disagree	36	42.9	42.9	92.9
	strongly disagree	6	7.1	7.1	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 82: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون عدم وضوح المهام والوصف الوظيفي من المعيقات الإدارية، 2004

عدم وضوح المعاير والوصف الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	8	9.5	9.5	9.5
	agree	14	16.7	16.7	26.2
	No Opinion	4	4.8	4.8	31.0
	disagree	52	61.9	61.9	92.9
	strongly disagree	6	7.1	7.1	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 83: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون الصعوبة في اختيار الموظف المناسب من المعيقات الإدارية، 2004

الصعوبة في اختيار الموظف المناسب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	8	9.5	9.8	9.8
	agree	18	21.4	22.0	31.7
	No Opinion	24	28.6	29.3	61.0
	disagree	30	35.7	36.6	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 84: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون انتشار المعلومات من المعيقات الإدارية، 2004

انتشار المعلومات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	6	7.1	7.5	7.5
	agree	16	19.0	20.0	27.5
	No Opinion	22	26.2	27.5	55.0
	disagree	30	35.7	37.5	92.5
	strongly disagree	6	7.1	7.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 85: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون المشاركة في اتخاذ القرار من المعيقات الإدارية، 2004

المشاركة في اتخاذ القرار

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	8	9.5	10.3	10.3
	agree	12	14.3	15.4	25.6
	No Opinion	24	28.6	30.8	56.4
	disagree	30	35.7	38.5	94.9
	strongly disagree	4	4.8	5.1	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

جدول 86: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون نقص المهارات الادارية من المعيقات الإدارية، 2004

نقص المهارات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	4	4.8	5.0	5.0
	agree	24	28.6	30.0	35.0
	No Opinion	14	16.7	17.5	52.5
	disagree	26	31.0	32.5	85.0
	strongly disagree	12	14.3	15.0	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

12.4 تقبل المجتمع للمؤسسة والمعيقات الاجتماعية:

تبين الدراسة بان حوالي 26% المؤسسات الدينية تواجه مشاكل في تقبل المجتمع لها، وحوالي 20% المؤسسات الدينية في الضفة الغربية تحجب المعلومات عن الفئة التي تستهدفها، وتواجه حوالي 22% من المؤسسات مشاكل في تحديدها للفئات المستهدفة بشكل واضح، وحوالي 63% تعاني من مشاكل في عدم الإفصاح عن المعلومات المطلوبة، وحوالي 60% من المؤسسات تشكل العادات الاجتماعية والتقاليد معيقاً لعملها. من الواضح أن المؤسسات الدينية تعاني من مشاكل في الشفافية والمكاشفة، بالاضافة الى صعوبة في تقبل المجتمع لهذه المؤسسات، وقد تكون المؤسسات الدينية المسيحية تعاني من هذه المشكلة أكث من المؤسسات الاسلامية بسبب تعدد الطوائف المسيحية والخلافات القائمة بين هذه الطوائف.

جدول 87: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون تقبل المجتمع للمؤسسة من المعيقات الاجتماعية، 2004

تقبل المجتمع للمؤسس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	agree	20	23.8	25.6	25.6
	No Opinion	14	16.7	17.9	43.6
	disagree	22	26.2	28.2	71.8
	strongly disagree	22	26.2	28.2	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

جدول 88: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون حجب المعلومات عن الفئات المستهدفة من المعيقات الاجتماعية، 2004

حجب المعلومات عن الفئات المستهدة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	agree	16	19.0	19.5	19.5
	No Opinion	16	19.0	19.5	39.0
	disagree	38	45.2	46.3	85.4
	strongly disagree	12	14.3	14.6	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 89: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون عدم التحديد الواضح للفئة المستهدفة من المعيقات الاجتماعية، 2004

عدم التحديد الواضح للفئة المستهدة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	agree	18	21.4	22.5	22.5
	No Opinion	6	7.1	7.5	30.0
	disagree	46	54.8	57.5	87.5
	strongly disagree	10	11.9	12.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 90: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون عدم الافصاح عن المعلومات المطلوبة من المعيقات الاجتماعية، 2004

عدم الافصاح عن المعلومات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	4	4.8	4.9	4.9
	agree	48	57.1	58.5	63.4
	No Opinion	4	4.8	4.9	68.3
	disagree	18	21.4	22.0	90.2
	strongly disagree	8	9.5	9.8	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 91: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون العادات الاجتماعية والتقاليد من المعيقات الاجتماعية، 2004

العادات الاجتماعية والتقاليد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	4	4.8	5.1	5.1
	agree	42	50.0	53.8	59.0
	No Opinion	12	14.3	15.4	74.4
	disagree	16	19.0	20.5	94.9
	strongly disagree	4	4.8	5.1	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

13.4 المعيقات السياسية:

تعاني 65% من المؤسسات الدينية في الضفة الغربية من صعوبة في نقل الأموال، وتعاني حوالي 85% من المؤسسات من صعوبة التنقل والوصول للفئات المستهدفة، وهناك حوالي 75% من المؤسسات تعاني من مشاكل في تنفيذ المشاريع في وقتها المحدد. على ما يبدو بان الظروف السياسية الراهنة عالمياً ومحلياص والضغوطات الدولية على السلطة الفلسطينية تفرض بمجملها نوعاً من القيود على حركة وتنفيذ المشاريع الخاصة بالمؤسسات الدينية.

جدول 92: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون صعوبة نقل الأموال من المعيقات السياسية، 2004

صعوبة نقل الاموال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	24	28.6	30.0	30.0
	agree	28	33.3	35.0	65.0
	No Opinion	12	14.3	15.0	80.0
	disagree	10	11.9	12.5	92.5
	strongly disagree	6	7.1	7.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 93: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون صعوبة التنقل والوصول للفئات المستهدفة من المعيقات السياسية، 2004

صعوبة التنقل والوصول للفئات المستهدف

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	22	26.2	27.5	27.5
	agree	46	54.8	57.5	85.0
	No Opinion	6	7.1	7.5	92.5
	disagree	4	4.8	5.0	97.5
	strongly disagree	2	2.4	2.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 94: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون الصعوبة في تنفيذ المشروعات في وقتها من المعيقات السياسية، 2004

صعوبة في تنفيذ المشروعات في وقتها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	16	19.0	19.5	19.5
	agree	46	54.8	56.1	75.6
	No Opinion	16	19.0	19.5	95.1
	disagree	4	4.8	4.9	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

14.4 المعيقات القانونية:

تواجه حوالي 26% المؤسسات الدينية في الضفة الغربية مشاكل تتعلق بتسجيل المؤسس ة، ويواجه حوالي 41% مشاكل تتعلق بالرقابة الشديدة على الأموال. على ما يبدو أن هناك بعض الاشكالات القانونية بين ميزات المؤسسة الدينية وانشطتها والأنظمة والقوانين المعمول فيها في الضفة الغربية.

جدول 95: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون تسجيل المؤسسة من المعيقات القانونية، 2004

معيقات متعلقة بتسجيل المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	4	4.8	5.1	5.1
	agree	16	19.0	20.5	25.6
	No Opinion	24	28.6	30.8	56.4
	disagree	32	38.1	41.0	97.4
	strongly disagree	2	2.4	2.6	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

جدول 96: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون تسجيل المؤسسة من المعيقات القانونية، 2004

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	6	7.1	7.7	7.7
	agree	26	31.0	33.3	41.0
	No Opinion	22	26.2	28.2	69.2
	disagree	22	26.2	28.2	97.4
	strongly disagree	2	2.4	2.6	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

15.4 الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

اكدت حوالي 54% من المؤسسات بان هيكلها التنظيمي تم وضعه من قبل خبراء واختصاصين في الإدارة والتنظيم، وحوالي 70% من المؤسسات أشارت إلى أن الهيكل التنظيمي تتم مراجعته بشكل دوري، وحوالي 38% من المؤسسات تعتبر نفسها امتداداً للمؤسسة الأم والتابعة للمؤسسة الدينية، وحوالي 80% من المؤسسات ينص هيكلها التنظيمي على رسالة المؤسسة الأم وحوالي 88% ينص على الأهداف، وحوالي 48% ينص هيكلها على النشاطات الدينية، وحوالي 83% ينص على النشاطات الرئيسية والفرعية، وحوالي 65% يعرض الدوائر والأقسام، وحوالي 83% من الهياكل التنظيمية ينص على الوصف والتوصيف الوظيفي، وينص حوالي 83% منها على الصلاحيات والمسؤوليات، كما وينص الهيكل التنظيمي لحوالي 80% منها على المسألة الإدارية، ويبين حوالي 70% من الهياكل على الخريطة التنظيمية، وأخيرا ينص حوالي 60% من الهياكل على الدليل التنظيمي. يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسات الدينية في الضفة الغربية مرضياً عنه الى حد ما، مع ضرورة ان تتم مراعاة خصوصية الوضع الفلسطيني في هيكلية هذه المؤسسات بالقدر الذي تسمح فيه ظروف كل مؤسسة على حدة، ومراجعة هذه الهياكل بين الفترة والأخرى.

جدول 97: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب كون الهيكل التنظيمي وضع من قبل خبراء واختصاصيين في الادارة والتنظيم، 2004

وضع من قبل خبراء واختصاصيين في الادارة والتنظ

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	12	14.3	14.6	14.6
	agree	32	38.1	39.0	53.7
	No Opinion	22	26.2	26.8	80.5
	disagree	12	14.3	14.6	95.1
	strongly disagree	4	4.8	4.9	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 98: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب كون الهيكل التنظيمي تتم مراجعته بشكل دوري، 2004

تتم مراجعته بشكل دوري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	10	11.9	11.9	11.9
	agree	48	57.1	57.1	69.0
	No Opinion	18	21.4	21.4	90.5
	disagree	4	4.8	4.8	95.2
	strongly disagree	4	4.8	4.8	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 99: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب كون المؤسسة تابعة للمؤسسة الدينية الأم، 2004

امتداد للمؤسسة الام والتابعة للمؤسسة الدين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	4	4.8	5.0	5.0
	agree	26	31.0	32.5	37.5
	No Opinion	24	28.6	30.0	67.5
	disagree	20	23.8	25.0	92.5
	strongly disagree	6	7.1	7.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 100: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب كون الهيكل التنظيم يحتوي على رسالة المؤسسة، 2004

يحتوي على الرسالة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	14	16.7	17.5	17.5
	agree	50	59.5	62.5	80.0
	No Opinion	12	14.3	15.0	95.0
	disagree	2	2.4	2.5	97.5
	strongly disagree	2	2.4	2.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 101: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب كون الهيكل التنظيمي يحتوي على أهداف المؤسسة، 2004

يحتوي على الاهداف

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	18	21.4	21.4	21.4
	agree	56	66.7	66.7	88.1
	No Opinion	6	7.1	7.1	95.2
	disagree	2	2.4	2.4	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 102: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب كون الهيكل التنظيمي يحتوي على النشاطات الدينية، 2004

يحتوي على النشاطات الديني

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	8	9.5	9.5	9.5
	agree	32	38.1	38.1	47.6
	No Opinion	18	21.4	21.4	69.0
	disagree	18	21.4	21.4	90.5
	strongly disagree	8	9.5	9.5	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 103: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب كون الهيكل التنظيمي يحتوي على نشاطات المؤسسة الرئيسية والفرعية، 2004

يحتوي على النشاطات الرئيسية والفرعية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	16	19.0	19.5	19.5
	agree	52	61.9	63.4	82.9
	No Opinion	8	9.5	9.8	92.7
	disagree	4	4.8	4.9	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 104: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب كون الهيكل التنظيمي يحتوي على دوائر وأقسام المؤسسة، 2004

يحتوي على الدوائر والاقسا

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	16	19.0	19.5	19.5
	agree	38	45.2	46.3	65.9
	No Opinion	20	23.8	24.4	90.2
	disagree	6	7.1	7.3	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 105: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب كون الهيكل التنظيمي يحتوي على الوصف والتوصيف الوظيفي للمؤسسة، 2004

يحتوي على الوصف والتوصيف الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	16	19.0	19.5	19.5
	agree	52	61.9	63.4	82.9
	No Opinion	8	9.5	9.8	92.7
	disagree	4	4.8	4.9	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 106: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب كون الهيكل التنظيمي يحتوي على الصلاحيات والمسؤوليات للقائمين على المؤسسة، 2004

يحتوي على الصلاحيات والمسؤوليات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	26	31.0	31.0	31.0
	agree	44	52.4	52.4	83.3
	No Opinion	10	11.9	11.9	95.2
	disagree	2	2.4	2.4	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 107: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب كون الهيكل التنظيمي يحتوي على القضايا الادارية، 2004

يحتوي على المسائل الادارية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	22	26.2	26.2	26.2
	agree	46	54.8	54.8	81.0
	No Opinion	14	16.7	16.7	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 108: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب كون الهيكل التنظيمي يحتوي على خريطة المؤسسة التنظيمية، 2004

يحتوي على الخريطة التنظيمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	10	11.9	11.9	11.9
	agree	48	57.1	57.1	69.0
	No Opinion	14	16.7	16.7	85.7
	disagree	10	11.9	11.9	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 109: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب كون الهيكل التنظيمي يحتوي على رسم للهيكل التنظيمي، 2004

يحتوي على التنظيمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	6	7.1	7.9	7.9
	agree	40	47.6	52.6	60.5
	No Opinion	20	23.8	26.3	86.8
	disagree	8	9.5	10.5	97.4
	strongly disagree	2	2.4	2.6	100.0
	Total	76	90.5	100.0	
Missing	System	8	9.5		
Total		84	100.0		

16.4 مصادر المعلومات:

تعتمد حوالي 73% من المؤسسات الدينية في الضفة الغربية على المسوح الميدانية التي تقوم بها المؤسسة كمصدر للمعلومات، وتعمد حوالي 54% منها على المسوح الميدانية التي تقوم بها مؤسسات أخرى، وحوالي 80% من المؤسسات تعتمد على الدراسات السابقة، وحوالي 70% تعتمد اللجوء للدوائر والمؤسسات الأخرى كمصدر لمعلوماتها، وهناك حوالي 63% تعتمد على نماذج الطلبات المقدمة من قبل المستهدفين كمصدر للمعلومات. على ما يبدو أن هناك اهتماماً عاماً من قبل المؤسسات الدينية بأهمية المعلومات في التخطيط للمشاريع الخاصة بهذه المؤسسات.

جدول 110: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى اعتماد المؤسسة على المسوح الميدانية التي تقوم بها المؤسسة كمصدر للمعلومات، 2004

المسوح الميدانية التي تقوم بها المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	12	14.3	14.6	14.6
	agree	48	57.1	58.5	73.2
	No Opinion	18	21.4	22.0	95.1
	disagree	2	2.4	2.4	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 111: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى اعتماد المؤسسة على المسوح الميدانية التي تقوم بها المؤسسات الأخرى كمصدر للمعلومات، 2004

مسوح ميدانية تقوم بها مؤسسات اخرى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	2	2.4	2.4	2.4
	agree	42	50.0	51.2	53.7
	No Opinion	22	26.2	26.8	80.5
	disagree	12	14.3	14.6	95.1
	strongly disagree	4	4.8	4.9	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 112: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى اعتماد المؤسسة على الدراسات السابقة كمصدر للمعلومات، 2004

من خلال الدراسات السابقة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	6	7.1	7.3	7.3
	agree	60	71.4	73.2	80.5
	No Opinion	16	19.0	19.5	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 113: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى اعتماد المؤسسة الى اللجوء للدوائر والمؤسسات الأخرى كمصدر للمعلومات، 2004

من خلال اللجوء للدوائر والمؤسسات الاخرى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	2	2.4	2.4	2.4
	agree	56	66.7	68.3	70.7
	No Opinion	20	23.8	24.4	95.1
	disagree	4	4.8	4.9	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 114: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى اعتماد المؤسسة على نماذج الطلبات المقدمة من قبل المستفيدين كمصدر للمعلومات، 2004

بالاعتماد على نماذج الطلبات المقدمة من قبل المستفيد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	4	4.8	5.0	5.0
	agree	46	54.8	57.5	62.5
	No Opinion	26	31.0	32.5	95.0
	disagree	4	4.8	5.0	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

18.4 مصادر التمويل:

يلاحظ من خلال الجداول أدناه بان 45% من المؤسسات الدينية في الضفة الغربية تعتمد على التمويل الذاتي، وحوالي 53% منها تعتمد على التمويل من أهالي المجتمع المحلي، وحوالي 61% تعتمد على التمويل المحلي غير الرسمي، وحوالي 33% تعتمد على التمويل الرسمي من السلطة الوطنية الفلسطينية، وهناك حوالي 73% تعتمد على التمويل الخارجي الدولي، وحوالي 79% تعتمد على التمويل الخارجي من المنظمات الأهلية، وهناك حوالي 64% تعتمد على التمويل الدولي الخارجي المقدم من المنظمات الدينية أو الطائفية المشابهة لدين أو طائفة المؤسسة الدينية، وحوالي 44% من المؤسسات الدينية تتلقى دعماً مالياً من المنظمات الدينية المشابهة لدين وطائفة المؤسسة في الوطن العربي. يلاحظ من خلال ما سبق بان مصادر التمويل متعددة لنفس المؤسسة، وهناك صعوبة في حصرها بسبب كون المؤسسة الواحدة يمكن أن تحصل على كافة أنواع الدعم، وقد تترك مصادر الدعم تاثيراتها على سياسات وبرامج المؤسسة الدينية.

جدول 115: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى اعتماد المؤسسة التمويل الذاتي كمصدر للتمويل، 2004

التمويل الذاتي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	VERY IMPORTANT	18	21.4	22.5	22.5
	IMPORTANT	18	21.4	22.5	45.0
	IMPORTANT INTERMEDIATE	18	21.4	22.5	67.5
	LOW IMPORTANT	14	16.7	17.5	85.0
	NOT IMPORTANT	12	14.3	15.0	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 116: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى اعتماد المؤسسة التمويل من أهالي المجتمع المحلي كمصدر للتمويل، 2004

التمويل من اهالي المجتمع المحلي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	VERY IMPORTANT	26	31.0	32.5	32.5
	IMPORTANT	16	19.0	20.0	52.5
	IMPORTANT INTERMEDIATE	14	16.7	17.5	70.0
	LOW IMPORTANT	18	21.4	22.5	92.5
	NOT IMPORTANT	6	7.1	7.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 117: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى اعتماد المؤسسة التمويل المحلي كمصدر للتمويل، 2004

التمويل المحلي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	VERY IMPORTANT	28	33.3	36.8	36.8
	IMPORTANT	18	21.4	23.7	60.5
	IMPORTANT INTERMEDIATE	12	14.3	15.8	76.3
	LOW IMPORTANT	12	14.3	15.8	92.1
	NOT IMPORTANT	6	7.1	7.9	100.0
	Total	76	90.5	100.0	
Missing	System	8	9.5		
Total		84	100.0		

جدول 118: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى اعتماد المؤسسة التمويل المحلي الرسمي من السلطة الفلسطينية كمصدر للتمويل، 2004

التمويل المحلي الرسمي من السلطة الفلسطينية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	VERY IMPORTANT	14	16.7	17.5	17.5
	IMPORTANT	12	14.3	15.0	32.5
	IMPORTANT INTERMEDIATE	12	14.3	15.0	47.5
	LOW IMPORTANT	22	26.2	27.5	75.0
	NOT IMPORTANT	20	23.8	25.0	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 119: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى اعتماد المؤسسة التمويل الخارجي الدولي كمصدر للتمويل، 2004

التمويل الخارجي الدولي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	VERY IMPORTANT	22	26.2	27.5	27.5
	IMPORTANT	36	42.9	45.0	72.5
	IMPORTANT INTERMEDIATE	2	2.4	2.5	75.0
	LOW IMPORTANT	6	7.1	7.5	82.5
	NOT IMPORTANT	14	16.7	17.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 120: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى اعتماد المؤسسة التمويل الخارجي من منظمات أهلية كمصدر للتمويل، 2004

التمويل الخارجي من منظمات اهلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	VERY IMPORTANT	30	35.7	35.7	35.7
	IMPORTANT	36	42.9	42.9	78.6
	IMPORTANT INTERMEDIATE	6	7.1	7.1	85.7
	LOW IMPORTANT	6	7.1	7.1	92.9
	NOT IMPORTANT	6	7.1	7.1	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 121: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى اعتماد المؤسسة التمويل الخارجي الدولي من المنظمات الدينية أو الطائفية المشابهة لدين أو طائفة المؤسسة كمصدر للتمويل، 2004

التمويل الخارجي الدولي من المنظمات الدينية او الطائفية المشابهة لدين او طائفة المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	VERY IMPORTANT	18	21.4	21.4	21.4
	IMPORTANT	36	42.9	42.9	64.3
	IMPORTANT INTERMEDIATE	12	14.3	14.3	78.6
	LOW IMPORTANT	4	4.8	4.8	83.3
	NOT IMPORTANT	14	16.7	16.7	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 122: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى اعتماد المؤسسة التمويل الخارجي العربي من منظمات دينية مشابهة لدين وطائفة المؤسسة كمصدر للتمويل، 2004

التمويل الخارجي العربي من منظمات دينية مشابهة لدين وطائفة المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	VERY IMPORTANT	8	9.5	9.8	9.8
	IMPORTANT	28	33.3	34.1	43.9
	IMPORTANT INTERMEDIATE	12	14.3	14.6	58.5
	LOW IMPORTANT	16	19.0	19.5	78.0
	NOT IMPORTANT	18	21.4	22.0	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

19.4 شروط قبول المساعدات الخارجية:

أفادت ما نسبته حوالي 60% من المؤسسات الدينية في الضفة الغربية بان من شروط قبول المساعدات الخارجية وجود رؤية سياسية مشتركة مع الجهة الممولة، وحوالي 80% من المؤسسات أشارت إلى أن من شروط القبول للتمويل الخارجي هو وجود رؤية اجتماعية مشتركة مع الجهة الممولة، وحوالي 50% إلى وجود رؤية دينية مشتركة مع الجهة الممولة، وحوالي 54% من المؤسسات إلى وجود رؤية ثقافية مشتركة. وقد أشارت حوالي 30% من المؤسسات الدينية في الضفة الغربية إلى تأثير الجهات الداعمة من الخارج على سياسات المؤسسة، واعتبرت حوالي 68% من المؤسسات أن هذا التأثير له آثار ايجابية. يلاحظ من خلال ما سبق ان المؤسسات الدينية لا

زالت تحافظ على استقلاليتها بالرغم من تلقيها للدعم الخارجي، كما أنه لا يزال بعض التأثير للمؤسسات الداعمة على بعض المؤسسات الدينية.

جدول 123: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى التوافق في وجود رؤية سياسية مشتركة مع الجهة الممولة كشرط من شروط التمويل ، 2004

وجود رؤية سياسية مشتركة مع الجهة الممولة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	VERY IMPORTANT	12	14.3	15.4	15.4
	IMPORTANT	34	40.5	43.6	59.0
	IMPORTANT INTERMEDIATE	8	9.5	10.3	69.2
	LOW IMPORTANT	10	11.9	12.8	82.1
	NOT IMPORTANT	14	16.7	17.9	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

جدول 124: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى التوافق في وجود رؤية اجتماعية مشتركة مع الجهة الممولة كشرط من شروط التمويل ، 2004

وجود رؤية اجتماعية مشتركة مع الجهة الممو

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	VERY IMPORTANT	26	31.0	31.7	31.7
	IMPORTANT	40	47.6	48.8	80.5
	IMPORTANT INTERMEDIATE	6	7.1	7.3	87.8
	LOW IMPORTANT	8	9.5	9.8	97.6
	NOT IMPORTANT	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 125: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى التوافق في وجود رؤية دينية مشتركة مع الجهة الممولة كشرط من شروط التمويل ، 2004

وجود رؤية دينية مشتركة مع الجهة الممولة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	VERY IMPORTANT	8	9.5	10.0	10.0
	IMPORTANT	32	38.1	40.0	50.0
	IMPORTANT INTERMEDIATE	24	28.6	30.0	80.0
	LOW IMPORTANT	12	14.3	15.0	95.0
	NOT IMPORTANT	4	4.8	5.0	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 126: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى التوافق في وجود رؤية ثقافية مشتركة مع الجهة الممولة كشرط من شروط التمويل ، 2004

وجود رؤية ثقافية مشتركة مع الجهة الممولة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	VERY IMPORTANT	8	9.5	9.8	9.8
	IMPORTANT	36	42.9	43.9	53.7
	IMPORTANT INTERMEDIATE	22	26.2	26.8	80.5
	LOW IMPORTANT	10	11.9	12.2	92.7
	NOT IMPORTANT	6	7.1	7.3	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 127: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى تاثير الجهات الداعمة من الخارج على سياسات المؤسسة، 2004

تاثير الجهات الداعمة من الخارج على سياسات المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	24	28.6	30.8	30.8
	NO	54	64.3	69.2	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

جدول 128: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب طبيعة تاثير الجهات الداعمة من الخارج على سياسات المؤسسة، 2004

تاثير الجهات الداعمة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	HIGHLY POSITIVE	4	4.8	10.5	10.5
	POSITIVE	22	26.2	57.9	68.4
	ACCEPTED	12	14.3	31.6	100.0
	Total	38	45.2	100.0	
Missing	System	46	54.8		
Total		84	100.0		

20.4 علاقة المؤسسة بالجهات الداعمة:

لقد اعتبرت حوالي 87% من المؤسسات الدينية في الضفة الغربية بان علاقة الجهات الداعمة لها تعتبر داعمة للعمل، وحوالي 80% تعتبر العلاقة مع الجهات الممولة علاقة تعاون ومشاركة، وحوالي 19% منها تعتبرها علاقة وصاية وتبعية، وحوالي 14% تعتبر أن العلاقة قائمة على أساس من التنافس والتناحر، وهناك حوالي 14% من المؤسسات لا يوجد لهم أي علاقات تمويل مع أية جهة، وقد اعتبرت حوالي 69% من المؤسسات الدينية في الضفة الغربية أن التمويل الخارجي بغض النظر عن مصدره يعتبر مقيداً لعملها. هناك اعتقاد من قبل المؤسسات بان التمويل الخارجي له تبعيات في الوصاية وتقييد حرية المؤسسة الدينية في عملها، المر الذي يتطلب وضوحاص من قبل المؤسسة في قبول أو رفض ما يتوفر من دعم خارجي حتى لا تصبح المؤسسة رهينة للمول وسياساته.

جدول 129: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون العلاقة بين المؤسسة والجهة الممولة داعمة للعمل، 2004

علاقة داعمة للعمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	32	38.1	43.2	43.2
	agree	32	38.1	43.2	86.5
	No Opinion	8	9.5	10.8	97.3
	strongly disagree	2	2.4	2.7	100.0
	Total	74	88.1	100.0	
Missing	System	10	11.9		
Total		84	100.0		

جدول 130: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون العلاقة بين المؤسسة والجهة الممولة علاقة تعاون ومشاركة، 2004

علاقة تعاون ومشاركة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	24	28.6	32.4	32.4
	agree	36	42.9	48.6	81.1
	No Opinion	12	14.3	16.2	97.3
	strongly disagree	2	2.4	2.7	100.0
	Total	74	88.1	100.0	
Missing	System	10	11.9		
Total		84	100.0		

جدول 131: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون العلاقة بين المؤسسة والجهة الممولة علاقة وصاية وتبعية، 2004

علاقة وصاية وتبعيا

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	2	2.4	2.7	2.7
	agree	12	14.3	16.2	18.9
	No Opinion	24	28.6	32.4	51.4
	disagree	18	21.4	24.3	75.7
	strongly disagree	18	21.4	24.3	100.0
	Total	74	88.1	100.0	
Missing	System	10	11.9		
Total		84	100.0		

جدول 132: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون العلاقة بين المؤسسة والجهة الممولة تنافس وتناحر، 2004

علاقة تنافس وتناحر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	2	2.4	2.7	2.7
	agree	8	9.5	10.8	13.5
	No Opinion	14	16.7	18.9	32.4
	disagree	22	26.2	29.7	62.2
	strongly disagree	28	33.3	37.8	100.0
	Total	74	88.1	100.0	
Missing	System	10	11.9		
Total		84	100.0		

جدول 133: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى عدم وجود علاقة بين المؤسسة والجهة الممولة، 2004

لا يوجد لصوابي علاقة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	2	2.4	3.6	3.6
	agree	6	7.1	10.7	14.3
	No Opinion	16	19.0	28.6	42.9
	disagree	18	21.4	32.1	75.0
	strongly disagree	14	16.7	25.0	100.0
	Total	56	66.7	100.0	
Missing	System	28	33.3		
Total		84	100.0		

جدول 134: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون العلاقة بين المؤسسة والجهة الممولة مقيدة للعمل، 2004

علاقة مقيدة للعمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	4	4.8	6.3	6.3
	agree	2	2.4	3.1	9.4
	No Opinion	16	19.0	25.0	34.4
	disagree	26	31.0	40.6	75.0
	strongly disagree	16	19.0	25.0	100.0
	Total	64	76.2	100.0	
Missing	System	20	23.8		
Total		84	100.0		

21.4 علاقة المؤسسات الدينية مع السلطة الفلسطينية:

لقد أفادت حوالي 27% من المؤسسات الدينية في الضفة الغربية أن علاقتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية تتمثل في الرقابة على الأنشطة، بينما أشارت حوالي 5% من المؤسسات الدينية أن علاقتها مع السلطة الفلسطينية تحد من تحركاتها، ومن خلال التقييم العام لعلاقة المؤسسات الدينية مع السلطة الوطنية الفلسطينية فقد أفادت حوالي 75% بان هذه العلاقة تساهم في بناء المؤسسة. يتضح لنا هنا بان تقييم العلاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية يوجد فيه عدم وضوح كاف، وبحاجة الى تطوير اكبر مما هو موجود عليه في الوقت الحالي حتى يتم تذليل العديد من العقبات القانونية، الاقتصادية والسياسية التي سبق ذكرها.

جدول 135: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون العلاقة بين المؤسسة والسلطة الفلسطينية رقابة على أنشطة المؤسة، 2004

الرقابة على الأنشطة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	VERY MUCH	2	2.4	2.7	2.7
	BIG	18	21.4	24.3	27.0
	INTERMEDIATE	20	23.8	27.0	54.1
	LOW	16	19.0	21.6	75.7
	NO EFFECT	18	21.4	24.3	100.0
	Total	74	88.1	100.0	
Missing	System	10	11.9		
Total		84	100.0		

جدول 136: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون العلاقة بين المؤسسة والسلطة الفلسطينية تحد من تحركات المؤسسة، 2004

الحد من التحركات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	BIG	4	4.8	4.9	4.9
	INTERMEDIATE	24	28.6	29.3	34.1
	LOW	30	35.7	36.6	70.7
	NO EFFECT	24	28.6	29.3	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 137: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون العلاقة بين المؤسسة والسلطة الفلسطينية علاقة مطاردة وملاحقة قضائية، 2004

المطاردة والملاحقة القضائية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	INTERMEDIATE	12	14.3	15.8	15.8
	LOW	26	31.0	34.2	50.0
	NO EFFECT	38	45.2	50.0	100.0
	Total	76	90.5	100.0	
Missing	System	8	9.5		
Total		84	100.0		

جدول 138: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى مساهمة العلاقة مع السلطة الفلسطينية في بناء المؤسسة، 2004

العلاقة مع السلطة الفلسطينية تساهم في بناء المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	58	69.0	74.4	74.4
	NO	12	14.3	15.4	89.7
	DON'T KNOW	8	9.5	10.3	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

22.4 علاقة المؤسسات الدينية مع المجتمع:

ترى حوالي 59% من المؤسسات الدينية أن للمجتمع الحق في تحديد الرؤى والأهداف، وحوالي 42% ترى أن للمجتمع الحق في تشكيل الهيكل الإداري، وحوالي 42% ترى أن للمجتمع الحق في إنشاء جمعيات ومؤسسات دينية أو طائفية فرعية أخرى للمؤسسة، وحوالي 24% ترى أن للمجتمع الحق في تحديد أوجه صرف الدعم المادي الخاص بالمؤسسة، وحوالي 75% المؤسسات الدينية في الضفة الغربية ترى في أن للمجتمع الحق في المساهمة في جمع التبرعات الخاصة بالمؤسسة، وحوالي 80% ترى في أن للمجتمع الحق في إقامة النشاطات الاجتماعية والدينية بما يتفق والمؤسسة. يلاحظ من خلال ماسبق ان المؤسسات الدينية في علاقتها مع المجتمع المحلي تحكمها مصلحة المؤسسة الدينية وما يؤكد هذا الاستنتاج بان 86% من المؤسسات الدينية ترى بانه لا يحق للمجتمع تحديد أوجه صرف الدعم المادي الخاص بالمؤسسة.

جدول 139: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى حق المجتمع في تحديد الرؤى والأهداف، 2004

للمجتمع الحق في تحديد الرؤى والاهداف

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	8	9.5	9.8	9.8
	agree	40	47.6	48.8	58.5
	No Opinion	18	21.4	22.0	80.5
	disagree	14	16.7	17.1	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 140: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى حق المجتمع في تشكيل الهيكل الاداري، 2004

للمجتمع الحق في تشكيل الهيكل الاداري

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	2	2.4	2.4	2.4
	agree	32	38.1	39.0	41.5
	No Opinion	20	23.8	24.4	65.9
	disagree	26	31.0	31.7	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 141: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى حق المجتمع في انشاء جمعيات ومؤسسات دينية أو طائفية فرعية أخرى للمؤسسة، 2004

للمجتمع الحق في انشاء جمعيات ومؤسسات دينية او طائفية فرعية اخرى للمؤ

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	2	2.4	2.4	2.4
	agree	32	38.1	39.0	41.5
	No Opinion	30	35.7	36.6	78.0
	disagree	16	19.0	19.5	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 142: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى حق المجتمع في تحديد أوجه صرف الدعم المادي الخاص بالمؤسسة، 2004

المجتمع الحق في تحديد اوجه صرف الدعم المادي الخاص بالمؤ

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	2	2.4	2.4	2.4
	agree	18	21.4	22.0	24.4
	No Opinion	36	42.9	43.9	68.3
	disagree	22	26.2	26.8	95.1
	strongly disagree	4	4.8	4.9	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 143: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى حق المجتمع في المساهمة في جمع التبرعات الخاصة بالمؤسسة، 2004

المجتمع الحق في المساهمة في جمع التبرعات الخاصة بالمؤ

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	6	7.1	7.3	7.3
	agree	56	66.7	68.3	75.6
	No Opinion	8	9.5	9.8	85.4
	disagree	10	11.9	12.2	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 144: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى حق المجتمع في اقامة النشاطات الاجتماعية والدينية بما يتفق والمؤسسة، 2004

المجتمع الحق في اقامة النشاطات الاجتماعية والدينية بما يتفق والمؤ

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	6	7.1	7.5	7.5
	agree	60	71.4	75.0	82.5
	No Opinion	12	14.3	15.0	97.5
	strongly disagree	2	2.4	2.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

23.4 التنسيق مع المؤسسات والهيئات الفلسطينية الأخرى:

تعتقد حوالي 95% من المؤسسات الدينية في الضفة الغربية بان التنسيق بين المنظمات والهيئات الأهلية الفلسطينية هي عملية ضرورية لبناء المجتمع الفلسطيني المدني، وتعتقد حوالي 65% من المؤسسات بأن عملية التنسيق مع المؤسسات الأهلية الأخرى عملية مستمرة، وتعتقد حوالي 98% من المؤسسات بان عمليات التنسيق تعزز دور المؤسسات الأهلية، وحوالي 93% من المؤسسات الدينية تعتقد بان عمليات التنسيق تضمن وجود أنظمة وتشريعات حديثة للمؤسسات الأهلية، وتؤمن حوالي 95% من المؤسسات الدينية بأن عملية التنسيق تؤدي الى تلافي الازدواجية والتكرار في تقديم الخدمات، وتعتقد حوالي 88% من المؤسسات بأن عملية التنسيق تعزز من استقلالية المؤسسات الأهلية في العلاقة مع السلطة الفلسطينية، وحوالي 93% من المؤسسات تعتقد بان التنسيق مع السلطة الفلسطينية يضمن بناء مجتمع مدني أهلي قوي وفاعل. وتعتقد حوالي 85% من المؤسسات بان التنسيق يحافظ على استقلالية المنظمات الأهلية المحلية في علاقتها مع الممولين الخارجيين. يلاحظ من خلال ما سبق أن ايمان المؤسسات بالتنسيق مع المؤسسات الأهلية الأخرى عال جداً بسبب محافظته على استقلالية المؤسسة الدينية.

جدول 145: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون التنسيق بين المنظمات والهيئات الأهلية الفلسطينية عملية ضرورية لبناء المجتمع الفلسطيني المدني، 2004

التنسيق بين المنظمات والهيئات الأهلية الفلسطينية هي عملية ضرورية لبناء المجتمع الفلسطيني المدني

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	78	92.9	95.1	95.1
	NO	4	4.8	4.9	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 146: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب طبيعة التنسيق مع المؤسسات الأهلية الأخرى، 2004

مدى التنسيق مع المؤسسات الأهلية الأخرى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	CONTINUOSLY	52	61.9	65.0	65.0
	FREQUENTLY	8	9.5	10.0	75.0
	AS REQUIRED	20	23.8	25.0	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 147: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون التنسيق يعزز من دور المؤسسات الأهلية، 2004

تعزيز دور المؤسسات الاهلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	36	42.9	43.9	43.9
	agree	44	52.4	53.7	97.6
	No Opinion	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 148: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون التنسيق ضمان وجود أنظمة وتشريعات حديثة للمؤسسات الأهلية، 2004

ضمان وجود انظمة وتشريعات حديثة للمؤسسات الاهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	34	40.5	40.5	40.5
	agree	44	52.4	52.4	92.9
	No Opinion	6	7.1	7.1	100.0
	Total	84	100.0	100.0	

جدول 149: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون التنسيق يؤدي الى تلافي الازدواجية والتكرار في تقديم الخدمات، 2004

تلافي الازدواجية والتكرار في تقديم الخدمات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	36	42.9	45.0	45.0
	agree	40	47.6	50.0	95.0
	No Opinion	4	4.8	5.0	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 150: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون التنسيق يعزز من استقلالية المؤسسات الأهلية في علاقتها مع السلطة الفلسطينية، 2004

تعزيز استقلالية المؤسسات الاهلية في علاقتها مع السلطة الفلسطي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	24	28.6	29.3	29.3
	agree	48	57.1	58.5	87.8
	No Opinion	8	9.5	9.8	97.6
	disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 151: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون التنسيق يساهم في بناء مجتمع مدني اهلي قوي وفاعل، 2004

بناء مجتمع مدني اهلي قوي وفاع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	32	38.1	39.0	39.0
	agree	44	52.4	53.7	92.7
	No Opinion	4	4.8	4.9	97.6
	strongly disagree	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 152: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى كون التنسيق يحافظ على استقلالية المنظمات الأهلية المحلية في علاقتها مع الممولين الخارجيين، 2004

الحفاظ على استقلالية المنظمات الأهلية المحلية في علاقتها مع الممولين الخارجيين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	strongly agree	32	38.1	40.0	40.0
	agree	36	42.9	45.0	85.0
	No Opinion	10	11.9	12.5	97.5
	strongly disagree	2	2.4	2.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

24.4 المحاسبة والشفافية:

تعتقد حوالي 56% من المؤسسات الدينية بان الظروف ملائمة لتعزيز المحاسبة والمساءلة، وتقدم حوالي 98% من المؤسسات تقاريرها المالية الدورية، وتقدم تقارير إدارية دورية، وتقدم حوالي 88% من المؤسسات الدينية تقارير فنية دورية، وتعقد حوالي 55% منها مؤتمرات صحفية/ورش عمل، وتعقد حوالي 87% من المؤسسات الدينية اجتماعات للهيئة العامة.

تعتقد حوالي 66% من المؤسسات أن من حق السلطة الفلسطينية مساءلتها، وتعتقد حوالي 77% من المؤسسات بأن الفئة المستهدفة يحق لها ذلك، وتعتقد حوالي 83% من المؤسسات الدينية أن من حق الجهات المانحة المساءلة، وهناك حوالي 85% من المؤسسات يعتبرون أن هذا حق للهيئات المرجعية، وتعتقد حوالي 56% من المؤسسات الدينية أن حق المساءلة هو لعموم الناس. تؤمن معظم المؤسسات الدينية في الضفة الغربية بالشفافية من خلال التقارير الدورية، ولكن ايمان المؤسسات بالمساءلات يختلف حسب اختلاف الجهة التي من حقها المساءلة، وهذا يعني احتفاظ العديد من المؤسسات ببعض القضايا واعتبار التقارير كافية.

جدول 153: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى ملاءمة الظروف لتعزيز المحاسبة والمساءلة، 2004

الظروف ملائمة لتعزيز المحاسبة والمساءلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	40	47.6	55.6	55.6
	NO	26	31.0	36.1	91.7
	DON'T KNOW	6	7.1	8.3	100.0
	Total	72	85.7	100.0	
Missing	System	12	14.3		
Total		84	100.0		

جدول 154: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى توفر تقارير مالية دورية، 2004

تقارير مالية دورية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	78	92.9	97.5	97.5
	DON'T KNOW	2	2.4	2.5	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 155: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى توفر تقارير ادارية دورية، 2004

تقارير ادارية دورية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	80	95.2	97.6	97.6
	DON'T KNOW	2	2.4	2.4	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 156: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى توفر تقارير فنية دورية، 2004

تقارير فنية دورية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	72	85.7	87.8	87.8
	NO	4	4.8	4.9	92.7
	DON'T KNOW	6	7.1	7.3	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

جدول 157: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى توفر مؤتمرات صحفية/ورشات عمل، 2004

مؤتمرات صحفية/ورشات عمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	44	52.4	55.0	55.0
	NO	28	33.3	35.0	90.0
	DON'T KNOW	8	9.5	10.0	100.0
	Total	80	95.2	100.0	
Missing	System	4	4.8		
Total		84	100.0		

جدول 158: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى توفر تقارير مالية دورية، 2004

تقاريرها المالية العامة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	68	81.0	87.2	87.2
	NO	8	9.5	10.3	97.4
	DON'T KNOW	2	2.4	2.6	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

جدول 159: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى حق السلطة الفلسطينية في ممارسة المساءلة، 2004

السلطة الوطنية الفلسطينية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	50	59.5	65.8	65.8
	NO	18	21.4	23.7	89.5
	DON'T KNOW	8	9.5	10.5	100.0
	Total	76	90.5	100.0	
Missing	System	8	9.5		
Total		84	100.0		

جدول 160: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى حق الفئة المستهدفة في ممارسة المساءلة، 2004

الفئة المستهدفة من قبل المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	60	71.4	76.9	76.9
	NO	14	16.7	17.9	94.9
	DON'T KNOW	4	4.8	5.1	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

جدول 161: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى حق الجهات المانحة في ممارسة المساءلة، 2004

الجهات المانحة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	60	71.4	83.3	83.3
	NO	4	4.8	5.6	88.9
	DON'T KNOW	8	9.5	11.1	100.0
	Total	72	85.7	100.0	
Missing	System	12	14.3		
Total		84	100.0		

جدول 162: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى حق الهيئات المرجعية في ممارسة المساءلة، 2004

الهيئات المرجعية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	60	71.4	85.7	85.7
	NO	4	4.8	5.7	91.4
	DON'T KNOW	6	7.1	8.6	100.0
	Total	70	83.3	100.0	
Missing	System	14	16.7		
Total		84	100.0		

جدول 163: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى حق عموم الناس في ممارسة المساءلة، 2004

عموم الناس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	38	45.2	55.9	55.9
	NO	26	31.0	38.2	94.1
	DON'T KNOW	4	4.8	5.9	100.0
	Total	68	81.0	100.0	
Missing	System	16	19.0		
Total		84	100.0		

25.4 النشاطات التنموية:

تعتقد حوالي 37% من المؤسسات الدينية بأن مساهمتها في النشاطات التنموية جيدة، وتعتقد حوالي 77% من المؤسسات الدينية في الضفة الغربية بان القطاع الخاص يساهم في عمليات التنمية.
وحول علاقة المؤسسات الدينية مع القطاع الخاص فهناك حوالي 17% من المؤسسات الدينية تعتقد بأنها مهنية، وحوالي 75% تعتقد بأنها علاقة تمويل، وتعتبر حوالي 10% من المؤسسات الدينية بان القطاع الخاص شريك في الأنشطة التنموية، وتعتقد حوالي 58% من المؤسسات الدينية بان العلاقة هي علاقة تنسيقية في مواضيع محددة. على مايبدو فان غالبية المؤسسات الدينية بالرغم من ممارستها لبعض الأنشطة التنموية الا أنها تعتقد ان الانشطة التنموية بالدرجة الاساسية من مهام القطاع الخاص، وأن العلاقة مع القطاع الخاص مبنية على أساس من التنسيق والتمويل.

جدول 164: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى مساهمة المؤسسة في النشاطات التنموية، 2004

درجة مساهمة المؤسسة في النشاطات التنموية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	VERY HIGH	4	4.8	5.3	5.3
	HIGH	24	28.6	31.6	36.8
	INTERMEDIATE	34	40.5	44.7	81.6
	LOW	12	14.3	15.8	97.4
	NO EFFECT	2	2.4	2.6	100.0
	Total	76	90.5	100.0	
Missing	System	8	9.5		
Total		84	100.0		

جدول 165: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب مدى مساهمة القطاع الخاص في النشاطات التنموية، 2004

مساهمة القطاع الخاص في العملية التنموية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	YES	60	71.4	76.9	76.9
	NO	10	11.9	12.8	89.7
	DON'T KNOW	8	9.5	10.3	100.0
	Total	78	92.9	100.0	
Missing	System	6	7.1		
Total		84	100.0		

جدول 166: توزيع المؤسسات الدينية في الضفة الغربية حسب طبيعة علاقة المؤسسة مع القطاع الخاص، 2004

العلاقة مع القطاع الخاص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معونة	14	16.7	17.1	17.1
	تمويل	6	7.1	7.3	24.4
	شراكة في الأنشطة التنموية	8	9.5	9.8	34.1
	تنسيقية في أنشطة وموضوعات محددة	48	57.1	58.5	92.7
	أخرى	6	7.1	7.3	100.0
	Total	82	97.6	100.0	
Missing	System	2	2.4		
Total		84	100.0		

2.4 نتائج الدراسة

الفئات المستفيدة:

أما فيما يتعلق بالفحوصات الإحصائية فانه تم استخدام اختبار chi-square، وقد تم دراسة العلاقة بين كافة المتغيرات التابعة في الاستمارة كلاً على حدة ومجموعة من المتغيرات المستقلة (فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة الدينية، مكان وجود المؤسسة والمنطقة التي تتواجد فيها المؤسسة) أيضاً كلاً على حدة، وسيتم التطرق في هذا البحث إلى النتائج ذات الدلالة الإحصائية فقط بسبب كبر عدد المتغيرات الموجودة في الاستمارة.

وبالنسبة للفئة المستهدفة نلاحظ بأن الدراسة كما ورد في جدول 1 في الملحق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية[54] بين مدى استفادة المراة من المؤسسات الدينية في الضفة الغربية وبين كل من فترة إنشاء المؤسسة والمكان الذي تتواجد فيه على مستوى α=0.05. ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى استفادة الأطفال من المؤسسات وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة، مكان وجود المؤسسة والمنطقة (شمال الضفة الغربية، وسط الضفة الغربية وجنوب الضفة الغربية). وكذلك بالنسبة لكبار السن حيث هناك علاقة بين مدى استفادة هذه الفئة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة ومكان وجودها. ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى استفادة فئة الشباب وكل من فترة إنشاء المؤسسة ومكان وجودها. وفيما يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة فقد كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية مع فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة على مستوى α=0.05، ووجود علاقة مع نوع المؤسسة على مستوى α=0.1. أما فيما يتعلق باستفادة المهنيين فقد كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية مع نوع المؤسسة. وحول استفادة العمال فقد كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية مع فترة إنشاء المؤسسة. أما بخصوص استفادة الباحثين فقد وجدنا أن هناك علاقة مع كل من فترة إنشاء المؤسسة، مكان وجود المؤسسة والمنطقة على مستوى α=0.05، ومع نوع المؤسسة الدينية على مستوى α=0.1. وفيما يتعلق بمدى استفادة المهتمين فقد كانت العلاقة مع مكان المؤسسة عل مستوى α=0.05، ومع المنطقة على مستوى α=0.1. وبالنسبة لمدى استفادة المثقفين فقد كانت العلاقة مع مكان وجود المؤسسة عل مستوى α=0.05، ومع المنطقة على مستوى α=0.1. بينما لم يكن لاستفادة العاملين في القطاع الصحي أية علاقات ذات دلالات إحصائية مع المتغيرات

[54] العلاقة ذات الدلالة الاحصائية تعني أن العلاقة الموجودة بين المتغير التابع قيد الدراسة (مدى استفادة المرأة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات الدينية)، والمتغير المستقل (فترة انشاء المؤسسة على سبيل المثال)، هي علاقة حقيقية، وليست ناجمة عن الصدفة، وهذا يعني أن المتغير التابع في هذه الحالة يتاثر بالمتغير المستقل، وهذا ينطبق على كافة العلاقات ذات الدلالة الاحصائية في هذا الجزء.

المستقلة قيد الدراسة. وفيما يتعلق باستفادة العاملين في القطاع الزراعي فقد وجدنا علاقة ذات دلالة إحصائية مع كل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة ومكان وجودها. وفيما يتعلق بمدى استفادة العاملين في القطاع البيئي فقد وجدنا العلاقة مع مكان وجود المؤسسة. وبالنسبة للفئة الأخيرة والمتعلقة بمدى استفادة العاملين في القطاع التعليمي فقد وجدنا علاقة ذات دلالة إحصائية مع كل من فترة إنشاء المؤسسة ونوعها.

جدول 1: العلاقة الاحصائية بين الفئات المستفيدة وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع	المتغير المستقل	Chi-square	P value
استفادة المرأة	فترة إنشاء المؤسسة	24.115	0.000
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	14.016	0.003
	المنطقة		
استفادة الأطفال	فترة إنشاء المؤسسة	34.839	0.000
	نوع المؤسسة	21.815	0.000
	مكان المؤسسة	16.154	0.003
	المنطقة	17.710	0.024
استفادة كبار السن	فترة إنشاء المؤسسة	23.970	0.002
	نوع المؤسسة	14.067	0.007
	مكان المؤسسة	24.715	0.000
	المنطقة		
استفادة الشباب	فترة إنشاء المؤسسة	17.950	0.022
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	16.015	0.003
	المنطقة		
استفادة ذوي الاحتياجات الخاصة	فترة إنشاء المؤسسة	37.982	0.000

	نوع المؤسسة	8.426	0.077
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	27.037	0.001
استفادة المهنيين	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة	11.460	0.022
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
استفادة العمال	فترة إنشاء المؤسسة	29.660	0.000
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
استفادة الباحثين	فترة إنشاء المؤسسة	18.405	0.018
	نوع المؤسسة	8.469	0.076
	مكان المؤسسة	14.963	0.005
	المنطقة	18.630	0.017
استفادة المهتمين	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	18.963	0.001
	المنطقة	13.644	0.092
استفادة المثقفين	فترة إنشاء المؤسسة	14.137	0.028
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	13.521	0.004
	المنطقة	11.661	0.070
استفادة العاملين في القطاع الصحي	فترة إنشاء		

	المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
استفادة العاملين في القطاع الزراعي	فترة إنشاء المؤسسة	20.934	0.007
	نوع المؤسسة	11.400	0.022
	مكان المؤسسة	18.156	0.001
	المنطقة		
استفادة العاملين في القطاع البيئي	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	25.788	0.000
	المنطقة		
استفادة العاملين في القطاع التعليمي	فترة إنشاء المؤسسة	20.375	0.009
	نوع المؤسسة	17.409	0.002
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		

الطرق التنموية التي تتبعها المؤسسات الدينية في التخطيط لخدمة الفئة المستهدفة:

أما على صعيد الفحوصات الإحصائية فان الجدول 2 في الملحق يبين لنا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من إنشاء فروع للمؤسسة في المناطق المستهدفة كأسلوب تنموي في عمليات التخطيط وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة، مكان وجود المؤسسة والمنطقة. وكذلك بين كل من مدى قيام موظفي المؤسسة بعمليات التخطيط وفترة إنشاء المؤسسة على مستوى $\alpha=0.1$ ومع المنطقة على مستوى $\alpha=0.05$. أما بالنسبة لقيام لجنة مشتركة بين المؤسسة والفئة المستهدفة فقد كانت العلاقة مع كل من فترة إنشاء المؤسسة، مكان وجود المؤسسة والمنطقة. وبالنسبة لقيام لجنة مشتركة بين المؤسسة ولجنة محلية معينة أو منتخبة من الفئة المستهدفة في عمليات التخطيط

فقد كانت العلاقة مع كل من فترة إنشاء المؤسسة، مكان وجود المؤسسة والمنطقة. وفيما يختص بقيام لجنة مشتركة بين المؤسسة والقيادات المحلية الدينية فقط في عمليات التخطيط فقد كانت العلاقة مع كل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة على مستوى $\alpha=0.1$ ومع المنطقة على مستوى $\alpha=0.05$

جدول 2: العلاقة الاحصائية بين الطرق التنموية التي تتبعها المؤسسات الدينية في التخطيط لخدمة الفئة المستهدفة وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/الطرق التنموية للتخطيط	**المتغير المستقل**	**Chi-square**	**P value**
إنشاء فروع في المناطق المستهدفة	فترة إنشاء المؤسسة	24.848	0.002
	نوع المؤسسة	20.288	0.000
	مكان المؤسسة	32.297	0.000
	المنطقة	25.248	0.001
موظفي المؤسسة يقومون بذلك	فترة إنشاء المؤسسة	15.254	0.054
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	25.898	0.001
لجنة مشتركة بين المؤسسة والفئة المستفيدة	فترة إنشاء المؤسسة	44.516	0.000
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	12.250	0.016
	المنطقة	29.775	0.000
لجنة مشتركة بين المؤسسة ولجنة محلية معينة أو منتخبة من الفئة المستهدفة	فترة إنشاء المؤسسة	16.446	0.036
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	13.943	0.007
	المنطقة	35.730	0.000
لجنة مشتركة بين المؤسسة والقيادات	فترة إنشاء	14.087	0.080

المحلية الدينية فقط	المؤسسة		
	نوع المؤسسة	8.130	0.087
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	37.274	0.000

تحديد احتياجات الفئة المستهدفة:

أما فيما يتعلق بالفحوصات الإحصائية فيبين لنا الجدول 3 في الملحق العلاقات بين المتغيرات التي يوجد بينها علاقات ذات دلالة إحصائية، حيث يفيد الجدول بوجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين كل من إجراء نقاش داخل المؤسسة كآلية لتحديد احتياجات الفئة المستهدفة وكل من فترة إنشاء المؤسسة على مستوى α=0.05 ومع مكان وجود المؤسسة على مستوى α=0.1. وبالنسبة للاستناد إلى الإحصاءات والدراسات المجتمعية فقد كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية مع كل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. وفيما يتعلق بالأخذ برأي القيادات المحلية الدينية فقد كانت العلاقة مع كل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة، مكان وجود المؤسسة والمنطقة. وأخيراً فقد تبين لنا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عقد ورش العمل لتحديد احتياجات الفئة المستهدفة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة والمنطقة على مستوى α=0.05 ومع مكان وجود المؤسسة على مستوى α=0.1.

جدول 3: العلاقة الاحصائية بين تحديد احتياجات الفئة المستهدفة وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/تحديد الاحتياجات	**المتغير المستقل**	**Chi-square**	**P value**
إجراء نقاش داخل المؤسسة	فترة إنشاء المؤسسة	12.591	0.013
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	5.329	0.070
	المنطقة		
الاستناد إلى إحصاءات ودراسات مجتمعية	فترة إنشاء المؤسسة	16.908	0.010
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	15.989	0.014

الأخذ برأي القيادات المحلية الدينية	فترة إنشاء المؤسسة	17.996	0.021
	نوع المؤسسة	10.513	0.033
	مكان المؤسسة	11.676	0.020
	المنطقة	18.067	0.021
عقد ورش عمل منظمة	فترة إنشاء المؤسسة	31.789	0.000
	نوع المؤسسة	12.140	0.007
	مكان المؤسسة	6.523	0.089
	المنطقة	13.932	0.030

مدى مشاركة الفئة المستهدفة:

أما على صعيد العلاقات ذات الدلالة الإحصائية فان الجدول 4 في الملحق يبين لنا بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من تحديد الأولويات والاحتياجات التنموية من قبل الفئة المستهدفة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة، مكان وجود المؤسسة والمنطقة. وبين اقتصار مشاركة الفئة المستهدفة على التصميم والتخطيط للمشروع ومكان وجود المؤسسة. وبين مشاركة الفئة المستهدفة في تنفيذ المشروعات وكل من مكان وجود المؤسسة والمنطقة. وبين مشاركة الفئة المستهدفة في عمليات المتابعة والتقييم وكل من فترة إنشاء المؤسسة ونوعها على مستوى α=0.1.

جدول 4: العلاقة الاحصائية بين مدى مشاركة الفئة المستهدفة وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/مدى مشاركة الفئة المستهدفة	**المتغير المستقل**	**Chi-square**	**P value**
تحديد الأولويات والاحتياجات التنموية	فترة إنشاء المؤسسة	25.047	0.002
	نوع المؤسسة	16.496	0.002
	مكان المؤسسة	11.725	0.020
	المنطقة	32.243	0.000
المشاركة في التصميم والتخطيط	فترة إنشاء		

للمشروع	المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	13.030	0.011
	المنطقة		
المشاركة في تنفيذ المشروعات	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	10.689	0.030
	المنطقة	16.427	0.037
المشاركة في عمليات المتابعة والتقييم	فترة إنشاء المؤسسة	14.706	0.065
	نوع المؤسسة	8.525	0.074
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		

رسالة المؤسسة:

أما على صعيد العلاقات الإحصائية فيبين لنا الجدول 5 في الملحق بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحديد الجهة المستفيدة من رسالة المؤسسة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، مكان وجود المؤسسة والمنطقة. وبين احتواء رسالة المؤسسة للخدمات المقدمة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، مكان وجود المؤسسة والمنطقة. وبين احتواء رسالة المؤسسة على المنطقة الجغرافية التي تغطيها المؤسسة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة والمنطقة. وبين تأكيد رسالة المؤسسة على ضرورة استدامة العمل والنمو والتطور وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. وبين احتواء رسالة المؤسسة على الفلسفة الخاصة بالمؤسسة ووضوح رؤيتها المستقبلية وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة، مكان وجود المؤسسة والمنطقة. وبين تأكيد رسالة المؤسسة على الاهتمام بالكوادر البشرية وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة والمنطقة.

جدول 5: العلاقة الاحصائية بين رسالة المؤسسة وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/رسالة المؤسسة	المتغير المستقل	Chi-square	P value
الجهة المستفيدة محددة	فترة إنشاء المؤسسة	31.461	0.000
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	12.926	0.012
	المنطقة	36.693	0.000
الخدمات المقدمة محددة	فترة إنشاء المؤسسة	24.373	0.002
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	37.056	0.000
	المنطقة	31.523	0.000
التغطية الجغرافية محددة	فترة إنشاء المؤسسة	34.341	0.000
	نوع المؤسسة	14.842	0.005
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	28.628	0.000
استدامة العمل والنمو والتطور محددة	فترة إنشاء المؤسسة	16.674	0.034
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	18.057	0.021
فلسفة المؤسسة ورؤيتها المستقبلية واضحة	فترة إنشاء المؤسسة	30.653	0.000
	نوع المؤسسة	26.321	0.000
	مكان المؤسسة	11.702	0.020
	المنطقة	18.313	0.019
يتم الاهتمام بالكوادر البشرية	فترة إنشاء المؤسسة	32.707	0.000
	نوع المؤسسة	12.275	0.015
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	17.944	0.022

أهداف المؤسسة:

أما على صعيد العلاقات الإحصائية فيبين لنا الجدول 6 في الملحق بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين احتواء أهداف المؤسسة على نص يفيد بخدمة أبناء الطائفة وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. واحتواء الأهداف على تقديم خدمات المؤسسة لجميع المحتاجين من العامة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة، مكان وجود المؤسسة والمنطقة. واحتواء أهداف المؤسسة على رفع شأن الفئات المهمشة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة والمنطقة على مستوى α=0.05 ومع مكان وجود المؤسسة على مستوى α=0.1. وبين كون إغاثة المحتاجين من الفئات المهمشة كهدف للمؤسسة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة والمنطقة. وتحسين الظروف المعيشية للمجتمعات الفقيرة كهدف للمؤسسة والمنطقة. وبين تحسين البنية التحتية للمناطق المهمشة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة والمنطقة على مستوى α=0.05 ومع مكان وجود المؤسسة على مستوى α=0.1. وبين احتواء أهداف المؤسسة على توفير فرص عمل وكل من نوع المؤسسة على مستوى α=0.05 ومع فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة على مستوى α=0.1. وبين احتواء أهداف المؤسسة على بناء القدرات من النواحي التعليمية والفنية وفترة إنشاء المؤسسة. وبين المحافظة على ظروف البيئة كهدف من أهداف المؤسسة وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. وبين الحد من الفقر كهدف من أهداف المؤسسة وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. وبين تطوير القطاع الزراعي كهدف من أهداف المؤسسة و مكان وجود المؤسسة. وكذلك بين تطوير القطاع الصناعي كأحد الأهداف ومكان وجود المؤسسة. وبين تقديم الخدمات الاجتماعية كهدف وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة، مكان وجود المؤسسة والمنطقة. وبين نشر الوعي لحقوق المواطن كهدف ومكان وجود المؤسسة. وبين الدفاع عن حقوق المواطن كأحد الأهداف وكل من مكان وجود المؤسسة والمنطقة على مستوى α=0.05 ومع فترة إنشاء المؤسسة على مستوى α=0.1.

جدول 6: العلاقة الاحصائية بين أهداف المؤسسة وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/أهداف المؤسسة	المتغير المستقل	Chi-square	P value
خدمة أبناء الطائفة	فترة إنشاء المؤسسة	15.175	0.019
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	20.040	0.010
تقديم الخدمات لجميع المحتاجين من العامة	فترة إنشاء المؤسسة	33.687	0.000
	نوع المؤسسة	21.688	0.000
	مكان المؤسسة	9.569	0.048
	المنطقة	19.965	0.010
رفع شأن الفئات المهمشة	فترة إنشاء المؤسسة	21.858	0.001
	نوع المؤسسة	15.656	0.001
	مكان المؤسسة	6.978	0.073
	المنطقة	12.739	0.047
إغاثة المحتاجين من الفئات المهمشة	فترة إنشاء المؤسسة	22.275	0.001
	نوع المؤسسة	20.867	0.000
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	13.021	0.043
تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات الفقيرة	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	25.524	0.000
تحسين البنية التحتية للمناطق المهمشة	فترة إنشاء المؤسسة	36.345	0.000
	نوع المؤسسة	17.778	0.001
	مكان المؤسسة	8.655	0.070
	المنطقة	17.507	0.025
توفير فرص عمل	فترة إنشاء المؤسسة	10.878	0.092
	نوع المؤسسة	10.640	0.014
	مكان المؤسسة		

المتغير التابع/أهداف المؤسسة	المتغير المستقل	Chi-square	P value
	المنطقة	10.776	0.096
بناء القدرات من النواحي التعليمية والفنية	فترة إنشاء المؤسسة	19.721	0.003
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
المحافظة وتحسين ظروف البيئة	فترة إنشاء المؤسسة	22.325	0.004
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	34.129	0.000
الحد من الفقر	فترة إنشاء المؤسسة	19.932	0.003
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	17.705	0.007
تطوير القطاع الزراعي	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	12.748	0.013
	المنطقة		
تطوير القطاع الصناعي	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	11.974	0.018
	المنطقة		
تقديم خدمات اجتماعية	فترة إنشاء المؤسسة	18.730	0.016
	نوع المؤسسة	14.210	0.007
	مكان المؤسسة	10.419	0.034
	المنطقة	18.148	0.020
نشر الوعي لحقوق المواطن	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	12.751	0.005

المتغير التابع/أهداف المؤسسة	المتغير المستقل	Chi-square	P value
	المنطقة		
الدفاع عن حقوق المواطن	فترة إنشاء المؤسسة	14.512	0.069
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	15.151	0.004
	المنطقة	16.858	0.032

النشاطات التنموية:

أما على صعيد العلاقات الإحصائية فيبين لنا الجدول 7 في الملحق بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير الكوادر البشرية كنشاط تنموي ونوع المؤسسة على مستوى $\alpha=0.1$. وتوفير الدعم المادي للمشاريع كأحد الأنشطة التنموية وكل من فترة إنشاء المؤسسة ونوع المؤسسة على مستوى $\alpha=0.05$ ومع المنطقة على مستوى $\alpha=0.1$. وتوفير فرص تشغيل وفترة إنشاء المؤسسة. وعدم وجود أية علاقات ذات دلالات إحصائية بين نشر الوعي والثقافة في المجتمع كأحد الأنشطة التنموية وأي من المتغيرات المستقلة قيد الدراسة.

جدول 7: العلاقة الاحصائية بين النشاطات التنموية وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/النشاطات التنموية	المتغير المستقل	Chi-square	P value
تطوير الكوادر البشرية	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة	5.066	0.079
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
توفير الدعم المادي للمشاريع	فترة إنشاء المؤسسة	24.537	0.000
	نوع المؤسسة	10.711	0.005
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	8.746	0.068
توفير فرص تشغيل	فترة إنشاء المؤسسة	12.669	0.013
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		

	المنطقة		
نشر الوعي والثقافة في المجتمع	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		

السياسات المتبعة لتحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها:

أما على صعيد العلاقات الإحصائية فيبين لنا الجدول 8 في الملحق بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توظيف العاملين والمدراء الفلسطينيين كأحد السياسات المتبعة لتحقيق المؤسسة لرسالتها وأهدافها وفترة إنشاء المؤسسة. وبين ضرورة أن تكون الإدارة العليا من البلد الممول وكل من نوع المؤسسة، مكان وجود المؤسسة والمنطقة. وبين ضرورة أن تكون الإدارة العليا من الطائفة الممولة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، مكان وجود المؤسسة والمنطقة. وبين عدم تعارض النشاطات والمشروعات مع المعتقد الديني وفترة إنشاء المؤسسة على مستوى α=0.05 ومع كل من نوع المؤسسة والمنطقة على مستوى α=0.1. وبين التأكيد على الأخلاقيات الدينية للمؤسسة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة، مكان وجود المؤسسة والمنطقة. وبين التركيز على مشاركة الفئات المستهدفة ونوع المؤسسة على مستوى α=0.1. وكذلك بين التركيز على تحديد الاولويات للفئة المستهدفة لتحقيق المؤسسة لرسالتها وأهدافها ونوع المؤسسة.

جدول 8: العلاقة الاحصائية بين السياسات المتبعة لتحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/السياسات المتبعة	**المتغير المستقل**	**Chi-square**	**P value**
توظيف عاملين ومدراء فلسطينيين	فترة إنشاء المؤسسة	16.749	0.002
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
الإدارة العليا من البلد الممول	فترة إنشاء المؤسسة		

	نوع المؤسسة	19.567	0.001
	مكان المؤسسة	15.448	0.004
	المنطقة	16.718	0.033
الإدارة العليا من الطائفة الممولة	فترة إنشاء المؤسسة	22.011	0.005
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	10.305	0.036
	المنطقة	21.964	0.005
عدم تعارض النشاطات والمشروعات مع المعتقد الديني	فترة إنشاء المؤسسة	16.036	0.014
	نوع المؤسسة	7.806	0.099
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	14.991	0.059
التاكيد على الأخلاقيات الدينية للمؤسسة	فترة إنشاء المؤسسة	13.657	0.034
	نوع المؤسسة	22.535	0.000
	مكان المؤسسة	16.601	0.001
	المنطقة	17.115	0.009
التركيز على مشاركة الفئات المستهدفة	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة	4.988	0.083
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
التركيز على تحديد الأولويات للفئة المستهدفة	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة	8.388	0.015
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		

المعيقات المالية:

أما على صعيد العلاقات الإحصائية فيبين لنا الجدول 9 في الملحق بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين شح الموارد كأحد المعيقات المالية وكل من مكان وجود المؤسسة والمنطقة. وبين القدرة على سداد الديون والمنطقة. وبين كثرة التمويل وكل من نوع المؤسسة، مكان وجود المؤسسة والمنطقة. وبين فشل المشروعات المدرة للدخل التابعة للمؤسسة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة والمنطقة. وبين صعوبة استثمار أموال المؤسسة وكل من فترة إنشاء المشروع، نوع المؤسسة ومكان وجودها على مستوى α=0.05 ومع المنطقة على مستوى α=0.1. وبين عدم تعاون البنوك خوفاً من المساءلة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة والمنطقة.

جدول 9: العلاقة الاحصائية بين المعيقات المالية وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/المعيقات المالية	المتغير المستقل	Chi-square	P value
شح الموارد	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	8.033	0.045
	المنطقة	26.374	0.000
القدرة على سداد الديون	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	17.354	0.008
كثرة التمويل وقلة المشروعات	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة	10.711	0.013
	مكان المؤسسة	30.277	0.000
	المنطقة	27.103	0.000
فشل المشروعات المدرة للدخل التابعة للمؤسسة	فترة إنشاء المؤسسة	21.069	0.007
	نوع المؤسسة	14.433	0.006
	مكان المؤسسة		

	المنطقة	23.294	0.003
صعوبة استثمار أموال المؤسسة	فترة إنشاء المؤسسة	22.248	0.004
	نوع المؤسسة	13.769	0.008
	مكان المؤسسة	11.206	0.024
	المنطقة	14.826	0.063
عدم تعاون البنوك خوفاً من المساءلة	فترة إنشاء المؤسسة	20.641	0.008
	نوع المؤسسة	18.820	0.001
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	28.875	0.000

المعيقات الإدارية:

أما على صعيد العلاقات الإحصائية فيبين لنا الجدول 10 في الملحق بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كثرة عدد العاملين ونوع المؤسسة. وكذلك ما بين المركزية في اتخاذ القرار وفترة إنشاء المؤسسة على مستوى α=0.05 ومع نوع المؤسسة على مستوى α=0.1. وعدم استشارة العاملين وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. وعدم الفصل ما بين جهة التخطيط وجهة التنفيذ وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. وعدم الوضوح في المهام والوصف الوظيفي وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة ومكان وجودها على مستوى α=0.05 والمنطقة على مستوى α=0.1. وبين الصعوبة في اختيار الموظف المناسب والمنطقة. والشفافية وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. والمشاركة في اتخاذ القرار وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة على مستوى α=0.05 و نوع المؤسسة على مستوى α=0.1. ولم نجد أن هناك أية علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين نقص المهارات الإدارية وأي من المتغيرات قيد الدراسة.

جدول 10: العلاقة الاحصائية بين المعيقات الإدارية وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/المعيقات الإدارية	المتغير المستقل	Chi-square	P value
كثرة عدد العاملين	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة	10.051	0.040
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
المركزية في اتخاذ القرارات	فترة إنشاء المؤسسة	32.470	0.000
	نوع المؤسسة	8.667	0.070
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
عدم استشارة العاملين	فترة إنشاء المؤسسة	29.031	0.000
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	26.521	0.001
عدم وجود جهة مخططة وأخرى منفصلة منفذة	فترة إنشاء المؤسسة	17.502	0.025
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	18.594	0.017
عدم وضوح المهام والوصف الوظيفي	فترة إنشاء المؤسسة	22.117	0.005
	نوع المؤسسة	11.367	0.023
	مكان المؤسسة	10.729	0.030
	المنطقة	13.685	0.090
الصعوبة في اختيار الموظف المناسب	فترة إنشاء المؤسسة		

	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	23.988	0.002
الشفافية	فترة إنشاء المؤسسة	24.434	0.002
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	25.277	0.001
المشاركة في اتخاذ القرار	فترة إنشاء المؤسسة	31.130	0.000
	نوع المؤسسة	8.864	0.065
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	27.946	0.000
نقص المهارات الإدارية	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		

المعيقات الاجتماعية:

أما على صعيد العلاقات الإحصائية فيبين لنا الجدول 11 في الملحق بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقبل المجتمع للمؤسسة وكل من المنطقة على مستوى α=0.05 ومكان وجود المؤسسة على مستوى α=0.1. وحجب المعلومات عن الفئة المستهدفة وفترة إنشاء المؤسسة على مستوى α=0.1. وعدم التحديد الواضح للفئة المستهدفة وفترة إنشاء المؤسسة. وعدم الإفصاح عن المعلومات المطلوبة من قبل المستهدفين وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة ومكان المؤسسة. وبين العادات الاجتماعية والتقاليد وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة ومكان وجودها على مستوى α=0.05 والمنطقة على مستوى α=0.1.

جدول 11: العلاقة الاحصائية بين المعيقات الاجتماعية وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/المعيقات الاجتماعية	المتغير المستقل	Chi-square	P value
تقبل المجتمع للمؤسسة	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	6.340	0.096
	المنطقة	18.314	0.005
حجب المعلومات عن الفئات المستهدفة	فترة إنشاء المؤسسة	12.590	0.050
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
عدم التحديد الواضح للفئة المستهدفة	فترة إنشاء المؤسسة	13.972	0.030
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
عدم الإفصاح عن المعلومات المطلوبة من قبل المستهدفين	فترة إنشاء المؤسسة	19.893	0.011
	نوع المؤسسة	15.363	0.004
	مكان المؤسسة	10.419	0.034
	المنطقة		
العادات الاجتماعية والتقاليد	فترة إنشاء المؤسسة	27.506	0.001
	نوع المؤسسة	14.673	0.005
	مكان المؤسسة	16.929	0.002
	المنطقة	13.497	0.096

المعيقات السياسية:

أما على صعيد العلاقات الإحصائية فيبين لنا الجدول 12 في الملحق بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبة نقل الأموال وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة، مكان وجودها والمنطقة. ووجود علاقة بين صعوبة التنقل والوصول للفئات المستهدفة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوعها والمنطقة. أما بالنسبة صعوبة تنفيذ المشروعات في وقتها فان لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع كل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة، مكان وجودها والمنطقة.

جدول 12: العلاقة الاحصائية بين المعيقات السياسية وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/المعيقات السياسية	المتغير المستقل	Chi-square	P value
صعوبة نقل الأموال	فترة إنشاء المؤسسة	16.651	0.034
	نوع المؤسسة	26.394	0.000
	مكان المؤسسة	15.119	0.004
	المنطقة	25.080	0.002
صعوبة التنقل والوصول للفئات المستهدفة	فترة إنشاء المؤسسة	40.940	0.000
	نوع المؤسسة	12.031	0.017
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	30.379	0.000
صعوبة تنفيذ المشروعات في وقتها	فترة إنشاء المؤسسة	50.798	0.000
	نوع المؤسسة	13.167	0.004
	مكان المؤسسة	9.013	0.029
	المنطقة	33.738	0.000

المعيقات القانونية:

أما على صعيد العلاقات الإحصائية فيبين لنا الجدول 13 في الملحق بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعيقات المتعلقة بالتسجيل وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة، والمعيقات المتعلقة بالرقابة الشديدة على الأموال وفترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة والمنطقة.

جدول 13: العلاقة الاحصائية بين المعيقات القانونية وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/المعيقات القانونية	المتغير المستقل	Chi-square	P value
المعيقات المتعلقة بتسجيل المؤسسة	فترة إنشاء المؤسسة	22.540	0.004
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	18.853	0.016
المعيقات المتعلقة بالرقابة الشديدة على الأموال	فترة إنشاء المؤسسة	20.927	0.007
	نوع المؤسسة	19.038	0.001
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	21.414	0.006

الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

أما على صعيد العلاقات الإحصائية فيبين لنا الجدول 14 في الملحق بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضع الهيكل التنظيمي من قبل خبراء واختصاصين في الإدارة والتنظيم وكل من فترة إنشاء المؤسسة، مكان وجودها والمنطقة. وكذلك بين مراجعة الهيكل التنظيمي بشكل دوري والمنطقة على مستوى α=0.1. وقضية اعتبار المؤسسة الدينية امتداداً للمؤسسة الأم والتابعة للمؤسسة الدينية والمنطقة على مستوى α=0.05 ومع المؤسسة على مستوى α=0.1. واحتواء الهيكل التنظيمي على الرسالة وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. واحتواء الهيكل على أهداف المؤسسة وكل من فترة إنشاء المؤسس على مستوى α=0.05 والمنطقة على مستوى α=0.1. واحتواء الهيكل على النشاطات الدينية وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوعها والمنطقة على مستوى α=0.05 ومكان وجود المؤسسة على مستوى α=0.1. واحتوائه على النشاطات الرئيسية والفرعية وكل من فترة إنشاء المؤسسة على مستوى α=0.05 ونوع المؤسس والمنطقة على مستوى α=0.1.

واحتواء الهيكل التنظيمي على دوائر وأقسام المؤسسة والمنطقة. واحتوائه على الوصف والتوصيف الوظيفي وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. واحتواء الهيكل على الصلاحيات والمسؤوليات وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. واحتواء الهيكل التنظيمي على الخريطة التنظيمية وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوعها والمنطقة. واحتوائه على الدليل التنظيمي وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة والمنطقة.

جدول 14: العلاقة الاحصائية بين الهيكل التنظيمي للمؤسسة وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/الهيكل التنظيمي	**المتغير المستقل**	**Chi-square**	**P value**
وضع من قبل خبراء واختصاصين في الإدارة والتنظيم	فترة إنشاء المؤسسة	16.841	0.032
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	10.506	0.033
	المنطقة	19.508	0.012
يراجع بشكل دوري	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	15.110	0.057
امتداد للمؤسسة الأم والتابعة للمؤسسة الدينية	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة	9.194	0.056
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	21.179	0.007
يحتوي على الرسالة	فترة إنشاء المؤسسة	24.684	0.002
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	24.463	0.002
يحتوي على الأهداف	فترة إنشاء	29.815	0.000

	المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	15.342	0.053
يحتوي على النشاطات الدينية	فترة إنشاء المؤسسة	54.891	0.000
	نوع المؤسسة	12.345	0.015
	مكان المؤسسة	9.395	0.052
	المنطقة	18.481	0.018
يحتوي على النشاطات الرئيسية والفرعية	فترة إنشاء المؤسسة	24.979	0.002
	نوع المؤسسة	8.430	0.077
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	14.075	0.080
يحتوي على الدوائر والأقسام	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	17.424	0.026
يحتوي على الوصف والتوصيف الوظيفي	فترة إنشاء المؤسسة	24.404	0.002
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	18.853	0.016
يحتوي على الصلاحيات والمسؤوليات	فترة إنشاء المؤسسة	27.646	0.001
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	30.808	0.000

يحتوي على المسألة الإدارية	فترة إنشاء المؤسسة	12.793	0.046
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	21.804	0.001
يحتوي على الخريطة التنظيمية	فترة إنشاء المؤسسة	17.440	0.026
	نوع المؤسسة	16.373	0.003
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	28.634	0.000
يحتوي على الدليل التنظيمي	فترة إنشاء المؤسسة	19.057	0.015
	نوع المؤسسة	12.973	0.011
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	31.741	0.000

مصادر المعلومات:

أما على صعيد العلاقات الإحصائية فيبين لنا الجدول 15 في الملحق بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسوح الميدانية التي تقوم بها المؤسسة كمصدر للمعلومات وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. والمسوح الميدانية التي تقوم بها المؤسسات الأخرى كمصدر آخر وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. والدراسات السابقة ومكان وجود المؤسسة على مستوى $\alpha=0.1$. واللجوء إلى الدوائر والمؤسسات الأخرى للحصول على المعلومات وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. وكذلك بالاعتماد على النماذج وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوعها ومكان وجودها.

جدول 15: العلاقة الاحصائية بين مصادر المعلومات وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/مصادر المعلومات	**المتغير المستقل**	**Chi-square**	**P value**
المسوح الميدانية التي تقوم بها المؤسسة	فترة إنشاء	20.554	0.008

	المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	29.774	0.000
المسوح الميدانية التي تقوم بها المؤسسات الأخرى	فترة إنشاء المؤسسة	30.763	0.000
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	19.417	0.013
الدراسات السابقة	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	5.339	0.069
	المنطقة		
اللجوء للدوائر والمؤسسات الأخرى	فترة إنشاء المؤسسة	25.854	0.000
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	16.979	0.009
نماذج الطلبات المقدمة من قبل المستفيدين	فترة إنشاء المؤسسة	17.494	0.008
	نوع المؤسسة	9.891	0.020
	مكان المؤسسة	8.237	0.041
	المنطقة		

مصادر التمويل:

أما على صعيد العلاقات الإحصائية فيبين لنا الجدول 16 في الملحق بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الذاتي وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. وعلاقة بين التمويل من أهالي

المجتمع المحلي وكل من نوع المؤسسة، والمنطقة على مستوى α=0.05 ومكان وجود المؤسسة على مستوى α=0.1. وعلاقة بين التمويل المحلي غير الرسمي وكل من فترة إنشاء المؤسسة ونوعها. وكذلك بين التمويل المحلي الرسمي المقدم من السلطة الفلسطينية ونوع المؤسسة على مستوى α=0.05 وفترة إنشاء المؤسسة على مستوى α=0.1. وبين التمويل الخارجي الدولي وكل من فترة إنشاء المؤسسة، مكان وجودها والمنطقة على مستوى α=0.05 ونوع المؤسسة على مستوى α=0.1. والتمويل الخارجي من المنظمات الأهلية وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوعها، مكان وجودها والمنطقة. والتمويل الخارجي القادم من المنظمات الدينية أو الطائفية المشابهة لدين أو طائفة المؤسسة الدينية وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة، مكان وجودها والمنطقة. والتمويل الخارجي العربي من منظمات دينية أو طائفية مشابهة لدين وطائفة المؤسسة الدينية وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوعها ومكان وجودها.

جدول 16: العلاقة الاحصائية بين مصادر التمويل وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/مصادر التمويل	**المتغير المستقل**	**Chi-square**	**P value**
التمويل الذاتي	فترة إنشاء المؤسسة	29.133	0.000
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	30.750	0.000
التمويل من أهالي المجتمع المحلي	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة	12.289	0.015
	مكان المؤسسة	8.060	0.089
	المنطقة	22.118	0.005
التمويل المحلي	فترة إنشاء المؤسسة	15.696	0.047
	نوع المؤسسة	13.400	0.009
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
التمويل المحلي الرسمي من السلطة الفلسطينية	فترة إنشاء المؤسسة	13.918	0.084
	نوع المؤسسة	11.062	0.026
	مكان المؤسسة		

	المنطقة		
التمويل الخارجي الدولي	فترة إنشاء المؤسسة	24.362	0.002
	نوع المؤسسة	9.400	0.052
	مكان المؤسسة	13.512	0.009
	المنطقة	21.000	0.007
التمويل الخارجي من منظمات أهلية	فترة إنشاء المؤسسة	20.016	0.010
	نوع المؤسسة	13.071	0.011
	مكان المؤسسة	13.190	0.010
	المنطقة	26.902	0.001
التمويل الخارجي الدولي من المنظمات الدينية أو الطائفية المشابهة لدين أو طائفة المؤسسة	فترة إنشاء المؤسسة	22.324	0.004
	نوع المؤسسة	24.508	0.000
	مكان المؤسسة	17.454	0.002
	المنطقة	26.260	0.001
التمويل الخارجي العربي من منظمات دينية أو طائفية مشابهة لدين وطائفة المؤسسة	فترة إنشاء المؤسسة	33.388	0.000
	نوع المؤسسة	13.609	0.009
	مكان المؤسسة	22.712	0.000
	المنطقة		

شروط قبول المساعدات الخارجية:

أما على صعيد العلاقات الإحصائية فيبين لنا الجدول 17 في الملحق بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضرورة وجود رؤية سياسية مشتركة مع الجهة الممولة مع كل من فترة إنشاء المؤسسة ومكان وجودها. وضرورة وجود رؤية اجتماعية مشتركة مع الجهة الممولة وكل من فترة إنشاء

المؤسسة والمنطقة على مستوى α=0.05 ومع كل من نوع المؤسسة ومكان وجودها على مستوى α=0.1. وضرورة وجود رؤية ثقافية مشتركة مع الجهة الممولة وكل من فترة إنشاء المؤسسة ومكان وجودها على مستوى α=0.05 والمنطقة على مستوى α=0.1. وحول وجود تأثير الجهات الداعمة من الخارج على سياسات المؤسسة الدينية فيوجد لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع كل من فترة إنشاء المؤسسة، نوع المؤسسة، مكان وجودها والمنطقة.

جدول 17: العلاقة الاحصائية بين شروط قبول المساعدات الخارجية وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/شروط قبول التمويل الخارجي	**المتغير المستقل**	**Chi-square**	**P value**
وجود رؤية سياسية مشتركة مع الجهة الممولة	فترة إنشاء المؤسسة	19.163	0.014
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	12.432	0.014
	المنطقة		
وجود رؤية اجتماعية مشتركة مع الجهة الممولة	فترة إنشاء المؤسسة	28.080	0.000
	نوع المؤسسة	8.409	0.078
	مكان المؤسسة	8.039	0.090
	المنطقة	19.155	0.014
وجود رؤية دينية مشتركة مع الجهة الممولة	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
وجود رؤية ثقافية مشتركة مع الجهة الممولة	فترة إنشاء المؤسسة	23.411	0.003
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	14.753	0.005
	المنطقة	15.478	0.050
تأثير الجهات الداعمة من الخارج على سياسات المؤسسة	فترة إنشاء المؤسسة	22.934	0.000
	نوع المؤسسة	10.091	0.006
	مكان المؤسسة	9.870	0.007
	المنطقة	11.120	0.025

علاقة المؤسسة بالجهات الداعمة:

وفيما يتعلق بالفحوصات الإحصائية فان الجدول 18 في الملحق يبين لنا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتبار التمويل الخارجي داعماً للعمل وكل من فترة إنشاء المؤسسة ونوعها على مستوى α=0.05 والمنطقة على مستوى α=0.1. واعتبار التمويل علاقة وصاية وتبعية والمنطقة على مستوى α=0.05 وكل من فترة إنشاء المؤسسة ومكان وجودها على مستوى α=0.1. واعتبار الدعم الخارجي علاقة تنافس وتناحر ومكان المؤسسة على مستوى α=0.05 ومع فترة إنشاء المؤسسة على مستوى α=0.1.

جدول 18: العلاقة الاحصائية بين علاقة المؤسسة بالجهات الداعمة وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/علاقة المؤسسة بالجهات الداعمة	المتغير المستقل	Chi-square	P value
علاقة داعمة للعمل	فترة إنشاء المؤسسة	21.092	0.002
	نوع المؤسسة	10.080	0.018
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	11.800	0.067
علاقة تعاون ومشاركة	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
علاقة وصاية وتبعية	فترة إنشاء المؤسسة	15.192	0.056
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	7.939	0.094
	المنطقة	18.753	0.016
علاقة تنافس وتناحر	فترة إنشاء المؤسسة	13.980	0.082
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	10.263	0.036
	المنطقة		
لا يوجد علاقة	فترة إنشاء المؤسسة	22.875	0.004
	نوع المؤسسة	9.508	0.050

	مكان المؤسسة	8.642	0.071
	المنطقة	16.820	0.032
علاقة مقيدة للعمل	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		

علاقة المؤسسات الدينية مع السلطة الفلسطينية:

وفيما يتعلق بالعلاقات ذات الدلالة الإحصائية فان الجدول 19 في الملحق يبين لنا بوجود علاقة بين الرقابة على الأنشطة من قبل السلطة الفلسطينية وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوعها على مستوى α=0.05 ومكان وجودها على مستوى α=0.1. وكون السلطة الفلسطينية تحد من تحركات المؤسسات الدينية في الضفة الغربية وكل من فترة إنشاء المؤسسة ونعها. وكذلك ما بين المطاردة والملاحقة القضائية للمؤسسات الدينية من قبل السلطة الفلسطينية وفترة إنشاء المؤسسة. ووجود علاقة ما بين مدى فائدة علاقة المؤسسات الدينية مع السلطة الفلسطينية وفترة إنشاء المؤسسة على مستوى α=0.05 والمنطقة على مستوى α=0.1.

جدول 19: العلاقة الاحصائية بين علاقة المؤسسات الدينية مع السلطة الفلسطينية وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/علاقة المؤسسة بالسلطة الفلسطينية	المتغير المستقل	Chi-square	P value
الرقابة على الأنشطة	فترة إنشاء المؤسسة	23.762	0.003
	نوع المؤسسة	14.106	0.007
	مكان المؤسسة	9.182	0.057
	المنطقة		
الحد من التحركات	فترة إنشاء المؤسسة	28.128	0.000
	نوع المؤسسة	13.675	0.003
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
المطاردة والملاحقة القضائية	فترة إنشاء المؤسسة	23.065	0.000
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
مدى فائدة العلاقة مع السلطة الفلسطينية	فترة إنشاء المؤسسة	18.312	0.001
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	9.496	0.050

علاقة المؤسسات الدينية مع المجتمع:

وفيما يتعلق بالعلاقات الإحصائية فان الجدول 20 في الملحق يبين لنا بان هناك علاقة ما بين حق المجتمع في تحديد الرؤى والأهداف وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوعها، مكان وجودها والمنطقة. وبين حق المجتمع في تشكيل الهيكل الإداري الخاص بالمؤسسة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوعها ومكان وجودها. وبين حق المجتمع في إنشاء جمعيات ومؤسسات دينية أو طائفية فرعية أخرى للمؤسسة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوعها ومكان وجودها على مستوى α=0.05 والمنطقة على مستوى α=0.1. وبين حق المجتمع في تحديد أوجه صرف الدعم المادي الخاص بالمؤسسة الدينية وكل من مكان وجود المؤسسة والمنطقة على مستوى α=0.05 وكل من فترة إنشاء المؤسسة ونوعها على مستوى α=0.1. وبين حق المجتمع في المساهمة في جمع التبرعات الخاصة بالمؤسسة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوعها، مكان وجودها والمنطقة. وبين حق المجتمع في إقامة النشاطات الاجتماعية والدينية بما يتفق والمؤسسة وفترة إنشائها على مستوى α=0.05 وكل من نوع المؤسسة الدينية والمنطقة على مستوى α=0.1.

جدول 20: العلاقة الاحصائية بين علاقة المؤسسات الدينية مع المجتمع وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/علاقة المؤسسة بالمجتمع	**المتغير المستقل**	**Chi-square**	**P value**
حق المجتمع في تحديد الرؤى والأهداف والسياسات للمؤسسة	فترة إنشاء المؤسسة	20.963	0.007
	نوع المؤسسة	23.539	0.000
	مكان المؤسسة	15.316	0.004
	المنطقة	19.897	0.011
حق المجتمع في تشكيل الهيكل الإداري الخاص بالمؤسسة	فترة إنشاء المؤسسة	28.285	0.000
	نوع المؤسسة	12.515	0.014
	مكان المؤسسة	10.250	0.036
	المنطقة		
حق المجتمع في إنشاء جمعيات ومؤسسات دينية أو طائفية فرعية أخرى	فترة إنشاء المؤسسة	18.248	0.019

للمؤسسة			
	نوع المؤسسة	11.649	0.020
	مكان المؤسسة	11.727	0.019
	المنطقة	14.556	0.068
حق المجتمع في تحديد أوجه صرف الدعم المادي الخاص بالمؤسسة	فترة إنشاء المؤسسة	14.152	0.078
	نوع المؤسسة	9.347	0.053
	مكان المؤسسة	12.075	0.017
	المنطقة	22.608	0.004
حق المجتمع في المساهمة في جمع التبرعات الخاصة بالمؤسسة	فترة إنشاء المؤسسة	35.953	0.000
	نوع المؤسسة	18.722	0.001
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	23.460	0.003
حق المجتمع في إقامة النشاطات الاجتماعية والدينية بما يتفق والمؤسسة	فترة إنشاء المؤسسة	28.044	0.000
	نوع المؤسسة	6.616	0.085
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	11.106	0.085

التنسيق مع المؤسسات والهيئات الفلسطينية الأخرى:

أما فيما يتعلق بالعلاقات ذات الدلالة الإحصائية فالجدول 21 في الملحق يبين لنا بوجود علاقة بين أهمية التنسيق مع المنظمات والهيئات الفلسطينية الأخرى وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. وبين مدى التنسيق القائم بين المؤسسات وكل من فترة إنشاء المؤسسة ومكان وجودها على مستوى α=0.05 والمنطقة على مستوى α=0.1. وبين كون التنسيق عملية تساهم في تعزيز دور المؤسسات الدينية ومكان وجود المؤسسة على مستوى α=0.05 وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة على مستوى α=0.1. واعتبار عملية التنسيق تضمن وجود أنظمة وتشريعات حديثة للمؤسسات الأهلية والمنطقة. وكون عملية التنسيق تضمن عدم الازدواجية والتكرار في تقديم الخدمات وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوعها ومكان وجودها على مستوى α=0.05 والمنطقة على

مستوى α=0.1. وبين ما ينجم عن عملية التنسيق من مساعدة في تعزيز استقلالية المؤسسات الأهلية في علاقتها مع السلطة الفلسطينية وكل من فترة إنشاء المؤسسة ونعها على مستوى α=0.05 ومكان وجود المؤسسة على مستوى α=0.1. وبين مساهمة التنسيق في بناء المجتمع المدني والأهلي القوي والفاعل وكل من فترة إنشاء المؤسسة ونوعها. وما يؤدي إليه التنسيق من حفاظ على استقلالية المنظمات الأهلية المحلية في علاقتها مع الممولين الخارجيين والمنطقة على مستوى α=0.05 ونوع المؤسسة على مستوى α=0.1.

جدول 21: العلاقة الاحصائية بين التنسيق مع المؤسسات والهيئات الفلسطينية الأخرى وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/التنسيق مع المنظمات والهيئات الفلسطينية الأخرى	**المتغير المستقل**	**Chi-square**	**P value**
أهمية التنسيق	فترة إنشاء المؤسسة	7.529	0.023
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	10.162	0.006
مدى التنسيق	فترة إنشاء المؤسسة	10.387	0.034
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	10.989	0.004
	المنطقة	9.157	0.057
تعزيز دور المؤسسات	فترة إنشاء المؤسسة	8.578	0.073
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	8.665	0.013
	المنطقة	7.869	0.097
ضمان وجود أنظمة وتشريعات حديثة للمؤسسات الأهلية	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		

	مكان المؤسسة		
	المنطقة	9.562	0.048
منع الازدواجية والتكرار في تقديم الخدمات	فترة إنشاء المؤسسة	19.586	0.001
	نوع المؤسسة	7.923	0.019
	مكان المؤسسة	9.345	0.009
	المنطقة	8.643	0.071
المساعدة في تعزيز استقلالية المؤسسات الأهلية في علاقتها مع السلطة	فترة إنشاء المؤسسة	18.426	0.005
	نوع المؤسسة	15.220	0.002
	مكان المؤسسة	6.571	0.087
	المنطقة		
بناء مجتمع مدني أهلي قوي وفاعل	فترة إنشاء المؤسسة	18.423	0.005
	نوع المؤسسة	9.477	0.024
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
الحفاظ على استقلالية المنظمات الأهلية المحلية في علاقتها مع الممولين الخارجيين	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة	7.411	0.060
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	13.215	0.040

المحاسبة والشفافية:

وفيما يتعلق بالعلاقات الإحصائية فان الجدول 22 في الملحق يبين لنا بوجود علاقة بين ملاءمة الظروف الحالية للمساءلة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، مكان وجودها والمنطقة. وبين تقديم المؤسسات الدينية لتقاريرها المالية الدورية وفترة إنشاء المؤسسة. ووجود التقارير الإدارية الدورية وفترة إنشاء المؤسسة كذلك. ووجود التقارير الفنية الدورية وفترة إنشاء المؤسسة على مستوى

α=0.05 ومكان وجودها على مستوى α=0.1. وعقد المؤتمرات الصحفية/ورش العمل وفترة إنشاء المؤسسة. وعقد اجتماعات الهيئة العامة وكل من فترة إنشاء المؤسسة ونوعها على مستوى α=0.05 ومكان وجود المؤسسة على مستوى α=0.1. وبين حق السلطة الفلسطينية في المساءلة وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوعها والمنطقة. وحق الفئة المستهدفة في المساءلة وكل من فترة إنشاء المؤسسة ونوعها. وحق الجهة المانحة في المساءلة وفترة إنشاء المؤسسة. وحق الهيئات المرجعية في المساءلة وكل من فترة إنشاء المؤسسة والمنطقة. وحق عامة الناس في المساءلة وكل من فترة إنشاء المؤسسة ونوعها.

جدول 22: العلاقة الاحصائية بين المحاسبة والشفافية وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/المحاسبة والشفافية	المتغير المستقل	Chi-square	P value
ملاءمة الظروف الحالية للمساءلة	فترة إنشاء المؤسسة	21.747	0.000
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	9.173	0.010
	المنطقة	11.144	0.025
وجود تقارير مالية دورية	فترة إنشاء المؤسسة	7.703	0.021
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
وجود تقارير إدارية دورية	فترة إنشاء المؤسسة	7.954	0.019
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
وجود تقارير فنية دورية	فترة إنشاء المؤسسة	18.514	0.001
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	5.288	0.071

	المنطقة		
عقد المؤتمرات الصحفية/ورش العمل	فترة إنشاء المؤسسة	10.148	0.038
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
عقد اجتماعات للهيئة العامة	فترة إنشاء المؤسسة	27.089	0.000
	نوع المؤسسة	7.980	0.019
	مكان المؤسسة	5.098	0.078
	المنطقة		
يحق للسلطة الفلسطينية المساءلة	فترة إنشاء المؤسسة	10.235	0.037
	نوع المؤسسة	14.808	0.001
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	10.121	0.038
يحق للفئة المستهدفة المساءلة	فترة إنشاء المؤسسة	11.491	0.022
	نوع المؤسسة	8.602	0.014
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
يحق للجهة المانحة المساءلة	فترة إنشاء المؤسسة	11.072	0.026
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		
يحق للهيئات المرجعية المساءلة	فترة إنشاء المؤسسة	10.811	0.029
	نوع المؤسسة		

	مكان المؤسسة		
	المنطقة	8.917	0.063
يحق لعموم الناس المساءلة	فترة إنشاء المؤسسة	13.655	0.008
	نوع المؤسسة	20.251	0.000
	مكان المؤسسة		
	المنطقة		

النشاطات التنموية:

ويوضح لنا الجدول 23 في الملحق بوجود دلالة ذات علاقة إحصائية بين مساهمة المؤسسة في النشاطات التنموية وكل من فترة إنشاء المؤسسة، مكان وجودها والمنطقة. وبين مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية وكل من فترة إنشاء المؤسسة، نوعها ومكان وجودها. وبين علاقة المؤسسات الدينية مع القطاع الخاص والمنطقة.

جدول 23: العلاقة الاحصائية بين الفئات المستفيدة وبعض المتغيرات الخلفية

المتغير التابع/النشاطات التنموية	**المتغير المستقل**	**Chi-square**	**P value**
درجة مساهمة المؤسسة في النشاطات التنموية	فترة إنشاء المؤسسة	28.603	0.000
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة	14.668	0.005
	المنطقة	22.351	0.004
مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية	فترة إنشاء المؤسسة	16.360	0.003
	نوع المؤسسة	10.558	0.005
	مكان المؤسسة	6.450	0.040
	المنطقة		
طبيعة العلاقة مع القطاع الخاص	فترة إنشاء المؤسسة		
	نوع المؤسسة		
	مكان المؤسسة		
	المنطقة	18.411	0.018